الثلاثاء 8 حزيران 2021
العدد 4359 السنة الخامسة عشرة
Mardi 8 juin 2021 nº 4359 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

إجراءات كورونا للقادمين من بريطانيا والبرازيل
إحجز في الفندق... وأقم في بيتك!
6

«حماس» تكسر الجليد مع اليمن: شكراً «أنصار الله» [13]

المصارف تعهّدت الدفع: 400 دولار و5 ملايين ليرة شهرياً
بري يلتزم اقرار الـ«الكابيتال كونترول» [2]

اسرائيل في مواجهة الاسرى والصواريخ
[12 ـ 13]

وضعت المقاومة لبنة اولى على طريق تثبيت معادلة «سيف القدس» توازياً مع تدشينها مفاجآتها في ملفّ تبادل الاسرى (أ ف ب)

قضية

نصف أطباء الأسنان... خارج الخدمة
7

اليمن

تنازلات سعودية «تكمل» الخرق؟
14

تركيا

تودد تركي لواشنطن
من «رابح - رابح» إلى «تنازل - تنازل»
16

قضية اليوم

تعويض هزيل للمودعين: 400 دولار نقداً و4,8 ملايين ليرة

لن يكون تعميم التحرير التدريجي للودائع بالدولار سوى تعويض هزيل للمودعين قياساً على الخسائر التي تكبدوها، فضلاً عن أثره السلبي على سعر الصرف. هذا التعميم هو جزء من عملية توزيع الخسائر التي يقودها مصرف لبنان منذ أكثر من سنة ونصف سنة. ولن يمنح المودعون كامل أرصدتهم، بل 50 ألف دولار كحد أقصى على مدى خمس سنوات بعد توحيد الحسابات العائدة لجهة واحدة وبعد حسم الأموال المجمدة كضمانة وقروض الدولار المسدّدة بالليرة

محمد وهبة

عقد أمس اجتماع بين جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة انتهى إلى اتفاق أولي على تطبيق قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان القاضي بتحرير تدريجي للودائع، ما فتح الباب أمام صدور التعميم هذا الأسبوع. وبحسب مصادر المجتمعين، فإن المصارف أبدت معارضة لمشروع التعميم، لكنها أجبرت على الخضوع تحت طائلة المادة السابعة منه والتي تلزم المصارف المخالفة بإعادة السيولة الخارجية التي منحها إياها مصرف لبنان.

خطوة «المركزي» التي تندرج في إطار تنظيم القيود على السحب والتحويلات، أي ما يسمى «كابيتال كونترول»، سبقت مشروع القانون الذي يدرسه مجلس النواب، وهي تعني أن مصرف لبنان، خلافاً لزعمه السابق بأنه ليس صاحب صلاحية في تنظيم القيود، كان بإمكانه تنظيم هذه العملية على نطاق واسع مبكراً، وليس بشكلها الضيّق المتأخر سنة ونصف سنة.

النقاشات التي أثيرت في اللقاء أمس، تشير إلى أن الهدف من التعميم تحرير 50 ألف دولار لكل مودع على مدى خمس سنوات. سيحصل المودع شهرياً على 400 دولار نقداً و5 ملايين ليرة نصفها نقداً ونصفها عبر البطاقات المصرفية. وخلال السنة الأولى من تطبيق التعميم، سيتم إقفال كل شريحة الحسابات التي تقل عن 10 آلاف دولار. أما الكلفة الإجمالية المقدرة على الفترة كلّها، أي خمس سنوات، فستبلغ 20 مليار دولار نصفها يدفع بالليرة اللبنانية على سعر المنصّة، من أصل ودائع بقيمة 106 مليارات دولار، و10 مليارات نقداً أو محوّلة إلى الخارج على أن تموّل مناصفة بين مصرف لبنان (احتياطات العملة الأجنبية) والمصارف. والنقاش يتركّز حالياً حول الأثر السلبي لهذا التعميم على سعر الصرف، إذ يتوقع أن تغذّي طباعة هذه الكمية من النقود ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة.

أمس سُرّبت مسودة التعميم المتوقع صدوره قريباً، علماً بأنه يتوقع إدخال تعديلات عليها بعد اللقاء بين الحاكم وجمعية المصارف. تحدّد المسودة، آلية التحرير التدريجي للودائع وشروط استفادة المودعين. إذا أقرّ التعميم كما ورد في المسودة، فهذا يعني أنه سيتم جمع كل الحسابات العائدة للمودع في حساب خاص أو حسابات خاصة لغاية 50 ألف دولار، وستحسم منها القروض بالدولار التي سدّدت بالليرة، والضمانات النقدية المجمّدة. وفي المقابل، يزعم مصرف لبنان أنه سيعاقب المصارف التي ترفض تطبيق التعميم عبر سحب السيولة الخارجية التي منحها إياها سابقاً.

- يُعتمد مجموع أرصدة حسابات المودع الدائنة كافة، مضافاً إليها (القروض) بالعملات الأجنبية لدى المصرف المعني والمسددة بالليرة اللبنانية استناداً إلى أحكام المقطع خامساً من المادة الثالثة مكرر من القرار الأساس الرقم 7776 المعدل بموجب التعميم الوسيط الرقم 568 (يسمح هذا التعميم بتسديد قروض التجزئة بما فيها القروض الشخصية المنوحة بالدولار، بالليرة اللبنانية على سعر صرف وسطي يبلغ 1507,5 ليرات، بشرط أن يكون العميل مقيماً في لبنان، وأن لا يكون لديه حساب الأرصدة المجمّدة كضمانة نقدية، وقيمة الجزء من حساباته المدينة الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (الحساب المشترك، أو بالاتحاد...) لدى أي مصرف على حدة.

- يحسم من حسابات المودع قيمة الأرصدة الخارجية التي منحها إياها سابقاً. بحسب مشروع التعميم، سيتم التعامل مع حسابات الودائع على أساس الحسابات المفتوحة لدى المصارف قبل 2019/10/31، محتسبة على أساس الأرصدة الموقوفة بتاريخ 2021/3/31، ضمن الشروط الآتية:

(هيلم الموسوي)

بالدولار يمكن تسديد القرض منه، وأن لا تتجاوز قيمة القرض السكني 800 ألف دولار).

- لا يستفيد أي مودع إذا كان من أعضاء مجلس إدارة المصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا التنفيذية إذا لم يقم بإعادة النسبة المحددة لهم في التعميم 154 والبالغة 30% من مجموع تحويلاتهم إلى الخارج بين 1 تموز 2017 و27 آب 2020.

- يتوجب على المودع أن يطلب من المصرف فتح «حساب خاص فرعي» يحوّل إليه رصيد مجموع حساباته لدى المصرف المعني بالدولار أو بأي عملة أجنبية أخرى، إذا لم يتجاوز ما يوازي 50 ألف دولار، أو مبلغ 50 ألف دولار إذا تجاوز الرصيد هذا المبلغ. وفي حال تعدد الحسابات لدى مصرف معيّن، يتم تحديد الحساب أو الحسابات التي سيتم التحويل منها إلى الحساب الخاص بالاتفاق بين الفريقين.

توحيد حسابات المودع بعد حسم القروض بالدولار المسددة بالليرة والضمانات النقدية

- يدفع لكل حساب خاص مبلغ 400 دولار نقداً أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو إلى البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج. كذلك يدفع مبلغ 400 دولار بالليرة اللبنانية على أساس سعر المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة ويدفع نصفها للمودع نقداً ونصفها في البطاقات المصرفية. ويعود للمودع سحب المبالغ المحررة في أي وقت يشاء.

- يتم تأمين السيولة لتلبية متطلبات هذا التعميم مناصفةً من سيولة المصرف المعني لدى المراسلين في الخارج ومن التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصرف المعني لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها هذا الأخير، على أن توزّع وفقاً لحجم كل مصرف وحصته من هذه التوظيفات.

- يحوّل مصرف لبنان شهرياً الأموال المتوجبة للمصارف الملتزمة بالتعميم من سيولته الخارجية تحت طائلة تحميل المصرف المعنّي المسؤولية إذا استعملت هذه المبالغ لغايات غير محددة في التعميم.

- يمنع على المصارف أن تستعمل ودائعها لدى المصارف المراسلة مقابل الودائع والأموال المحوّلة لها بعد تاريخ 9 نيسان 2020 والتي أتاح لها مصرف لبنان استعمالها لتسديدها نقداً للزبائن مقابل إعفاءات من الاحتياط الإلزامي. بمعنى آخر، يحصر تسديد الودائع المحرّرة بتمويل من الودائع الجديدة التي تلقّتها المصارف بعد التاريخ المذكور.

- على المودعين أن يرفعوا السرية المصرفية عن الحسابات الخاصة لمصلحة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. ويفوّض مراقبو المراقبة بالتأكيد من صحة تنفيذ هذا التعميم وإبلاغ مصرف لبنان ولجنة الرقابة عن كل مخالفة.

- تتابع لجنة الرقابة على المصارف كل شكوى من مودع متضرّر، شرط موافقته على رفع السرية المصرفية عن حساباته.

- تطبق شروط هذا القرار لمدة سنة قابلة للتعديل أو للتجديد، ويبقى سارياً لغاية تحرير جميع الأموال المحوّلة إلى «الحساب الخاص المتفرّع».

حزب سلامة: إسقاط الـ«كابيتال كونترول» بكل الطرق

مطبٌّ أول تخطّاه قانون الـ«كابيتال كونترول» أمس، بعدما اقرّته لجنة المال النيابية. لكن يبقى أمامه طريق طويل قد تشكّل كل محطة فيه «فرصة» لتطييره من قبل حزب رياض سلامة. فالأخير مُصرّ على رفض أي قيود قانونية قد تعيق سلطته المطلقة على التحكّم بالقطاع النقدي، والسيطرة على مصير المودعين من خلال إصداره تعاميم استنسابية

محمد وهبة

أقرّت لجنة المال النيابية، أمس، اقتراح قانون الـ«كابيتال كونترول». لكن ذلك لن يُغيّر في مشهد المقايضة التي نفّذها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتعاون مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وأدت إلى إعلان مصرف لبنان إصدار تعميم يسمح للمودعين بالحصول على القليل من أموالهم نقداً، مقابل عدم السير بقانون يقيّد حركته وينهي استنسابيته.

الإشارة الأولى لرفض سلامة وضع أي تشريع ينهي سيطرته المطلقة على القطاع النقدي بدأت منذ أشهر. فهو عندما دعي إلى اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المال لدرس الاقتراح، لم يوفد أياً من نوابه لتمثيل المصرف على سبيل المثال، بل كلّف مدير الشؤون القانونية في المصرف بيار كنعان بذلك. والأخير معني بالشق القانوني، ولم يكن قادراً على تقديم أي معلومات مالية كانت تطلبها اللجنة تباعاً. وبقي الأمر على هذا المنوال رغم الطلبات الرسمية التي وجهتها اللجنة إلى المصرف.

في المقابل، أصرّ سلامة على السير بشكل متوازٍ بمشروع ينفّذه هو من دون أي وصاية من أحد، والأهم من دون إلزامه بأي إجراءات نهائية يفرضها إقرار قانون يُقيّد المصارف بالتنفيذ تحت طائلة إجراءات عقابية قد تصل إلى حد وقف المصرف عن العمل.

ليؤكد أن «موقفنا واضح كما كان على الدوام وهو الإسراع في إصدار هذا القانون»، لكن ذلك لم يكن كافياً حتى بالنسبة إلى نواب في اللجنة، لإقناعهم بأن بري سيسهّل المهمة، علماً بأن مصادر نيابية لا تزال تراهن على أن الضغط الذي حصل، بصعّب على مختلف الكتل معارضة القانون علناً. ولذلك، فإذا أحسن إدارة النقاشات في المرحلة المقبلة قد يمرّ القانون، حتى لو عُدّلت بعض أحكامه. لكن ما يضعف هذا الاحتمال أن أغلب الذين أبدوا إقراره غير مستعدين لخوض معركة من أجله. حتى أعضاء اللجنة الفرعية الذين بذلوا مجهوداً للوصول إلى الصيغة النهائية، في ظل شح المعلومات المالية وتضاربها، صار همّهم في النهاية رمي هذا الحمل عن كاهلهم. أغلبهم راضٍ عما أنجز، لكن أكثر من ذلك لن يكون بإمكانهم فعل شيء. فهم ليسوا المجلس. وهذا ما أشار إليه رئيس المجلس إبراهيم كنعان بقوله «إن أي رئيس لجنة نيابية ليس مجلس النواب لكي يطلب منه كل شيء، وهو ليس الهيئة العامة، وليس حتى اللجنة التي يرأس»، ليعلن بعد ذلك: «سأرفض السم الذي غالباً ما يقدم على طبق من فضة وسأتمسّك بالحق الذي يؤمّن العدالة والمساواة».

وإذا كان ذلك يوحي بأن حزب رياض سلامة ستكون له الكلمة الفصل في النهاية، فإن اتضاح الصورة سيكون مرتبطاً بحصول اللجنة على المعلومات التي كانت قد طلبتها من المجلس دوراً أساسياً في اختصار الوقت أو إطالته، فهو يمكنه تحويل الاقتراح مباشرة إلى الهيئة العامة، كما يمكنه أن يتركه لمساره البطيء. بالنتيجة، بدا الاجتماع أمس كالسير بين الألغام. لم يُعلن أحد رفضه للقانون بالمطلق، لكن الملاحظات العديدة التي طُرحت فتحت الباب أمام تعقيد المهمة.

في الخلاصة، فإن الاقتراح الذي أقر، مع الأخذ في الاعتبار للتعديلات التي طرأت، ينص على الآتي:

- منع التحويلات إلى الخارج مهما كانت طبيعة الحساب ونوعه، باستثناء:

* ما له الصفة الدائمة: حسابات المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية، والأموال الجديدة التي أدخلت إلى المصارف ولم تكن قد حوّلت إلى الخارج بعد 17 تشرين الأول 2019.

* ما له الصفة الطارئة والمشروطة: كنفقات التعليم الجامعي، والضرائب والرسوم والالتزامات المالية المتوجبة لسلطات رسمية أجنبية والمنوطة حصراً بالأصول الشخصية السكنية وليس الاستثمارية، ونفقات الاشتراكات والتطبيقات على الإنترنت، ضمن حد أعلى 50 ألف دولار أميركي وأدنى 25 ألف دولار والحسم النهائي للهيئة العامة بعد تسلّمها المعطيات المالية الرقمية من مصرف لبنان.

- يجيز السحوبات في الداخل على الوجه الآتي:

* بالليرة اللبنانية مبلغ 20 مليون ليرة لبنانية شهرياً (لا تشمل السحب من حساب الرواتب والأجور)، أو مبلغ 15 مليون ليرة لبنانية شهرياً، والقرار متروك للهيئة العامة لتحديد السقف.

* بالعملة الأجنبية ما بين 400 و800 دولار، على أن يحسم السقف في الهيئة العامة بعد الحصول على الأرقام الرسمية من مصرف لبنان قبل الجلسة التشريعية.

- يمنع تحويل الحسابات من الليرة اللبنانية إلى العملات الأجنبية إلا إذا كانت التغطية النقدية الكافية متوفرة لدى المصرف المعني.

- يحدّ من الاستنساب بتحديده ستة تدابير تضمن إلزامية وحسن تنفيذه:

* إنشاء وحدة لمركزية التحويلات.

* وضع اليّة للبتّ بالطلبات.

* تحديد مرجعية إدارية للتظلّم.

* تحديد العقوبات التي تفرض بحق المصرف المخالف وسندها القانوني.

* تحديد مرجعية فرض العقوبات مع تحديد مهلة للبتّ.

التحويلات السنوية بين 25 ألف دولار و50 ألفاً

* التأكيد على حق المراجعة القضائية.

- إن أي تشريع للكابيتال كونترول يجب أن:

* يعالج موضوع المراجعات العالقة أمام القضاء والمتعلقة بالتحاويل والسحوبات المالية. فقد نص اقتراح القانون على أن تخضع الطلبات المتعلقة بهذه المراجعات لأحكامه ما يسرع البتّ بها في ضوء تلكؤ القضاء عن ذلك.

* يكون مؤقتاً واستثنائياً لأنه يمسّ بمرتكزات محمية بموجب الدستور تمّ تجاوزها استثنائياً ولفترة محدودة تحت سقف حماية النقد الوطني ومصلحة الدولة العليا. ولذلك نصّ اقتراح القانون على أن مدة العمل به هي سنة قابلة للتخفيض بتدبير حكومي إذا زالت الظروف التي استدعت إصداره.

- إن التدابير التي نصّ اقتراح القانون عليها تبقى عاجزة عن وضع حلول دائمة ما لم تقترن باستقرار سياسي من أولى متطلباته تأليف حكومة تتصدّى للمشكلة بكفاءة وجدارة، وإجراء إصلاحات بنيوية من ضمن خطة واضحة ومتكاملة تضع الاقتصاد الوطني على سكة استعادة مقوّمات حيويّته وانطلاقته، وتخرج البلد من أزمته.

(الأخبار)

تقرير

مشايخ الشمال في طابور انتظار مقابل 20 دولاراً!

تمخّض «جبل» مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان. فولد فأراً. هذا ما يقوله مشايخ الشمال، بعدما تحققت وعود سماحته بتلقيهم قسائم شرائيّة بقيمة 300 ألف ليرة من دولة الإمارات، معتبرين أنهم تعرّضوا للذل خلال عمليّة تسلّم القسائم

لينا فخر الدين

طال انتظار الجهاز الديني في الشمال، وتحديداً في عكار، لـ«المفاجأة» التي وعدهم بها مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان، بعدما لم يترك هؤلاء باباً إلا طرقوه بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصاديّة وعملهم في المساجد من دون مقابل. تنفّس المشايخ الصعداء، أخيراً، عندما وعدهم دريان بأنّ مساعدة ماليّة شهريّة ستصلهم من إحدى الدول العربيّة. وبالفعل، تلقّى هؤلاء الذين يتعدّى عددهم الـ850، الأسبوع الماضي، اتصالات من دائرة الأوقاف تطلب منهم الحضور إلى مدرسة عمر بن الخطّاب في حلبا بين الواحدة والرابعة من بعد ظهر السبت الماضي، لتسلّم مساعدة قدّمتها «مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانيّة» بالتعاون مع السفارة الإماراتيّة في بيروت. غير أنهم اكتشفوا أن المساعدات لم تكن مخصّصة للجهاز الديني فقط. فقد تلقّى العديد من العائلات اتصالات مماثلة للحضور إلى المدرسة نفسها في التوقيت نفسه، حيث فوجئوا بغياب التنظيم، فيما «التدبير الوحيد المُنظّم» كان نشر بافطات كُتب عليها «شكراً دولة الإمارات».

أكثر من ساعتيْن قضاها المشايخ عند المدخل الرئيسي، قبل أن يُطلب منهم الانتظار أمام الباب الخلفي المُخصّص أصلاً للخروج. وتبيّن لاحقاً أنّ إرسالهم إلى الباب الخلفي كان بقصد إدخال القائم بأعمال السفارة الإماراتية فهد الكعبي بهدوء. لذلك، لم تصل إلى مسامع الكعبي صرخات الغضب نتيجة الإهانة التي تعرّض لها المشايخ الذين انتظروا دورهم لساعات على باب المدرسة. وما زاد الطين بلة هو الخطأ الحاصل في المستندات المطلوبة، إذ طُلب منهم إحضار إخراج قيد لتسلّم المساعدة، قبل أن يُطلب منهم داخل المركز إبراز صورة عن الهوية، فيما لا يوجد ماكينة لتصوير المستندات بالقرب من المدرسة.

انتهى يوم المشايخ الذي قضوه في الطابور تحت أشعة الشمس بانتظار دخولهم إلى باحة المدرسة، ظناً منهم أن المساعدة الإماراتيّة تستحق كلّ هذا العناء. ولكن المفاجأة كانت حينما تسلّموا قسائم تصلح لشراء مواد غذائية لشهر واحد بقيمة 300 ألف ليرة، أي أقل من 23 دولاراً. والأنكى من ذلك، أنّه لا يمكن الاستفادة منها إلا في فرع «المخازن» في طرابلس، من دون الأخذ في الاعتبار ما يعانيه اللبنانيون من جراء أزمة البنزين.

ورغم أنّ المشايخ ومعهم العديد من العائلات الفقيرة، يلفتون إلى أنّهم تعرّضوا للإهانة خلال تسلّمهم القسيمة التي بالكاد تكفي لشراء وجبة عائليّة، يرفض معظمهم إعلان موقفهم خوفاً من استثنائهم في المرة المقبلة من لائحة المستفيدين. وحدها «لجنة متابعة حقوق العلماء في عكار» اجتمعت وأصدرت بياناً أشارت فيه إلى أنّ «طريقة التوزيع كانت غير لائقة، وكان الأجدر أن يقسم العدد على أيام عديدة حتى تُحفظ كرامات الناس»، مطالبين الإمارات بإعادة «المنحة الشهرية والتأمين الصحي للجهاز الديني في لبنان».

أما في طرابلس، فقد ساد هرج ومرج أمام «معرض رشيد كرامي الدولي»، إذ فوجئ البعض من عدم حصولهم على المساعدة، مع العلم بأنهم تلقوا رسائل نصيّة تطلب منهم الحضور. وشكّك البعض في توزيع المساعدات، معتبراً أنّ «دائرة الأوقاف في طرابلس اعتمدت المحسوبيات في التوزيع».

ويشير المتابعون إلى أنّه لا معايير مُحدّدة لإدراج أسماء العائلات المحتاجة، تماماً كما حصل في طرابلس مثلاً، حيث يفوق عدد العائلات المحتاجة المُسجّلة في دائرة الأوقاف الـ90 ألفاً فيما المساعدة الإماراتيّة مُقدّمة لأقل من 9 آلاف شخص، على أن تكون الأولويّة للجهاز الديني. ولأنّ الرقم المرصود لعكار كان قليلاً مع الحديث عن إدراج «هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانيّة» التابعة لدار الفتوى أسماء 20 ألف شخص من الشمال، تواصل المعنيون مع السفارة الإماراتيّة ليرتفع العدد في عكار من 1000 إلى 2500 مستفيد.

المشهد السياسي

هل يؤلّف الحريري أخيراً؟

في المبدأ، مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري «سقطت»، فيما أكدت مصادر في التيار الوطني الحر أننا أمام أيام حاسمة. وأن الحريري أمام خيارين: الاعتذار أو التأليف، مع ترجيح تراجعه عن تعنته وموافقته على «صيغة ما للحل». لأن خسائر التأليف بالنسبة اليه تبقى أقل من خسائر الاعتذار

رغم أنه لا مؤشرات الى أي حلول قريبة في الوضع الحكومي، برزت أمس أجواء «شبه إيجابية» تتزامن مع إصرار حزب الله على استكمال المساعي لإنجاح مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري. وفي هذا السياق، يُعقد لقاء اليوم بين رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل والنائب علي حسن خليل، بحضور رئيس لجنة الارتباط في حزب الله وفيق صفا. وفي المعلومات أن باسيل ينتظر أن يحمل اليه «الخليلان»

مبادرة بري «سقطت» ولقاء جديد بين باسيل و«الخليلين» اليوم

اليوم جواباً من الرئيس المكلف سعد الحريري على اقتراحه الاتفاق على صيغة لحل معضلة تسمية الوزيرين المسيحيين، بطريقة لا يُحسبان فيها على أيّ من رئيسي الجمهورية والحكومة، وأنه يمكن اختيارهما من موظفي الإدارة أو من وجوه المجتمع المدني.

مصادر قريبة من التيار الوطني الحر أكّدت أن «اللعبة انتهت، ولم يعد في إمكان الحريري التسويف أكثر، خصوصاً أنه منذ خطابه في مجلس النواب انكشف أنه لا يرغب في تأليف الحكومة»، وعليه رجّحت «بعدما فقد الحريري غطاءه الفرنسي والسعودي أن نكون أمام أسبوع حاسم يعتذر فيه الحريري عن التأليف أو يؤلّف. أكيد ما فينا نكفي هيك»، من دون أن تستبعد إمكان أن يعمد الحريري الى التأليف لأن «خسائره تبقى أقل من خسائر الاعتذار». أضف الى ذلك أن تفاقم الأزمات ورفع الدعم الذي بات واقعياً يزيلان أيضاً بعض العقبات التي كانت تجعل من الحريري متهيّباً التأليف، لتفادي اتخاذ حكومته إجراءات غير شعبية.

وخلافاً لهذه الأجواء الإيجابية، أكدت مصادر في 8 آذار أن «لا جديد منذ زيارة الخليلين لباسيل قبل ثلاثة أيام»، مشيرة الى أن باسيل متمسك بمطالبه، ولا يخفي عدم رغبته في بقاء الحريري على رأس الحكومة»، فيما الأخير، بحسب المصادر نفسها، «لم يعد قادراً على إخفاء أنه لا يريد التأليف، وهو ربما لو أُعطي تسمية الوزيرين الجديدين فقد يخترع ذريعة جديدة». وقالت المصادر إن المبادرة الفرنسية انتهت عملياً، وليس في الميدان إلا مبادرة الرئيس بري التي وصلت الى طريق مسدود، لكنها تبقى في التداول لإبقاء بعض الأمل وتأخير الانهيار الشامل. ورجّحت في حال استمرار الاستعصاء أن تمر أشهر أخرى من الفراغ الحكومي قبل أن تتحول حكومة حسان دياب الى حكومة انتخابات.

مصادر حركة أمل، من جهتها، أكدت عدم تبلغها أي خرق من أي جهة كانت. وتقاطعت أوساط رئيس الجمهورية مع هذه الأجواء، ولا سيما أن المهلة التي مدّدها بري مرتين اقتربت من الانتهاء من دون الحصول على أي جواب من الحريري». وأكدت أن عون «بات قاب قوسين من تنفيذ خطوته التالية» بعد سقوط مبادرة بري، فيما كانت لافتة زيارة النائب فيصل كرامي الى قصر بعبدا أمس، والتي جرى خلالها التداول بالوضع السياسي الى جانب بعض المطالب الاقتصادية لمدينة طرابلس. وهناك من يربط بين هذه الزيارة واللقاء الذي عقده كرامي مع النائب طلال أرسلان منذ أسبوعين، بحيث حاول النائب الطرابلسي جسّ النبض المحلي والخارجي حول إمكانية التوافق عليه كرئيس حكومة إذا ما سُدّت كل الآفاق بوجه الحريري الذي قطع أنصاره أمس الطرقات في طرابلس وبيروت للضغط في الشارع.

في إطار آخر، التقى رئيس الجمهورية وفداً من البنك الدولي، وسأل عون الوفد عن إمكانية تجميع كل قروض البنك غير المصروفة بقرض واحد، لتحريرها واستعمالها دفعة واحدة، إذ يصل مجموعها الى ما يقارب مليار دولار. وأتى ردّ رئيس الوفد بالاستهمال قليلاً الى حين مراجعة الجهات المعنية بذلك. كذلك أبلغ رئيس الوفد عن قرض بقيمة 300 مليون دولار سيحصل لبنان عليه ما ان يتم صرف القرض المقدم لصالح الشؤون الاجتماعية بقيمة 265 مليون دولار أو ما يسمى المساهمة للعائلات المنضوية تحت شبكة الأمان الاجتماعي، إضافة الى 65 مليون دولار سيتم تحريرها على شكل منح، على أن تنسق آليتها مع الجهات المعنية في لبنان.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

في الواجهة

انتخابات 2022 الأبخس ثمناً

تنتهي ولاية البرلمان في أيار 2022. قبل شهرين منها يقتضي اكتمال عقد البرلمان الخلف. حتى ذلك الوقت تبقى عشرة أشهر كي تعدّ الطبقة السياسية نفسها الخوض الاستحقاق الأكثر ضراوة. لا أسلحة فيه أبداً. لا مال. لا قضية. لا شهداء... بل السمعة الأسوأ والوجه الأبشع

نقولا ناصيف

ليست مصادفة، بعد معاندة سنة ونصف سنة من وضع العراقيل في طريقه وفقدانه الآن جدواه الفعلية، إقرار اقتراح قانون الكابيتال كونترول في لجنة المال والموازنة، وقريباً في الهيئة العامة لمجلس النواب، بالتزامن مع اعتزام مصرف لبنان تسديد جزء من ودائع اللبنانيين المحتجزة في المصارف. كان هذا شرط ذاك قبل أن يمسيا توأمين في نص قانوني. ليست مصادفة أيضاً اقتصار إجراء مصرف لبنان على سنة واحدة. وليست مصادفة، أيضاً وأيضاً، توقيت الخطوتين مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقررة ما بين آذار ونيسان 2022، ما لم يُبكّر موعدها قبل ذلك. هي مهلة السنة او اقل المتبقية قبل الوصول الى استحقاق يبدأ التحضير له.

ليس مثار غرابة ان يتقدم تواطؤ الطبقة السياسية وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى حد يجعلهما تحت شبهة افتعال اكبر رشوة تخرج من عقول اشرار. الصائب ان يقال اوسع عملية احتيال تشمل مجتمعاً برمّته.

أبسط ما يمكن ان يُقال في ما ينتظر الانتخابات النيابية المقبلة، انها ستشهد مجموعة خيارات لم تختبرها من قبل:

1 - لأنها المعرفة تمام المعرفة من ان المتعذر عليها الاقدام على ما تفضّله وهو تمديد ولاية البرلمان الحالي بشتى الذرائع، وهي تحت اعين المجتمع الدولي ومراقبته وتلويحه بعقوبات، تصبح الطبقة السياسية الآن اكثر من وقت مضى في حاجة ماسة الى انتخابات نيابية تدحض كل ما تعدّه ادعاءات فقدانها شرعية وجودها في السلطة، بدءاً من مجلس النواب. وهو السلطة الام التي تنبثق منه السلطات الدستورية الأخرى، على صورته. وحده نقض الطعن في شرعية مجلس النواب، من خلال انتخابات عامة، يعيد تأكيد بقاء الطبقة نفسها في مكانها. لذا تتطلب خوض الانتخابات الجديدة على طريقتها من اجل تكريس بقائها وتقديم دليل اضافي على ان لا بديل منها، بما في ذلك وجوه المجتمع المدني المنقسم على نفسه، المشتت الآراء والأهداف والانتماءات، المتعطش الى سلطة ما كيفما كان.

لا تزال الحجة ذاتها المساقة منذ عام 2005، وهي ان الطبقة السياسية الحالية وحدها القادرة على ضمان استقرار الداخل، تبعاً لموازين القوى القائمة بشقيها السنّي والشيعي. من دون اي منهما ينهار الاستقرار. لكن شرط بقائه ان يحتفظ كلّ بفائق القوة بين يديه: الثنائي الشيعي بسلاحه، وتيار المستقبل بوجوده الحتمي داخل الحكم.

2 - لا ريب في ان استحقاق 2022 سيشهد الانتخابات الابخس سعراً والاقل كلفة. سيحضره الناخبون الافقر في تاريخ لبنان، والمرشحون الاكثر ثراء. ما لا تسلّم به الطبقة السياسية سوى في سرّها، ان البلاد - على مر تاريخها - لم يسبق ان عرفت نظيراً لها كمثلها أهين وشُهّر به ونُبذ وتعرّض للبهدلة والتشهير ولاحقّه الفساد ونهب المال العام وافلاس الدولة، من غير ان يرف له جفن او يخجل حتى.

ما سيشهده استحقاق 2022، ان الناخبين سيموّلونه بودائعهم المحتجزة في المصارف من خلال التسليم برشوة منحهم جزءاً من مدخراتهم لسنة، تنتهي غداة اقفال صناديق الاقتراع.

3 - لا غضاضة في القول ان القليل، القليل المهم، هو المتوقع - لا المفترض - ان يتغير في الانتخابات المقبلة، لا الكثير، الكثير المهم. ليس سرّاً ايضاً أن الطوائف اللبنانية تذهب الى الاقتراع بأمزجة متباينة وولاءات متفاوتة ومصالح متشابهة وأحياناً متناقضة، يلعب المال دوراً جوهرياً وحاسماً لدى بعضها، ودوراً متوسط الاهمية لدى أخرى، وينعدم الى حد كبير عند الطراز الثالث من الطوائف.

ليس عجباً ملاحظة الناخبين الشيعة لا يشترطون المال للذهاب الى التصويت للثنائي الشيعي. ما يجمعهم بالرئيس نبيه بري رمز الرجل بما يمثّله وحركته، مقدار ما يجمعهم بحزب الله فكرة المقاومة وضمانها الممثل في سلاحها. قضيتان كافيتان لأن لا يكون المال عصب الاقتراع.

الأمر نفسه لدى الدروز عندما يقترعون لوليد جنبلاط ويمنحونه غالبية مقاعد الطائفة إن لم يكن كلها، لأن المهمة الوحيدة المنوطة بتاريخ المختارة ان يحميها، كي يقودها الى الحرب كما الى السلم في سبيل ذلك. حينما يقرر المواجهة والصدام في معركة قد تكون رابحة، مقدار ما تكون مرشحة للهزيمة. لكن ايضاً عندما يحني الرأس ويسلّم بالوقائع. يصوّت الدروز لجنبلاط من اجل أمن كيانهم وسلامة وجودهم ووجوده هو على رأسهم ومن اجل تاريخ البيت اولاً واخيراً، لا لنواب يعرفون انهم ليسوا اكثر من حجارة يتنقل بها الزعيم

تتوقع الطبقة السياسية من انتخابات 2022 اعادتها ودحض فقدانها شرعية وجودها في السلطة

الدرزي على رقعة طائفته. طبعاً لم يكن ذلك معيارا الخيار والاختيار لدى والده الراحل كمال جنبلاط.

اما المسيحيون، فيذهبون الى الانتخابات النيابية - من غير ان تخلو طموحاتهم من متمولين كبار اقتتالهم في صناديق الاقتراع. لا يعنيهم منها سوى النكايات والعدمية، واصرار واحدهم على الغاء الآخر او اضعافه بشتى الوسائل، ليس دائماً ولا حتماً المال افضلها. ما اعتادوا عليه التخوين والتشهير وتقليب الصفحات وتبادل اللعنات ونبش الماضي والقبور، كي يستأثر فريق - أياً يكن - بالحصة التي تحملّه على الاعتداد بأنه ممثل المسيحيين. ما يحصل ليس ابن الحاضر، بل هو صورة متناقلة في التاريخ بدأت عام 1936 بانتخابات رئاسة الجمهورية، ولم تتوقف مذذاك.

وحدهم السنّة، ويكاد يكونون وحدهم فعلاً، يقاربون الانتخابات النيابية بالمال. لم ينجرفوا الى هذه الثقافة في حقبة ما قبل الحرب، وقد عرفت انفاق مال على حملات الزعماء الكبار كالرؤساء سامي الصلح وصائب سلام ورشيد كرامي وعبدالله اليافي. منذ دخل الرئيس رفيق الحريري في الحياة السياسية اللبنانية اليومية مباشرة عام 1992، بدعمه مرشحين لم تعد اسماؤهم سراً مكتوماً تحضيراً لوصوله الى السرايا على اثرها، مروراً بالمرة الاولى التي ترشح فيها عام 1996، ثم المواجهة الذروة عام 2000 ضد لائحة رئيس الحكومة سليم الحص، وحده المال كان برنامج الحملة الانتخابية. في آخر انتخابات خاضها، لم تتبقّ سيارة اجرة لم يحجزها، ولا دكان لم يتحوّل الى مكتب انتخابي بمبلغ خيالي ليوم واحد فقط، وصل احياناً الى الف دولار، الى حد لم تُخف لائحة الحص حينذاك انها فقدت كل امكانات ادارة الحملة الانتخابية. رغم انه اكتفى في دورتي 1996 و2000 بخوض انتخابات بيروت وحدها، تحت وطأة ضغوط سورية عليه لمنع تمدّده الى المحافظات الاخرى، تولى الحريري الاب تمويل الحملات الانتخابية في الضنية وطرابلس وعكار والبقاعين الاوسط والغربي، اضف حصته السنّية في لائحة جنبلاط. بمسمّيات شتى، اقرن الرئيس الراحل قوة المال بصورة الزعامة السياسية بدءاً من داخل الطائفة نفسها، الموحّدة من حوله وحده، لا غريم له فيها. ذلك مبرّر ما قيل بعد اغتياله انها تبتّمت: فقدت الاب الذي هو المعيل ايضاً.

مغزى ما قد ينتظر الرئيس المكلف سعد الحريري، انه في حاجة فعلية الى افكار خلّاقة تكسر التقليد الذي اورثه اياه والده الراحل، وثابر عليه في انتخابات 2005 و2009، وهو اقناع ناخبيه الذين اعتادوا قبل الحرب بالمجان التصويت للبيوت التاريخية، بالذهاب الى اقلام الاقتراع ثم الخروج منها خاوي الجيوب.

مضارفة 2022 ان الناخبين هم الافقر في تاريخ لبنان، والمرشحون الاكثر ثراء (أرشيف)

تقرير

إسرائيل: مفاوضات الترسيم لم تكن جدّية

ميسم رزق

رغم أن «مفاوضات الناقورة» لترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة توقّفت في الجولة الخامسة قبل نحو شهر، لم يسقط هذا الملف من قائمة النقاشات الإسرائيلية. ولم يغلق العدو الإسرائيلي الباب على المفاوضات التي انسحب منها اعتراضاً على المطلب اللبناني باعتماد الخط 29 قاعدة لانطلاق التفاوض، رغم وصفها بأنها «حتى الآن غير جدية»، واعتبار الأمم المتحدة «غير جديرة بالثقة كوسيط». هذه بعض النقاط التي سجّلها مسؤولون إسرائيليون، من بينهم رئيس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات إيهود أديري، خلال ندوة نظّمها «معهد دراسات الأمن القومي» التابع لجامعة تل أبيب، وحضرها أعضاء من الوفد من بينهم المدير العام لدائرة القانون الدولي في وزارة الخارجية أميت هيمان ومدير دائرة المسح حاييم سربرو.

أديري اعتبر أن «المفاوضات مع لبنان لم تكن جدية، والوفد اللبناني في الجولة ما قبل الأخيرة فاجأ إسرائيل بتقديمه خطاً جديداً للحدود البحرية يختلف عن ذاك الذي أودع لدى الأمم المتحدة عام 2010، وهو العام نفسه الذي تقدّمت به إسرائيل بخرائطها، ما أدّى إلى خلق مساحة متنازع عليها تبلغ 860 كيلومتراً مربعاً». ولفت إلى أن «هذه المفاوضات ليست تطبيعاً بين البلدين كما سوّق البعض، وهدفها التوصل إلى تسوية ليستطيع كل طرف البدء بالتنقيب عن الغاز لأننا نرى في ذلك مصلحة للبلدين، ومصلحة أكبر للبنان بسبب الأزمات التي يعيشها»، لافتاً إلى أن الحقول الإسرائيلية مثل «تامار» و«ليفيتان» تعمل، وأن حقل «كاريش» الموجود على الحدود «سيبدأ الإنتاج العام المقبل بعدما استثمرت إسرائيل أكثر من 10 مليارات دولار لتطوير حقولها الغازية، ودخلت في علاقات تعاون مع مصر وقبرص»، بينما «لبنان حتى اليوم لم يبدأ بالحفر للاستكشاف».

وقال أديري إن «الموقف الإسرائيلي يستند إلى عدة نقاط، من بينها القانون الدولي، والوثائق التاريخية التي تحدد نقطة الانطلاق من اليابسة»، بينما الوفد اللبناني «تجاهل النقطة البحرية التي اتفق عليها مع قبرص عام 2007، والمرسوم الذي قدّمه للأمم المتحدة

مسؤولون إسرائيليون: المفاوضات مع لبنان ليست تطبيعاً ولا ثقة بوساطة الأمم المتحدة

عام 2010، والوثائق التاريخية وجزيرة تخليت، وهو ما يناقض كل مواقفهم السابقة».

وردّاً على الخرائط اللبنانية، قدّم سربرو خريطة ادّعى بأنه «تمّ الاتفاق عليها بين فرنسا وبريطانيا في عهد الانتداب عام 1923، لوضع نقطة الحدود في منطقة رأس الناقورة»، وهي «النقطة التي يجب الانطلاق منها لأي ترسيم يبدأ من اليابسة»، بحسب هيمان، وقد «كانت محل نقاش في السنوات الثلاث الماضية قبل بدء المفاوضات». وتطرّق هيمان إلى نقطة الجزر مشيراً إلى وجود «ثلاث جزر هي شاخاف وأرزيلي وتخليت. وأهمية الأخيرة هي أنها قريبة جداً من الساحل ما يعطيها قيمة في موضوع الترسيم ويجب أن تُحتسب»، مستغرباً «اعتراف لبنان بالجزر في مفاوضات الترسيم مع قبرص وسوريا، ورفضه اعتماد المبدأ نفسه مع إسرائيل».

وكانت لافتة إشارة الباحث السفير المتقاعد عوديد آران إلى أن «إسرائيل لا تثق بالأمم المتحدة لذلك لطالما رفضت بأن تلعب دور الوسيط في المفاوضات، وطالبت منذ عام 2010 بأن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور، الأمر الذي وافقَ عليه لبنان في ما بعد». وعاد آران إلى اقتراح السفير الأميركي السابق فريدريك هوف «بإعطاء 60 في المئة من المساحة المتنازع عليها للبنان، و40 في المئة لإسرائيل. لبنان رفض هذا الاقتراح، علماً أن اللبنانيين هم من طالبوا بالوساطة الأميركية».

قضية

قبل اسبوع، فرضت لجنة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا إجراءات احترازية إضافية على المسافرين القادمين من بريطانيا والبرازيل، مبررة ذلك بمنع تفشّي المتغير الهندي في البلاد. بغض النظر عن «النية»، أحدث القرار بلبلة بين العائدين من هذين البلدين، على أبواب موسم العطلة الصيفية. إذ إن الشروط كانت في بعض الأحيان صعبة التطبيق، وخصوصاً لناحية الحجوزات الفندقية، وما يتبعها من أكلاف، فضلاً عن فتحه أبواباً للتنفيعات والسمسرة على نفقة العائدين

إجراءات كورونا على العائدين من بريطانيا والبرازيل:

احجز في الفندق... وأقم في بيتك!

رلجانا حمية
هديل فرفور

فرضت لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا على المسافرين القادمين من بريطانيا والبرازيل سلّة إجراءات حسبها العائدون في ميزان «العقاب» لا الاحترار، كمطالبتهم بإجراء فحوص PCR لدى وصولهم حتى ولو كانوا قد أجروا فحوصات مماثلة قبيل قدومهم، وتحميلهم كلفة حجز فندقي لمدة خمسة أيام في فنادق محدّدة مسبقاً من قبل وزارة السياحة.

مكمن الشكوى ليس في الإحتراز من المتغير الهندي، كما تعلّل اللجنة، وإنما في «السلّة» وفي الممارسة الانتقائية. ففي المقام الأول، يشكو العائدون، منذ صدور القرار قبل أسبوع، من الكلفة التي يفرضها عليهم القرار، بحيث «يتوجب علينا دفع 50 دولاراً عن كل فحص والحجز الفندقي على نفقتنا لمدة خمسة أيام»، على ما يقول أحد العائدين من بريطانيا، «والأنكى من ذلك، ما يرويه عائدون من هناك أيضاً، واجه بعضهم «تعنّت شركة الطيران اللبنانية التي كانت ترفض إدخال أي شخص إلى الطائرة من دون الحجز الفندقي، وهذا مفهوم. لكن المشكلة أن البعض لم يتمكن من الحجز لأن الفنادق المحددة بموجب التعميم كانت مقوّلة ولا أماكن شاغرة فيها» (!). هنا، تكمن «الحزورة» وتُثار شكوك وتساؤلات عن سبب فرض فنادق بعينها، من دون ترك حرية الخيار للعائد للحجز في فنادق «تتناسب مع ميزانيتنا، وخصوصاً أن معظمنا يعود مع عائلته، ما يعني تكاليف كبيرة». أضف إلى ذلك، ثمة سرديات كثيرة عن تجاوزات لبعض الفنادق وابتزازها للعائدين والوصول إلى حد «إعطائنا إفادات بالحجز مزوّرة مقابل المال»!

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن أحد الفنادق عرض «خدمة» منح المسافرين الآتين من البرازيل إفادة حجز مزورة مقابل مئة دولار. ويصف مصدر في مكاتب السفر ما يحصل بـ «الفضيحة» نتيجة توالي شكاوى المسافرين حول مصير أموالهم، لافتاً إلى أن «كثيرين يعمدون الى لملمة الموضوع وعدم إثارته تهرباً من الإقامة الجبرية في الفندق لمدة أربعة أيام». كذلك شكا مسافرون آتون من البرازيل من فوضى عارمة في المطار. إحدى القادمات قبل أيام أكّدت لـ«الأخبار» أن ركاب الطائرة

> «انتظروا أكثر من ساعتين في قاعة المطار وصول حافلات النقل المفترض أن ترسلها الأوتيلات التي حجزوا فيها، إلا أن أياً من الحافلات
>
> **فنادق تقدّم حجوزات مزوّرة مقابل 100 دولار!**

أو سيارات الأجرة لم تأت. بعدها قيل لنا إنه يمكننا الذهاب مباشرة الى منازلنا رغم أن كل مسافر دفع نحو مليونين ومئتي ألف ليرة على الأقل حجزاً للفندق». ونقلت عن لسان موظفة إحدى الفنادق قولها إن الأموال التي دفعتها هي «ثمن قبول استقبالها في لبنان بمعزل عن إقامتها في الفندق»، مُشيرة إلى أن كل المعطيات «توحي بوجود سمسرة بين الفنادق وبعض الجهات الرسمية».

المستغرب هو اقتصار التعميم على بلدين فقط، في وقت باتت فيه «الطفرة الهندية» منتشرة في معظم دول العالم. ولئن كان تبرير اللجنة بأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي أعلنت حتى الآن إصابة 50% من مواطنيها بتلك الطفرة، فيما البرازيل «تدبّ» فيها الإصابات، يأخذ العائدون، كما بعض الأعضاء في اللجنة، على هذا القرار أنه «غير منطقي، وخصوصاً أن نسبة التلقيح في بريطانيا عالية جداً ومتقدمة على كثير من البلدان»، ولكن «يبدو أن هناك تنفيعة جديدة لبعض الفنادق». من هنا، يعتبر هؤلاء القرار أقرب «إلى المصيدة: باعونا الحجوزات وأصدروا التعميم»!

يبدو رئيس اللجنة الوطنية للقاح كورونا، الدكتور عبد الرحمن البزري، أقرب إلى وجهة نظر العائدين، إذ يعتبر أن القرار «إلو طعمة وما إلو طعمة»، فإن كانت الحاجة إليه ضرورية «وأكيدة» للوقاية من المتغيرات الآتية من الخارج، إلا أنه «ليس مفهوماً لماذا حصره ببريطانيا والبرازيل»، وهذا دونه، بحسب البزري، مجموعة من الاستفسارات التي تتطلب توضيحاً. أضف إلى ذلك، يستغرب البزري هوية مدير الملف: «كيف يعني يدير الملف الطيران المدني مش السلطات الصحية؟». هنا، يعرّج البزري على بعض الأرقام لإسناد كلامه، مشيراً إلى أنه منذ بداية أزمة كورونا، «لم تشكل نسبة الإصابة بين الآتين من الخارج أكثر من 2%، فيما كانت معظم الإصابات محلية». أضف إلى ذلك أن الوضع الآن في لبنان «أربح»، حيث انتقلت البلاد من المرحلة الرابعة من الفيروس إلى المرحلة الثانية، فيما انتقلت نسبة الوفيات إلى المرحلة الأولى «وهذا يعدّ إنجازاً صحياً».

المعنيون بالقرار يأخذون على البزري، كما العائدين، «استسهال الواقع». يؤكد رئيس لجنة متابعة التدابير والإجراءات، اللواء محمود الأسمر، أن هذه الإجراءات «ضرورية الآن في هذه المرحلة الحساسة التي بدأنا نأخذ فيها نفساً»، وهي تأتي «للحفاظ على ما وصلنا إليه، وخصوصاً أن هذين البلدين سجّلا نسب إصابات ووفيات عالية جداً». يلفت الأسمر إلى أنه، بالنسبة إلى بريطانيا، صدر تعميم أخيراً يعفي الآتين من دول أخرى عبر مطارها من القرار، ويحصره بالمقيمين فيها «وهم ليسوا كثراً، يعني كل يومين ما بيجي أكثر من 25 شخصاً». ما يطلبه الأسمر هنا من العائدين أن «يحملوا شوي معنا». وهو ما تذهب إليه مصادر وزارة الصحة بالقول إن «المطلوب اليوم هو الاستمرار للوصول إلى مؤشرات التعافي، واليوم ما حدا بيحمل قرار نرجع فيه لورا»!

(هروات بو حيدر)

قضية

نصف أطباء الأسنان... خارج الخدمة

6000 طبيب أسنان مسجّلون في نقابتَي بيروت وطرابلس. ليس مبالغاً القول إن نصف هؤلاء باتوا شبه عاطلين من العمل مع انقطاع المواطنين عن زيارة عياداتهم. فيما «ربع الرقم» بات أصحابه خارج البلاد بحثاً عن فرصة عمل أفضل. من بقي مواظباً من بين هؤلاء على العمل، بات حضوره إلى العيادة فقط لتأمين معيشته التي فقدت قيمتها مع انهيار سعر صرف الليرة

فاتيما مرعي

لم تعد صفة «الخطورة» كافية للتعبير عن وضع القطاع الصحي المنهك من كل النواحي في لبنان، فكل جزء من أجزائه لديه أزماته الخاصة التي تنذر بكليتها بالوصول إلى قلب الانهيار. يوماً بعد آخر، تفرّخ الأزمة أزمات، فيما الحلول المطروحة لا تزال تتارجح بين المسؤولين المعنيين، وفي مقدّمهم مصرف لبنان ووزارة الصحة، وتراوح في كثير من الأحيان مكانها، من دون تحصيل نتائج، ولو جزئية.

من أزمة الدواء إلى أزمة المختبرات التي تنسحب واحدة تلو الأخرى، إلى فواتير الصناديق الضامنة المعلّقة... إلى عيادات أطباء الأسنان التي تحوّلت إلى فراغ قاتل، مع تخلّي الناس عن «ترف» علاج الأسنان وتجميلها، ما جعل آلاف الأطباء وجهاً لوجه أمام هاجس خسارة حياتهم العملية.

في لبنان نحو 6000 طبيب أسنان مسجّلين في نقابتَي بيروت وطرابلس. لكن، من بقي صامداً منهم هم فقط 4500 طبيب، بعدما هاجر جزء وانقطع جزء آخر عن العمل مؤقتاً. مع ذلك، ليس كل هؤلاء «عاملين»، إذ يعاني الكثيرون منهم من «البطالة»، وبات حضورهم إلى العيادات يندرج في خانة رفع العتب. فمنذ بداية الأزمة الاقتصادية، ومعها أزمة كورونا، افتقد الأطباء زحمة الزبائن. وبحسب نقيب أطباء الأسنان في بيروت الدكتور روجيه ربيز، فإن «عمل أطباء الأسنان في العيادات تراجع أكثر من 50%»، متطرقاً إلى سببين أساسيين أوصلا إلى هنا، وهما «أولاً تخوّف المواطنين من التقاط الفيروس، مع أن الأطباء يدركون كيفية التعاطي مع المرضى منعاً لنقل الجراثيم وليديهم أجهزة تعقيم في عياداتهم». أما السبب الثاني، فيرجعه ربيز «إلى إرجاء المواطنين لعلاجاتهم غير الطارئة بسبب الأوضاع الاقتصادية». هذان السببان دفعا الكثير من الأطباء إلى اتخاذ القرار الصعب: إقفال العيادات والهجرة، أما من بقي، فقد حاول تعديل بدل المعاينة، حيث باتت مسعّرة على أساس 4000 ليرة للدولار الواحد لـ«الخدمات» التي تتطلب استخدام مستلزمات طبية مكلفة. وفي هذا السياق، يقسم ربيز الخدمات الطبية الى قسمين: الخدمات الأولية (رصاصة أسنان...) التي تشكل 30% من عمل الأطباء «لا يزال الطبيب يتقاضى بدلها بالليرة اللبنانية، أما الخدمات التي تحتاج إلى مختبرات ومعدات وغيرها فيتقاضى الطبيب كلفتها بالدولار وهي تشكل حوالى 70% من عمله». من هنا، يؤكد ربيز أن الأزمة لدى أطباء الأسنان هي «أزمة مستلزمات»، مؤكداً أن «نقابتَي بيروت وطرابلس تقدّمتا مع بداية الأزمة بلائحة تتضمّن المستلزمات الأساسية فقط بقيمة 18 مليون دولار أميركي للحصول على دعم لها من مصرف لبنان»، علماً بأن قيمة ما كان يستورده لبنان قبل الأزمة كان يقدّر بـ 55 مليون دولار. مع ذلك، لم تحظ تلك اللائحة سوى بـ«مباركة» وزارة الصحة العامة، فيما رفض مصرف لبنان تقديم الدعم، ما دفع النقابتين الى تقديم لائحة أخرى قيمتها دون

> **يؤدّي انهيار قطاع طبابة الأسنان إلى تضرّر اعمال ما لا يقل عن 7 آلاف مساعد طبيب يعملون في العيادات وفي المختبرات**

10 ملايين دولار سنوياً، لكنّها رُفضت هي الأخرى من المركزي.

لا حلول اليوم، فيما الأطباء ينسحبون واحداً تلو آخر، وهذا ما ينبئ بالكارثة، بحسب ربيز، منبهاً إلى أن «انهيار قطاع طبابة الأسنان سيؤدي إلى تضرر أعمال ما لا يقل عن عشرات الآف العائلات التي يعمل أفرادها في هذا القطاع، وخصوصاً أن هناك ما لا يقلّ عن 7 آلاف مساعد طبيب يعملون في العيادات إلى جانب الأطباء والعاملين في المختبرات وغيرها».

وفي حين تعاني المستشفيات من انقطاع في أدوية البنج، يتبيّن هنا في عيادات أطباء الأسنان أن هذه الأدوية هي أقل المشاكل التي يواجهونها. هذا ما تقوله نقيبة أطباء الأسنان في طرابلس، رولا ديب خلف، انطلاقاً من أن «لائحة الموادّ الطبية المفقودة والتي يستخدمها أطباء الأسنان طويلة جداً، ما يحتّم علينا إرجاء الكثير من العمليات»، مشيرة من الجهة المقابلة إلى أن هذه المواد غير مدعومة من مصرف لبنان، باستثناء أدوية البنج التي وصل دعمها الى نسبة 85%، «وذلك بعدما طالبت نقابتا بيروت وطرابلس بتأمين الدعم لها».

ما يزيد الطين بلة أن «أسعار المواد الطبية ارتفعت في بلد المنشأ وصارت تصل الى لبنان بأسعار باهظة، والأسوأ هو أن مستوردي المواد الطبية لا يرحمون، إذ يعمدون إلى بيعها للأطباء بأسعار خيالية تفوق سعر الصرف في السوق السوداء، أو يطالبون بالدفع بالدولار نقداً، فضلاً عن أنهم تراجعوا عن إعطاء مهلة للدفع وباتوا لا يقبلون سوى بالدفع الفوري لدى تسلّم الأطباء المواد»، على ما تقول خلف.

من هنا، دفع الغلاء الفاحش لأسعار الموادّ ببعض الأطباء إلى «استبدال المواد التي اعتادوا استخدامها بأخرى موازية لها، ولكن أقلّ كلفة». أما نتائج كل ذلك، فقد تبدّى في العيادات المقفرة، حيث تشير خلف إلى «أن التراجع في عمل أطباء الأسنان في الشمال بلغ 70%، وبات عملهم مقتصراً على أيام معدودة في الأسبوع، حتى إن بعضهم أقفل عياداته وهاجر». وتقدر ديب نسبة المهاجرين منهم بـ 40% «الحبل ع الجرار»، وخصوصاً في ظل الخوف من أزمة مرتقبة في الكهرباء «التي قد تؤدي إلى توقف أعمال الأطباء كلياً». وتختم خلف أسفة، مشيرة إلى أنه «في الوقت الذي انتسب فيه 80 شخصاً إلى النقابة في طرابلس خلال العام ونصف العام الماضيين، قدم 60% من الأطباء المسجلين في النقابة أوراقهم الى الخارج بحثاً عن العمل»!

تقرير

«الكارتيل» يستغلّ الفوضى: زيادات الأقساط غير قانونية

فاتن الحاج

إلى جانب تبليغ أهالي الطلاب في المدارس الخاصة، وضوحاً أو تلميحاً، بأن ثمّة زيادة ستطرأ على أقساط السنة الدراسية المقبلة، يفاجأ هؤلاء بفرض رسوم متنوّعة تخالف أحكام القانون 515 /1996 الخاص بتنظيم الموازنات الدراسية، كـ«رسم الدعم» و«رسم التطوير»، أو تضخيم قيمة رسم التسجيل (العربون) الذي يُستوفى عادة قبل انتهاء العام الدراسي، وقد لامس، أخيراً، في بعض المدارس ثلاثة ملايين ليرة، علماً أنّ المادة 5 من القانون قد نصّت صراحة على أن هذا الرسم لا يجب أن يتجاوز 10% من قيمة قسط العام الدراسي السابق، على أن يُعتبر جزءاً من أصل القسط السنوي للسنة الجديدة، فهل إجبار الأهل اليوم على دفع 3 ملايين ليرة للتسجيل يعني أن القسط في عام 2020 . 2021 كان 30 مليون ليرة أم أنها مخالفة قانونية تستدعي تدخّل لجان الأهل لخفض قيمة الرسم إلى النسبة المُحددة قانوناً؟

بعض المدارس «حدّد منذ الآن قيمة القسط ونسبة الزيادة التي ستلحق به، وهو ما لا يمكن تقديره قانوناً حتى لو استطاعت المدرسة أن تحدد نفقاتها التقديرية للسنة المقبلة»، كما قالت عضو المنسقية القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة المحامية ملاك حمية. وأوضحت أن «القاعدة الوحيدة لكيفيّة تحديد القسط المدرسي السنوي منصوص عنها بوضوح في الفقرة (ب) من المادة 1 من القانون 96/515، وتقضي بقسمة إجمالي باب

> **يُحدد القسط بقسمة إجمالي النفقات على عدد التلامذة**

نفقات المدرسة على عدد التلامذة. كما أن على المدرسة، بموجب نص المادة 3 من القانون نفسه، أن تُقدم نسخة عن مُوازنتها السنويّة إلى مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية قبل نهاية كانون الثاني من كل عام دراسي مُوقّعة من رئيس لجنة الأهل». وهذا يعني أن القسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد التلامذة الذين سيتسجّلون في المدرسة، «فإذا ازداد عدد التلامذة تنخفض قيمة القسط وبالتالي تنخفض قيمة الزيادة عليه إن وُجدت، وإذا قلّ العدد سيرتفع القسط، وبالتالي قد تتوجّب الزيادة، وكل هذا لا يُمكن تحديده قبل إنجاز إجراءات التسجيل ومعرفة عدد التلامذة المُسجلين».

حمية لفتت إلى أن أيّ إيرادات مالية ناتجة عن بيع الكتب أو القرطاسية أو الزي المدرسي أو الأنشطة اللاصفية أو الدكان يجب أن تدخل أيضاً ضمن موازنة المدرسة وتُحسم من قيمة النفقات، ما سينعكس حكماً على قيمة القسط. «كما أن أيّ هبات أو مساعدات تحصل عليها المدرسة من جهات مانحة خارجية يجب أن تُحسم قبل احتساب قيمة القسط ولا سيما إذا كانت العلاقة مباشرة بين الجهة المانحة والإدارة. أما إذا تولت الجهة المانحة دفع المساعدة للأهل مباشرة، فإن المبالغ المدفوعة تُحسم تلقائياً من الأقساط المستحقة على أبنائهم ولا علاقة للمدرسة بها».

كذلك فإن إيراد المدرسة لنفقاتها لا يعني، بحسب حمية، صحة قيمة هذه النفقات، إذ يبقى واجباً على مندوبي لجان الأهل في الهيئة المالية، التدقيق في الأرقام الواردة في بنود النفقات، والتأكّد من صحتها وتوجّبها واستحقاقها الفعلي والقانوني، ومن ثمّ توقيع رئيس لجنة الأهل عليها في حال التحقّق من صحة كل ذلك، لأن قيمة هذه النفقات تُؤثر بدورها على قيمة الأقساط أو أية زيادة قد تطرأ عليها. لكنّ صراخ الأهل لا يزال يدور في الفراغ ولا يجد هؤلاء من يحاسب المدرسة الخاصة، ولا تأخذ بعض القرارات الصادرة عن وزارة التربية مثل سحب تواقيع بعض المديرين طريقها إلى التنفيذ. والسبب، وفق حمية، أن الرقابة القضائية المتمثلة بالمجالس التحكيمية التربوية المغيّبة والتي لم يُستكمل تشكيلها تبقى هي الأساس، لأنها صاحبة اختصاص البتّ بأساس النزاع بين إدارة المدرسة والأهل، في حين أن القضاء المستعجل لا يملك سوى تبيان الحق ورفع التعدّي بصورة مؤقتة.

يحتاج المنتخب اللبناني إلى الالتفاف حوله ودعمه (أ ف ب)

قضية

الأندية X المنتخب: لا رابح في هذا النزال!

عندك استحقاق للمنتخب اللبناني الأول لكرة القدم يعود الحديث ذاته. وهو تفضيل الجمهور للأندية على حساب المنتخب، أو عدم اكتراثهم له لأسباب أبعد. تختلف هذه الأسباب، لكن الثابت الوحيد هو أن المنتخب يمثّل الوطن، واللاعبين هم الجزء الأضعف. ودعمهم أكثر من مطلوب... ولكن

علي زين الدين

قبل كورونا والكمامات واللقاحات والحجر والتباعد الاجتماعي، حين كان المنتخب اللبناني لكرة القدم يخوض المباريات على أرضه وبين جماهيره، كانت مسألة تشجيعه من عدمه موضع جدل دائم على مواقع التواصل الاجتماعي وفي جلسات المقاهي. الملعب يُقرّب المشجّع من اللاعب والمدرب وعضو اتحاد اللعبة ورئيسه. الجمهور يُصبح قادراً على إيصال صوته، مهما جاء في الموجة المتحرّكة في الهواء؛ مصطلحاتٌ تحفيزيّة، توجيه تعليمات إلى الجهاز الفني واللاعبين وقيادة الفريق من المدرجات، أو إطلاق الشتائم...

الفضاء كبيرٌ هناك، وحُرّ أيضاً، أكثر من رحمة الأبنية المتلاصقة والشوارع الضيّقة والأسلاك التي تحجب السماء. وبعدما أصبحت الشاشة، تلفزيونية كانت أم عبر الهاتف، صِلة الوصل الوحيدة بين المشجّع وناديه أو منتخب بلاده، استمر الجدل بأساسه ولو تغيّر شكلاً، إلى نشر الـ«هاشتاغات» والتعليق على صور اللاعبين عبر حساباتهم الشخصية، وإبداء الرأي في مساحةٍ افتراضيةٍ واسعةٍ أيضاً، ولو أنّها أقل ضيقاً على صعيد الحريّة.

أسباب عدم تشجيع المنتخب الوطني موجودة، وهي عديدة. وفي الواقع، لا تختلف غالباً بين بلدٍ وآخر. وفي حين ينطلق بعض المشجعين من مبدأ «الحس الوطني»، وواجب دعم كل ما يربطهم تاريخياً بالأرض والشعب، ثمّة من يسأل عن مفهوم الوطن؟ كثيرون يتعاملون مع البلد من جانب «اعطيني لأعطيك»، وأن المنتخب مُنتَج من السلطة السياسية، وكأنّه مؤسسة عائمة. يُصبح التمرّد على كل ما يمثّل البلد شكلاً من أشكال الرفض للدولة. وفي المقابل، ثمّة من يرى أن المنتخبات تمثّل الأوطان لا الحكّام. اللاعبون، اللبنانيون، وفي كرة القدم خاصة، من الشعب أيضاً. الفكرة ليست في أنهم يُشبهون الناس؛ هم منهم. من الطبقة الفقيرة عينها. لا فارق إلّا في طبيعة العمل. وثمّة من يُحجّم المسألة أكثر، ليأخذها نحو تمثيل المنتخب، لا اتحاد اللعبة. بالنسبة إلى كثيرين، الاتحاد هو عدو اللعبة، لكن الأهم، أنّه عدو الأندية، بنظرهم. المشجعون المتعصّبون لأنديتهم، يرفضون تشجيع أي «كيان» آخر. وفي حين يرون أن أنديتهم تتعرّض لظلامةٍ من الاتحاد، ويُشجّعهم على هذا التفكير بعض رؤساء هذه الأندية وإداريّيها، وجب الانتقاد بمَ يُمثّل السلطة الرياضية. المشجعون المتعصّبون تهمّهم الأسماء. يعرفون من يلعب للمنتخب، وبعض هؤلاء، أو معظمهم، ليسوا من أنديتهم. وعليه، ماذا لو فاز الفريق بهدفٍ للاعب من نادٍ منافس؟ وكيف للمنتخَب أن يبدأ المباراة بتشكيلةٍ أساسيّةٍ يغيب عنها نجوم أنديتهم؟ إشكاليةٌ كبيرة. لكن الازدواجية اللبنانية تكمن في قلّة وجود مشجعين متعصّبين أساساً. جماهير الأندية اللبنانية لا تُشبه نظيرتها في صربيا وكرواتيا والأرجنتين مثلاً... لا مجموعات شديدة التنظيم هنا. والبعض يقول لا «عصابات كروية» مدمنة على التشجيع. التعصّب لناديٍ ما يرافقه عدم الاعتراف بأي كيانٍ آخر، في حين أن اللبنانيين يتفاخرون بتشجيع منتخبات أوروبية ولاتينية، حكومات تلك الدول لا تتدخّل في تحديد مصيرهم، أو هكذا يظنّون. كما أن جماهير تلك المنتخبات، أو الأندية، ليسوا من المنافسين. حُلّت المشكلة...

الجمهور سياسي

لا تنتهي أسباب عدم تشجيع المنتخب هنا. قد يكون السبب أكثر بساطة، وهو أن أحداً لا يُريد الفشل. في حالة منتخب لبنان لكرة القدم، الإخفاقات تُعد صديقةً مرافقةً له. لم يتأهّل إلى كأس العالم، ونادراً ما يُشارك في كأس آسيا. لا كأس حُفر عليه اسمه ولا ميدالية وُضعت على صدور اللاعبين. ليس من أفضل منتخبات القارة، خيبة تصفيات كأس العالم 2014، التي رافقتها أزمة المراهنات، وما اعتُبر «خيانة» من بعض اللاعبين للمشجعين، ترك أثراً أيضاً.

قد يبدو الأمر طبيعياً بالنسبة إلى بلدٍ آخر، كسنغافورة أو مالديڤا وتايلند، التي تحظى منتخباتها بدعم جماهيريّ كبير، على الرغم من مستواها المتواضع، لكن المفارقة تكمن في أن هؤلاء يشجّعون منتخب بلدهم أوّلاً، في حين انقسم اللبنانيون على تشجيع منتخباتٍ أخرى: مصر خلال ولاية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبعده في المقاومة العربيّة. فرنسا و«صداقتها» مع جزءٍ من اللبنانيين خلال الاستعمار وبعده. البرازيل وتغييرها شكل اللعب الإنكليزي الكلاسيكي. الأرجنتين ومارادونا. إيطاليا والمانيا. وصولاً إلى إيران والسعودية وتركيا والصراع السياسي والديني. الجمهور اللبناني غالباً ما يتأثر بالمناخ السياسي، وهذا أوصل الأمور

> **المشجعون المتعصّبون لانديتهم، يرفضون تشجيع أي «كيانٍ» آخر**

الى ما هي عليه اليوم.

في الواقع، هذه المسألة موجودة في بلاد عديدة. العلاقات التاريخية بين إنكلترا من جهة، وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية من جهةٍ أخرى، شهدت العديد من الحروب، وإلى اليوم، يمتنع مواطنو أقاليم المملكة المتحدة عن تشجيع المنتخب الإنكليزي. قد يبدو الأمر طبيعياً، نسبةً إلى أن كل إقليم دولة بحد ذاتها، ولو أنّها تُعتبر جزءاً من الأرض المكوّنة للمملكة، لكن الأمر يتعدّى عدم تشجيع إنكلترا، المنتخب الأنجح في المملكة، بل يصل إلى مرحلة الكره المطلق بالنسبة إلى بعض المشجّعين، ومساندة أي منتخب يواجه «الأسود الثلاثة». الإعلام يلعب دوراً أيضاً؛ يدّعي أن بريطانيا فعلت هذا وبريطانيا تأهلت إلى ذاك، حين يكون الأمر متعلّقاً بإنكلترا فقط. المشكلة تكبُر عندما يُصوّر الإعلام المنتخب الإنكليزي كأحد أفضل المنتخبات في العالم، ويحاول تذكير كل من على هذا الكوكب، بأن بريطانيا هي مهد كرة القدم، ثم، كما في كل استحقاق، يأتي الفشل. أحد لا يريد أن يُنسب الفشل إليه.

تبقى العنصرية أهم أسباب عدم تشجيع المنتخب الإنكليزي. الأحد الماضي، أطلق بعض المشجعين الإنكليز في ملعب ريفرسايد، في مدينة ميدلزبره، صفارات الاستهجان ضد اللاعبين، بسبب ركوعهم قبل انطلاق المباراة. الحركة تدل على مناهضة العنصرية، وبدأت منذ أكثر من سنة، لكنّها لا تزال تُسبّب الجدل في الملاعب الإنكليزية.

العديد من جماهير نادي ليفربول الإنكليزي، مثلاً، يعتبرون أنفسهم ليسوا من الإنكليز. قبل عامين، أطلقت الجماهير صفارات الاستهجان خلال عزف النشيد الوطني الإنكليزي في مواجهةٍ مع مانشستر سيتي. ثمّة من يعتبر أن أهل المدينة جاؤوا قبل مئات السنوات من إيرلندا وسكنوها. وهنا نعود الى الأصل، وما يتم الحديث عنه هنا، أي الجدل المستمر حول الأصل اللبناني. وفي هذه النقطة يجب العودة الى كلام المدرب الراحل عدنان الشرقي، الذي قال في مقابلة تلفزيونية قبل سنوات قليلة، إنه لولا السياسة في لبنان لما كان هناك كرة قدم، وإن كل نادٍ لبناني مدعوم سياسياً، وبالتالي فإن الانقسام موجود في هذه البلاد منذ تاسيسها، وكل فرد يريد الانضمام الى دولة، ولا يريد الدولة اللبنانية.

في سوريا لم يختلف الوضع كثيراً بعد عام 2011. المنتخب كان قريباً من التأهل إلى كأس العالم في روسيا للمرة الأولى في تاريخه، لكن عدداً لا بأس به من السوريين، المقيمين في البلد والمهاجرين، رفضوا تشجيع منتخب بلدهم، معتبرين أنّه يمثّل النظام المعترضين أصلاً على وجوده. هنا كانت السياسة السبب الرئيسي في الخلاف. النظام اتّخذ المنتخب واجهةً له بحسب البعض. أساساً، بعض اللاعبين امتنع عن تمثيل المنتخب للسبب عينه، قبل أن يعدل عن قراره، وعودته لم تأتِ إلّا بعد زيارةٍ للرئيس.

لا أحد يفرض على الناس مساندة منتخب بلدهم، ولو أن سياسة الفرض في لبنان أمرٌ طبيعي. لكن عدم مساندة المنتخب شيء، وتشجيع منتخباتٍ منافسة شيءٌ آخر، خاصة في مناسباتٍ رسمية وتصفيات حساسة. ثمّة حدودٌ للمعارضة، كما هناك أخلاقيات في اللعبة أيضاً، ولا جدل هنا في تعريف هذا الأمر...

حول العالم

سوريا تحجز مقعداً آسيوياً وتتأهل للتصفيات النهائية

ضمن المنتخب السوري لكرة القدم تأهله الى الدور الثالث النهائي من تصفيات مونديال 2022 ونهائيات كأس آسيا 2023 في صدارة المجموعة الاولى، بعد فوزه على غوام (3-صفر) أمس الإثنين على استاد الشارقة، ضمن الجولة التاسعة لمنافسات المجموعة الأولى من التصفيات المزدوجة. وسجل ماريديك ماريديكيان (6 و9) ومحمود المواس (84) أهداف اللقاء، وباتت سوريا ثاني المنتخبات المتأهلة إلى الدور الحاسم من تصفيات مونديال 2022 بعد اليابان التي صعدت عن المجموعة السادسة.

وحقق «نسور قاسيون» فوزهم السابع تواليا ورفعوا رصيدهم في صدارة المجموعة الأولى الى 21 نقطة من 7 مباريات، وبفارق 11 نقطة عن الصين الثانية التي خاضت 5 مباريات. في المقابل، تتذيل غوام التي تعرضت لخسارتها السابعة القاع من دون أي نقطة.

وتبقى مباراة واحدة لسوريا تخوضها أمام الصين في 15 حزيران/ يونيو الحالي، مقابل 3 مباريات لمنتخب «التنين»، من بينها المباراة التي يلعبها لاحقاً أمام الفيليبين.

ديوكوفيتش وغوف يتأهلان الى ربع النهائي

قلب الصربي نوفاك ديوكوفيتش المصنف أول عالمياً تأخره بمجموعتين أمام الإيطالي الشاب لورنتسو موزيتي، وبلغ ربع نهائي بطولة فرنسا المفتوحة لكرة المضرب للمرة الخامسة عشرة. وتقدم المراهق الإيطالي، المصنف 76 عالمياً، 7-6 (9-7) و7-6 (7-2)، ليضع ديوكوفيتش أمام خطر الإقصاء في أبكر مرحلة في باريس منذ 12 سنة. لكن «نوفاك» عادل بمجموعتين (6-1) و(6-صفر)، قبل أن ينسحب موزيتي عندما كان متخلفاً (صفر-4) في المجموعة الخامسة الحاسمة، بسبب آلام في معدته. ويطارد ديوكوفيتش، المتوّج عام 2016 في باريس، لقبه التاسع عشر في البطولات الكبرى.

ولدى السيدات، أصبحت الأميركية كوكو غوف (17 عاماً ومصنّفة 25) أصغر لاعبة تبلغ ربع نهائي بطولة كبرى منذ 2006، بفوزها على التونسية أنس جابر السادسة والعشرين (6-3)، (6-1). وفشلت جابر في تكرار إنجاز بطولة استراليا المفتوحة مطلع العام 2020 عندما أصبحت أول لاعبة عربية تبلغ الدور ربع النهائي من إحدى بطولات الغراند سلام، قبل أن تخسر أمام الاميركية صوفيا كينن التي مضت وحققت اللقب.

بيسينا بديلاً لسينسي في قائمة إيطاليا

أعلن الاتحاد الإيطالي لكرة القدم غياب لاعب وسط إنتر ميلانو ستيفانو سينسي عن صفوف المنتخب الوطني بسبب تعرضه لإصابة في العضلة المقربة، وحلول لاعب أتالانتا ماتيو بيسينا بدلاً منه في القائمة النهائية استعداداً لخوض نهائيات كأس أوروبا 2020 التي تنطلق يوم الجمعة المقبل. وأفاد الاتحاد الإيطالي بأنه «سيبقى ستيفانو سينسي مع المنتخب للخضوع للعناية الطبية، ومن ثم سيغادر التجمع». وكان مدرب «سكوادرا أتزورا» روبرتو مانشيني استدعى سينسي ضمن قائمة نهائية من 26 لاعباً، رغم الشكوك التي حامت حول جاهزيته بعد إصابته في مباراة فريقه إنتر في الاسبوع الأخير من الـ«سيري أ» في 23 أيار/ مايو المنصرم. ولاحقت لعنة الإصابات اللاعب البالغ 25 عاماً بعدما شعر بأوجاع عضلية خلال تمارين المنتخب الاسبوع الماضي، قبل أن يعلن الاتحاد المحلي للعبة انسحابه قبل أربعة أيام من المباراة الافتتاحية لإيطاليا أمام تركيا في روما يوم الجمعة.

واستدعى مانشيني اللاعب الشاب بيسينا (24 عاما) للحلول بدلاً من سينسي، الذي أبقاه في التشكيلة الاحتياطية وأورد اسمه ضمن لائحة المباراة التحضيرية الاخيرة لإيطاليا أمام ضيفتها جمهورية تشيكيا التي انتهت بفوزها برباعية نظيفة في بولونيا الجمعة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3756

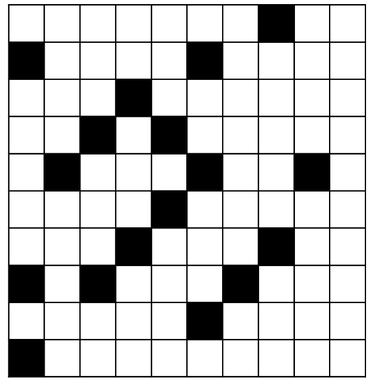

أفقيا

1- راحة اليد – الإجاص البرّي الصغير – 2- مدينة سورية – يخشع – 3- سلسلة جبلية بين ايران والعراق – من الفاكهة – 4- بيت التاجر تُنضّد فيه الغلال – وعاء الخمر – 5- متشابهان – من الأشجار – 6- مدينة يونانية – تخريبي وتدميري – 7- والد – مخلوق عجيب غريب – صعب – 8- من أقدم رجال التوراة – ريح طيّبة – 9- إحدى مدن الشارقة في خليج عمان – الخرق في الحائط – 10- معركة شهيرة انتصر فيها نابليون بونابرت على النمسا وروسيا

عمودياً

1- مدينة مغربية – 2- من الحيوانات – مركبة فضائية – 3- أتعبهم أشدّ التعب في السير – سجن – 4- خليل الله – قادم – 5- ورك – حبس الشخص – 6- سلام بالأجنبية – فارس – 7- طائر وهمي كبير – طرف الزند الذي يلي الإبهام – أوتوماتيكي – 8- كسر باطراف أسنانه وأكل – حيّة عظيمة – عدّ وأحصى – 9- ما يقطع من عهود في الخير والشر – عاصمة لشتنشتاين – 10- من يُظهر الإيمان ويُخفي الكفر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اينشتاين – 2- لاتران – وفا – 3- أبكم – زر – رب – 4- دار – ساطح – 5- رنفي – لب – رت – 6- ي ي – دني – اب – 7- أرو – الطن – 8- تيتيكاكا – 9- يطخ – يمرمره – 10- كامل الأسعد

عمودياً

1- الأدرياتيك – 2- بابانى – يطا – 3- نتكرم – إتخمّ – 4- شزم – يدري – 5- تا – نوكيا – 6- انزالي – أمل – 7- رطب – اكرا – 8- نو – الأمس – 9- فر – ربط – رع – 10- تابوت – نشهد

sudoku 3756

1	4			5		6		
	2			3				
6	3			1		8	5	
		6			3	2		
3		8		9		7		4
5					6		1	
7				4				2
	5		8		1			
		4		6			3	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3755

9	3	4	2	8	1	5	7	6
1	5	7	9	3	6	2	4	8
8	2	6	5	4	7	3	1	9
3	4	5	7	9	2	8	6	1
7	1	8	3	6	4	9	2	5
2	6	9	8	1	5	7	3	4
6	8	3	1	7	9	4	5	2
4	7	2	6	5	8	1	9	3
5	9	1	4	2	3	6	8	7

مشاهير 3756

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

دبلوماسي وسياسي سوري. حائز على دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية في جنوب شرق آسيا. نائب وزير الخارجية والمغتربين

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ماري روبنسون**

نتائج اللوتو اللبناني

8	9	11	23	29	38	27

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1907 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 8 - 9 - 11 - 23 - 29 - 38 - 27

الرقم الإضافي: 27

■ **المرتبة الأولى (ستة ارقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الاضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 67,238,100 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 19 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 3,538,847 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 67,238,100 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1261 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 53,321 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 164,912,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 20,614 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,093,569,647 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1907 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 38395

■ الجائزة الأولى: 43,505,480 ل.ل.

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
- قيمة الجائزة الإفرادية: 43,505,480 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8395.**

- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 395.**

- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 95.**

- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1129 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 792
- يومية أربعة: 0823
- يومية خمسة: 93961

5+6+8+4+2 = كرسي الملك ■ 11+9+10+7 = يلغمّ الصخر ■ 1+3 = والد

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوفاق 15- 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

في سياق التحوّل الذي أحدثه نصر غزة: كيف نستثمر بالفرح؟

خالد حدادة *

بعد أكثر من أسبوعين على مظاهر الفرح بالصمود والانتصار، حان الوقت للتفكير بكيفيّة صيانة الفرحة، وتحويلها إلى برنامج يراكم النصر ويمنع القوى المضادّة من إجهاضه، خاصة أنّ تاريخنا مليء بالانتصارات، الّتي تحوّلت بالسياسة إلى هزائم.

كي لا ننسى، من الثورة الكبرى إلى حرب تشرين، إلى حدّ كبير حتى إقرار 1701 بعد صمود تموز، وأكثر من ذلك تجيير الصمود، بشكل أو بآخر، لتكريس النظام الطائفي وحمايته، وعمل القوى الرجعيّة العربيّة لحرف الصراع باتجاه خلق عدو «مفترض» ووحيد هو الخصم «الفارسي»، بشكل بديلاً عن الصراع الرئيسي مع العدوّ الصهيوني.

ومع التفتيش عنْ بداية لهذا التقييم، استنجدت بالمقال الافتتاحي لصحيفة «لوموند» الفرنسيّة يوم السبت 22 أيّار: «إسرائيل - فلسطين، لنغيّر الباراديغم»، «مقاربة جديدة» يجب أن تبنى. «حقوق متساوية للشعبين».

في الشكل، الجديد للعنوان نجد «فلسطين» وليس «الفلسطينيّين»، لقد كان الإعلام الغربي يتعامل مع القضيّة كقضية إنسانية تطال مجموعة «لاجئين» و«مهجّرين» وأطفال دون طعام ودواء، وباحسن الأحوال المطالبة بحقوق الأسرى... وها هو يتحوّل إلى «شعب» وإلى «وطن» فلسطين، هذا التحوّل ليس فجأة، بل هو تراكم جسّده الشعب الفلسطيني بكلّ تضحياته السابقة وفي المعركة الأخيرة، وكرّسه انتصار فلسطين على آلة الحرب الصهيونيّة.

أمّا في المضمون، فيمكن استخلاص شعارات الغرب والنظام الرسمي العربي والولايات المتّحدة، في معركة «المفاوضات» التي بدأت، فتلخّص الصحيفة «اليمينيّة المعتدلة» كما تسمى: لتلافي الحرب الخامسة سلسلة عناوين: وقف مستدام لإطلاق النار، اتفاق حماس وفتح، مؤتمر دولي لإعادة الإعمار، حلّ قضيّة الأسرى «الإسرائيليّين» طبعاً وشعارات أخرى، مع التركيز على دور قوى «الاعتدال» العربي وتحديداً مصر.

وها نحن نشهد على التطبيل والتزمير، للتحوّل في السياسة الأميركيّة أي للإدارة الجديدة. لا ننكر حقيقة أنّ «الصفقة العصر» تلفظ أنفاسها الأخيرة وهو توقّع اتّفق عليه كثيرون بعد سقوط «ترامب»، ولكن هل هذا يعني ويدلّ على تحوّل نوعيّ في الموقف؟ حكماً لا، الذي جرى ويجري موضوعياً، على مستوى الإدارة، إعادة الموقف إلى ما قبل ترامب، هو (أي ترامب) شذّ الموقف أكثر نحو اليمين ومصلحة «الصهاينة»، إدارة «بايدن» تحاول إعادة الموقف الطبيعي: تأييد مطلق لـ «إسرائيل»، وتعاون شكلي مع السلطة الفلسطينيّة والنظام الرسمي العربي على قاعدة مفهوم مبهم لحلّ «الدولتين»، باختصار، «دعم القاتل بالمال والسلاح، وبعض الدموع على القتيل، هذه حدود السياسة الأميركية ما قبل ترامب وما بعد بايدن...

الآن، حان وقت الإجابة على سؤال: هو انتصر، حتماً، لكن من الّذي انتصر؟

إنّ الّذي انتصر هو الذي قاوم، ولكن من الذي قاوم؟ سيحاول البعض حصر الإجابة، بالجانب العسكري للمقاومة وسيقول «انتصار حماس» والبعض الآخر «حماس والجهاد»، والقليل يقول «حماس والفصائل»، وسيردّ آخر بأنّ حماس قاومت وانتصرت بالعسكر، والسلطة انتصرت بالمفاوضات. وسيستنتج هؤلاء، بأنّ المفاوضات يجب أن تضمن دوراً «لحماس» و«للسلطة»، والأخطر أنها ستعيد مفهوم «الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة» إلى توافق «فتح وحماس» وتحاصصهما للمواقع وللسلطة برعاية رسميّة وعربيّة وموافقة أميركيّة غربيّة. ومجدّداً سيعود البحث حول وضع «غزّة» حصراً، بعيداً عن المفهوم الحقيقيّ والنوعيّ لهذا الانتصار.

من الّذي انتصر إذاً؟

حتماً حماس والجهاد والفصائل العسكريّة قد انتصرت وقدّمت أثماناً غالية لهذا الانتصار، ويجب أن يكون لها دور واضح في تقرير اتّجاه المعركة لاحقاً. لكن الّذي انتصر أوّلاً، هو شعب فلسطين، كلّ فلسطين، نساء «حيّ الجرّاح» وأطفاله ورجاله، القدس والضفّة ومقاوموها بالحجر وبالرنزو السمر والوجوه الباسمة.

الّذي انتصر، هو فقراء غزّة وأطفالها رغم حصار الخمسة عشر عاماً وتقديمهم مئات الشهداء والجرحى، وهم مملوؤن بالفرح والأمل والثقة.

الّذي انتصر، هو شعب فلسطين في مناطق الاحتلال، من يافا وحيفا إلى أمّ الفحم والبيرة والناصرة... أعلنوا تمسّكهم بهويّة لم ينكروها يوماً، رغم كلّ الاضطهاد والفصل العنصري وقدّموا الشهداء والجرحى والأسرى...

إنّهم فلسطينيو «الشتات»، دفعوا قهراً واشتياقاً ليكونوا إلى جانب القدس وغزّة، واستطاعوا لعب دور تاريخي في تحوّل كبير في الرأي العام العالمي، وأعمى من لا يرى، أنّه إذا كانت بداية القرن الماضي قد شهدت «وعد بلفور» المشؤوم، ها هي اليوم «غزّة» تنبت أملاً في قلب لندن «شارعاً» باسمها علّه يخفّف شيئاً من وجع «بلفور».

وها هم فنّانو ومثقّفو العالم، التقدّميّون واليساريّون وغيرهم، يتضامنون مع فلسطين ويؤثّرون على حكّام بلدانهم وفي مقدّمة الموكب اليسار العالمي من أوروبا وأميركا (الجنوب والشمال) وأفريقيا وآسيا، مواكب بمئات الآلاف دعماً لفلسطين وحقّ الفلسطينيّين بوطنهم.

وكي لا ننسى، الشعوب في البلدان العربيّة، حملة لواء ثورة الجزائر، وورشة المقاومة في لبنان والعراق والكويت والبحرين واليمن ومصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والأردن، نعم الأردن...

كلّ هذا التنوّع، انتصر في فلسطين ومن أجل فلسطين... إذن، تبقى القضيّة لأهلها، ولكن لم تعد لهم فقط، أصبحت ملكاً لهذا التنوّع الجميل، تكويناً وأدوات.

سيحاول المهزوم وحلفاؤه، في العالم والأنظمة العربيّة فرط هذا التنوّع، بدءاً بواسطة العقد في فلسطين من أجل تحويل الانتصار إلى هزيمة.

تعرّضنا لهذا الاحتمال نفسه، بعد صمود تموز 2006، كلّ الذين ذكرناهم سابقاً تلقّوا حول المقاومة ولبنان وشعبه، انتصروا للمقاومة وانتصروا معها... ماذا كانت النتيجة؟

صمدت المقاومة والشعب ومن تضامن معهم في الخارج وحقّقوا الانتصار، إنما فاوض تحالف سلطوي على رأسه من كان ينظّر للهزيمة ويسعى لها ما أنتج القرار 1701.

قلنا سابقاً إنّ «الثغرة الأساسيّة» كانت، أنّه في ثنائيّة البنية والوظيفة انتصرت الوظيفة وفي المفاوضات تغلّبت البنية وانعكست ليس فقط في القرار 1701 بل في التعاطي مع نظام لبناني طائفي ما كان يوماً إلّا متأزماً على المقاومة، كلّ مقاومة.

حتماً سوف يقول بعض الرفاق والأصدقاء، إنّه «تعامل واقعي» لجأت له المقاومة حفاظاً على وجود الشعب حولها. وإلى عدم الوقوع في أتون المواجهات الطائفيّة والمذهبيّة. هل حقّاً ذلك؟ ألا ترى أنّ حدّة الانقسامات قد زادت والشعب أو «بعضه» أصبح أقلّ التصاقاً بالمقاومة بنتيجة ما خلقه هذا النظام من جوع وفقر وتهجير؟ لنكن صريحين، على الصراحة تساعد في مراجعة جريئة، ضمن ثنائيّة البنية والوظيفة وخارج المواجهة المباشرة مع العدوّ، الأولويّة أعطيت للبنية وهذا ما أضعف وهج المقاومة والانتصار.

واليوم، من الّذي سيفاوض باسم المنتصرين؟ مع من؟ وعلى ماذا؟ باختصار، كيف نثمر هذا النصر ونضعه في التراكم هي كيف نستفيد من تجارب غزّة السابقة وتجربة لبنان وبالتالي كيف نتلافى الثغرات، خاصة وأنّ ما يلي المعركة، مواجهة صعبة مع التحالف المقابل. هذا التحالف الذي يستطيع الأميركي توجيهه بوجهة واحدة، ونعني بالتحالف الأميركي هنا، الأميركي نفسه والمفاوضين الردفاء من العرب والأوروبيّين، وبالطبع العدوّ الصهيوني وقوى وأنظمة التطبيع العربيّة. سيمارس التحالف الأميركي ضغطه باتجاه تثبيت سقف مفاوضاته، من حيث حصرها بداية بالسلطة الفلسطينيّة مباشرة وبحماس بشكل غير مباشر «عبر الوسطاء»، المصري والقطري وربّما التركي.

وبدأت بشائر هذا السقف بمحاولة حصر المشكلة بـ«غزّة»، تحت شعار فكّ الحصار وإعادة الإعمار مقابل إطلاق الأسرى من جيش العدو الصهيوني. وفي المقابل جعل قضيّة القدس خاصّة بالمفاوضات النهائية مع السلطة الفلسطينيّة على أساس «أوسلو»، وإهمال موضوع الاستيطان. والأخطر اعتبار قضيّة فلسطين المحتلّة وأبنائها قضيّة «إسرائيليّة داخليّة»، يبحثونها مع الحكومة الصهيونيّة المقبلة.

هذا هو سقف مفاوضاتهم، ضغط سياسي وإغراءات ماليّة لغزّة، ودفع باتّجاه ترميم ثنائيّة (فتح - حماس)، كأساس في تكوين الإطار السياسي الفلسطيني.

في المقابل، هل تكون المواجهة تحت هذا السقف؟ أم أنّ الانتصار الذي تحقّق، يدفعنا فاعلاً نحو مقاومة تستكمل الصمود البطولي بانتصار سياسي. جماهيري، يعيد للقضيّة الفلسطينيّة جوهرها ونبضها ومفاهيمها ويضع شعبها المقاوم في مرحلة جديدة، يكون معها قادراً على مواجهة لاحقة آتية حتماً؟

القضيّة الأولى، إعادة الاعتبار لمفهوم «فلسطين»، فلسطين هي فلسطين كلّ فلسطين، وعاصمتها القدس كلّ القدس، والشعب الفلسطيني كلّ شعبها وقبائل شعب غزّة وشعب الضفّة وشعب الداخل، بل هو الشعب الفلسطيني، قاوم بعضه بالسلاح والآخرون بالحجر والأغنية والمظاهرة، دائماً تحت منطق «الاشتباك» بما يتوفر من أدوات.

لا يمكن لغزّة والضفّة إلّا أن تكونا «فلسطين المحرّرة»، ولذلك المهمّة الأولى هي استكمال التحرير، إنّ البناء على الانتصار المحقّق يكون بإلغاء كلّ أشكال الاعتراف بالكيان الصهيوني، بمعنى آخر إلغاء «أوسلو». إنّ الكيان الصهيوني كيان يجب التعامل معه كاحتلال خارجي، تماماً كما فاوض الفييتناميّون الشماليّون، عندما اعتبروا «فييتنام الجنوبيّة» قسماً محتلّاً من فييتنام، واجب تحريره. معركة قد تطول وهي مكلفة، ولكنّها أصبحت اليوم ضرورة وممكنة التوجه.

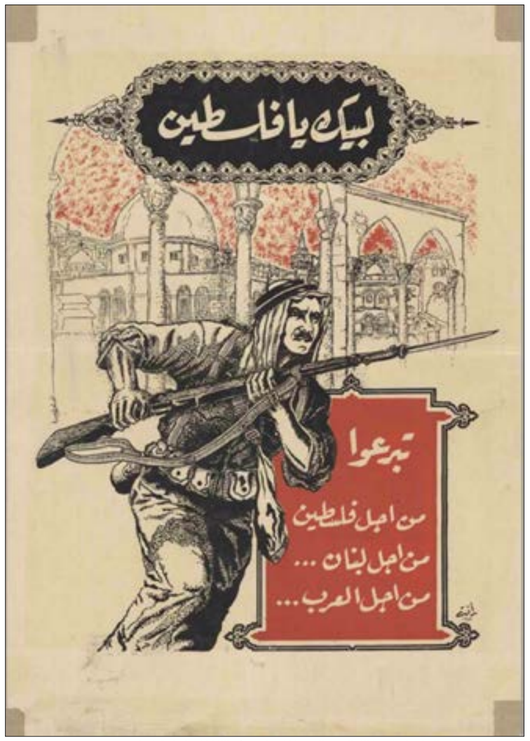

ملصق يعود الى العام 1948، خلال الحرب التي خاضها «جيش الإنقاذ» بقيادة فوزي القاوقجي ضد عصابات «الهاغانا» («الأرشيف الفلسطيني» @palestinian_the)

ليس شعاراً طوباوياً ولا مغامراً، لننظر إلى تنامي موجة «اليهود المعادين للصهيونيّة» في أوروبا وأميركا، والّذين تحرّكوا داخل فلسطين وخارجها، ليعيدوا التذكير بأنّ هذا الكيان ما هو إلّا احتلال قام به رأسماليّو أوروبا، بواسطة «العصابات الصهيونيّة».

إذن، هي فلسطين كلّ فلسطين، تواجه احتلالاً خارجيّاً من قبل عصابات. المهمّة الأولى هي إعادة الاعتبار لهذا الفهم.

القضيّة الثانية، هي أداة هذا الموقف، وهنا إعادة تحديد مفهوم «الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة»، هل هي وحدة فصائل أساسها وحدة فتح وحماس؟ هي تحالف سلطتين في الضفّة والقطاع؟

المعركة الأخيرة أعادت بلورة مفهوم «الوحدة» بأنّه «وحدة شعبيّة فلسطينيّة»، مارسها الشعب الفلسطيني في كلّ فلسطين ومن أجل كلّ فلسطين. هذا لا يعني إهمال الفصائل فهي أطر المقاومة التي انتجها هذا الشعب، وتوحّدها ضرورة لتكريس الوحدة الشعبيّة.

وفي هذا المجال تقع على الفصائل والقوى السياسيّة في فلسطين، مهمة البحث عن إنتاج الإطار السياسي الممثّل لهذه «الوحدة الشعبيّة»، وسواء بالتمثيل النيابي أو بأشكال تمثيل أخرى، أو بهدف إعادة تكوين أطر منظّمة التحرير الفلسطينيّة. بكل الحالات الاختيار والانتخاب يجب أن يُشارك فيه كلّ «المنتصرين» من الشعب الفلسطيني، كلّ الّذين قاوموا، ولذلك فإنّ هذا التمثيل مهما كان شكله، يجب أن يشمل كلّ فلسطيني في غزّة والضفّة والقدس وفي الداخل الفلسطيني المحتلّ وكذلك في الشتات. وللمناسبة إنّ الشعب الّذي استطاع الانتصار يستطيع الانتخاب والاختيار ولا ينتظر موافقة سلطة الاحتلال أو إذناً منها. هكذا نبعد الوحدة الوطنيّة عن مفهوم التحاصص والتوافق الفوقي، باتّجاه «وحدة شعبيّة» قادرة على استكمال المواجهة، هكذا تنتصر وظيفة المقاومة على بنية أو بنى فصائلها واتجاهاتهم السياسية والفكرية وتحتويهم جميعاً.

القضيّة الثالثة، هي الخاصّة بالمنتصر الآخر، أي كلّ القوى الثقدّميّة والديمقراطيّة الّتي دعمت صمود فلسطين وفرضت تغييرات حقيقيّة في الوعي العام للقضيّة الفلسطينيّة. يجب أن نبحث عن آليّة تنظيم ديمومة هذا الدعم وتحويله باتّجاه استعادة مفهومنا حول القضيّة الفلسطينيّة وحول فلسطين. لنعُد إلى «الباراديغم» الجديدة، هذه «الباراديغم الفلسطينيّة الجديدة» تكوّنت بدماء الشهداء، بأنين الجرحى، بابتسامات الأسرى، وآهات الأمّهات، تفولذت بالنّصر، تتحدد جوانب نظريتها النواة بـ: فلسطين كلّ فلسطين، بمكوّناتها الجيوسياسيّة، وبمكوّنها الديموغرافي، الشعب الفلسطيني بتنوّعه، في الضفّة والقطاع والأراضي المحتلّة والشتات، وعاصمتها القدس، كلّ القدس.

مجتمعها، الشعب الفلسطيني كلّه كأساس، ومعه شعوب حركة التحرّر العربي، كلّ الشعوب من المحيط إلى الخليج، تنتفض بوجه أنظمة الذلّ أيضاً بتنوعها الوطني والعرقي، تنتفض بوجه أنظمة الذلّ والخيانة.

التفاوض بالنسبة لها يعني تأمين الشروط للتفاوض على تحرير الأرض من عصابات احتلّتها، عصابات صهيونية وليس يهودية بدعم من الاستعمار الأوروبي. وحتى لا نبالغ تأمين شروط التفاوض على هذه الأسس، رفض وساطة الذئب الأميركي والأنظمة التابعة له. ليس وسيطاً من يدعم العصابات بالمال والسلاح والسياسة بل هو مفاوض باسم العدوّ.

نسج العلاقة الّتي وضعت بذورها مع كلّ قوى التقدّم والصمود في العالم وتطويرها. هذه بعض توجهات «الباراديغم» والمجموعة الحاملة لها والّتي تحمي التنوع المقاوم بكل اتجاهاته.

حكماً سيكون هنالك «باراديغمات» أخرى يحملها اليمين الفلسطيني المساوم ويدعمه النظام الرسمي العربي وخاصة دول التطبيع، وتدعمه الولايات المتّحدة والأنظمة الأوروبيّة التابعة، وسيستمرّون في «نظريّتهم»، في التعامل مع «دولة إسرائيل» كـ «أساس» ومع فلسطين كملاك متناثرة ومتصارعة، ومع الشعب الفلسطيني كشعب مسكين نؤمّن له وسائل العيش.

إنّه صراع قد يشهد وسيشهد حتماً معارك كثيرة بعد، سيقدّم فيها شعبنا ومقاومته، في فلسطين وخارجها، تضحيات وقد يتعرّض لهزائم. ولكن، لنكن على ثقة بأنّ النصر الحالي سيمهّد، إذا أحسنّا الاستثمار، بفرح شعبنا ولفرح العالم بصموده، سيمهّد لانتصارات تؤسّس لمستقبل فلسطين، كلّ فلسطين، وليس لها فقط بل لعالم عربيّ مختلف.

والآن لنعد إلى دور اليسار...

بدايةً، لنسجّل حقيقة أنّ اليسار الفلسطيني كان جزءاً فاعلاً في المعركة الأخيرة (والفعّالية تُقاس بفعل الموجود من إمكانيّة وليس بالمقارنة مع الآخر)، وكان متكاملاً كمقاومة مع كلّ فصائل المقاومة الأخرى. كان فاعلاً في غزّة ودفع الشهداء، كان مشتبكاً في القدس والضفّة ودفع مع أهلها الشهداء والأسرى، وكان فاعلاً في الداخل المحتلّ. كان فاعلاً في الشتات وفي إعادة تكوين الرأي العام العربي والعالمي.

أمّا أحزاب اليسار العربي، بما لديها من إمكانيّات متواضعة، كانت ناشطة ومبادرة في الإعداد للتحرّكات الشعبيّة ومساهمة فيها. والأهمّ القول إنّ أحزاب اليسار في العالم كانت المبادرة لمساندة فلسطيني الشتات ودعمهم وتنظيم التحركات الداعمة لفلسطين وشعبها، ولعلّ بعضها كان متقدّماً في إعادة تشكيل الوعي العالمي للقضيّة الفلسطينيّة وخاصة في أوروبا، طبعاً ليس ودحدهم بل كانوا من الأساسيين.

إذن، لقد حجز اليسار الفلسطيني والعربي والعالمي، مكانه في «المجموعة المتنوّعة» ولم يمنّ عليه أحد في هذا المقعد فهو قد حجزه مع مقاومته التاريخيّة للاستيطان الصهيوني وبعد ذلك في دوره في المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وبالموقف التاريخي لليسار العالمي، رغم كل محاولات التشويه للموقف الشيوعي واليساري.

ولكن هل كان موقف اليسار العربي تحديداً «كافياً»؟ أو كان هنالك ما وجب أن يفعله ولم يقُم به؟ (هو وكثير من القوى القوميّة والتقدّميّة لكن ساكتفي هنا فقط بالإشارة إلى اليسار). لا يكفي أن يكون لنا مكان في التنوّع، المهمّ أن نستطيع توسيع هذا المكان، ليس على حساب الآخر، بل لإعطاء وجهتنا للباراديغم الذاهبة باتجاه التحرير.

موضوعنا المتّصل اليوم هو مفهوم «حركة التحرّر الوطني العربيّة»، هذه الحركة الّتي أخذت في تاريخ الحزب ونضالاته موقع القلب. في النظرة لأزمتها وأزمة البديل فيها، لم ينظر الشيوعيّون لها يوماً من الخارج، فهم جوهر البديل، هم جزء منها وهم بتحالفهم الوطني الحلّ المفترض لأزمتها. وتشكيلهم البديل محكوم بقدرتهم على إنتاج «باراديغمهم» الخاصّ حول حركة التحرّر ومهامها. وهي بكلّ الحالات نظرة ماركسيّة لحركة من نوع جديد، قدّم الشيوعيّون عبر تاريخهم بعض جوانبها. حدّدوا الخطر الرئيسي على شعوب المنطقة، بأنّه السيطرة الأمبرياليّة قديمها والجديد، بدأت بسايكس- بيكو وتتجدّد عبر مشاريع متتالية تستهدف استمرار هذه السيطرة وتأبيدها وبشكل خاص مصادرة ثرواتنا مباشرة أو عبر الخوّة التي تقدّمها الأنظمة برضاها.

الحدّ الثاني لهذه النظرة، هي فلسطين، فتقديم فلسطين للعصابات الصهيونيّة كانت وما زالت جزءاً من المشروع الرأسمالي العالمي لمصادرة الثروات وإخضاع المنطقة. ولذلك فقضيّة فلسطين هي قضيّة حركة التحرّر الوطني بقدر ما هي بالأساس قضيّة الشعب الفلسطيني.

إذا كانت التجزئة هي أداة الاستعمار للسيطرة، فطبيعي أن يكون التكامل (التوحّد في المواجهة)، هو أحد جوانب حركة التحرّر العربيّة المفترضة. وهذا التكامل والوحدة كما رأيناها ونراها، هي وحدة متنوّعة تحافظ على التنوّع المتفاعل وعلى خصائص المجموعات العرقية المتنوّعة واضعاً أمامها خيار تقرير المصير. وهنا حرص اليسار دوماً على التوضيح ««»للاقليّات» بأنّ تناقضها ليس مع العرب بل مع من قسّم شعوبها وجعلها متناثرة ومنع عنها حقوقها، فالذي قسّم الأكراد الاستعمار العثماني أولاً ثمّ الأوروبي واليوم يكمل الأميركي المهمّة بأدواته حمايتهم.

طبعاً لم تقدّم حركة التحرّر بقياداتها السابقة حلّاً ديمقراطياً لهذه المسألة، وعلى اليسار تقديم هذا الحلّ الذي يحافظ على طموح الفقراء في كلّ هذه المجموعات ويضع أمامهم الخيارات التي تحافظ على وجودهم، من الاندماج إلى الحكم الذاتي وصولاً للاستقلال، علماً أنّنا رأينا مع خيار الحفاظ على التنوّع ضمن الوحدة ولكن لا يمكن لهذا الخيار أن يكون منتجاً، إلّا بقناعة الجميع، ومحاولات فرض الاندماج بالقوّة لم تنتج إلّا خدمات للمشروع الإمبريالي نفسه.

المكوّن الأساسي الثاني هو فلسطين. لسنا ضيوفاً على القضيّة الفلسطينيّة، كنّا على الدوام جزءاً من مقاومتها، فلسطينيّين وعرباً، فهمْنا للقرار الوطني المستقلّ لم يعنِ يوماً التخلّي عن مهمّة المشاركة في التحرير والمواجهة، بل يعني أنّ الواقع الجغرافي والسياسي لا يعطي للفلسطينيين ميزة «القرار المستقلّ»، بل يضع على عاتقهم العبء الرئيسي في المواجهة، خاصة لفلسطينيي الضفّة وغزّة والداخل المحتلّ.

طبعاً الضلع الثالث وهو الضلع المحدّد في طبيعة حركة التحرّر، هو الضلع الطبقي، لقد تبيّن أنّ تحرير فلسطين وتحرير الثروة العربيّة ومواجهة التقسيم، هي مصلحة الفقراء، بقدر ما هي التجزئة وخلق الكيان الصهيوني وتركيب دويلات وأنظمة التبعيّة والخضوع والخيانة هي مكوّنات المشروع الرأسمالي.

هذه الجوانب لفهم قضية التحرر الوطني، لا تجعل من اليساريين والشيوعيين أصحاب الحق الحصري في حمل مهام التحرير والتحرر، بل تجعل لهم مكاناً ضمن التنوّع له خاصيّته الاجتماعيّة والطبقيّة، عبر رؤيته بأن الاشتراكية هي الحل لمشاكل التجزئة والتحرير والعدالة. وللجميع الحق طبعاً بتقديم رؤيتهم الفكريّة والاجتماعيّة للحلّ، حتى ولو كانت رؤية قومية أو دينيّة (إسلاميّة أو غيرها)، نتكامل مع هذه الرؤى للمقاومة، من دون التخلّي عن رؤيتنا.

نتكامل مع الإنجازات، من دون التخلي عن دورنا الخاص فيها، وفي تحمّل أعبائها وأثمانها.

باختصار، علاقتنا مع قوى المقاومة الأخرى، نحددها ضمن معادلة: «اتفاق دون تبعيّة، اختلاف دون صدام»، وطبعاً هذا يتوقّف أيضاً على نظرة القوى الأخرى وليس علينا فقط.

هذه الجوانب كان قد وضعها «اللقاء اليساري العربي» كخطوات ضروريّة لتكوين نظرتنا ولصياغة مشروعنا الخاص في مواجهة المشروع الإمبريالي الّذي تجدّد مع بوش واستمرّت بعض أشكاله المموّهة مع أوباما وكشف ترامب عن أخطر مراحله.

الوراء يصاحبها خطوات إلى اليمين.

والمؤسف أنّ هذه البيانات عنونت بـ «التضامن مع الشعب الفلسطيني»، أي عنوان يمكن قبوله من قبل الأحزاب اليساريّة في العالم، أمّا بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعيّة واليساريّة العربيّة، فهو تراجع عن مضمون فكرة انتمائنا لحركة التحرّر الوطني، وطرح أنفسنا قيادة بديلة لهذه الحركة.

لقد تصرّفت أحزابنا (خارج فلسطين) كـ «متمّم غذائي» وليس كجزء من العلاج. وسوف أطرح سؤالاً وحيداً هو: باستثناء الأردن، كم سفارة للعدوّ حوصرت وكم سفارة لدول التطبيع حوصرت ووجّهت لها رسائل واضحة بهذا الاتجاه؟

نحن بحاجة ماسّة لإعادة النظر بهذه الممارسة وبإعادة الاعتبار للبحث في مشروع يساري موحّد، ضمن إطار «اللقاء اليساري» ومع أحزابه.

اليسار حاجة للمقاومة المتنوّعة، فلا نجعله خارج التنوّع. لقد خرج حزبنا من مقولة «لبنان أولاً»، فلا نعيده لها. لبنان أساسي متغير وديمقراطي في قلب حركة تحرّر وطني من نوع جديد، هكذا أرادها الحزب.

لقد وعى حزبنا، أنّ لا اكتمال للتغيير الديمقراطي في لبنان (وفي أيّ بلد عربيّ آخر) إلّا بتطوّر حالة عربيّة ديمقراطيّة، فيكون التطوّر الداخلي عاملاً مكوّناً للتطوّر العام، ويشكّل التطوّر العربي حاضناً للتغيير الخاص.

لم ننظر يوماً لحركة التحرّر العربيّة من خارجها، فنحن فيها على الدوام، محفّزاً ومطوراً وأحياناً قائداً، وفي إطار هذه الحركة تجسّدت فلسطين «بوصلة دائمة».

أخيراً نحن كيسار، يحقّ لنا، بل يجب علينا الاستثمار بالفرح والبناء عليه...

*الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني

كلّ القوى التقدّميّة واليديمقراطيّة الّتي دعمت القضيّة الفلسطينيّة وفرضت تغييرات حقيقيّة في الوعي العام، معنيّة بالبحث عن آليّة تنظيم ديمومة هذا الدعم واستعادة مفهومنا حول فلسطين

أميركا/ أفغانستان: ماذا بعد؟

محمد سيد رصاص *

في الأول من أيار/ مايو 2021، بدأت الولايات المتحدة سحب قواتها من أفغانستان تطبيقاً لاتفاق 29 شباط/ فبراير 2020 المعقود بين واشنطن وحركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة، على أن يكتمل هذا الانسحاب في 11 أيلول/ سبتمبر المقبل. في أفغانستان خاض الأميركيون أطول حرب في تاريخهم لعشرين عاماً، وليست مصادفة أن يختاروا الذكرى العشرين لضرب برجَي نيويورك موعداً لاكتمال الانسحاب، وقد كان 11 أيلول الذريعة لبدء غزو أفغانستان.

يثير هذا الانسحاب الذي عارضه جنرالات وزارة الدفاع الأميركية – البنتاغون ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية، مسألة ملحّة وهي قدرة السلطة المحلية المحمية من الأجنبي على الصمود، بعد انسحاب حاميها، أمام حركة طالبان التي استطاعت الصمود لعشرين عاماً في مواجهة الأميركي، وأجبرته على التفاوض المنفرد معها من دون السلطة الأفغانية التابعة والمحمية من واشنطن.

هناك تجربتان يمكن أن تساعدا على مقاربة المستقبل الأفغاني بعد الانسحاب العسكري الأميركي. التجربة الأولى هي تجربة فيتنام الجنوبية بعد الانسحاب العسكري الأميركي الذي اكتمل في 29 آذار/ مارس 1973، بعد ستين يوماً من اتفاقية باريس التي كانت رباعية بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية والجنوبية وجبهة التحرير الوطني - الفيتكونغ التي كانت المناهض الجنوبي المدعوم من الشمال ضد سلطة فيتنام الجنوبية. ولم تستطع سلطة فيتنام الجنوبية الصمود أكثر من خمسة وعشرين شهراً، بعد اكتمال الانسحاب الأميركي، إذ سقطت في 30 نيسان/ إبريل 1975 أمام الفيتكونغ.

التجربة الثانية هي تجربة أفغانية، إذ اكتمل الانسحاب العسكري السوفياتي من أفغانستان في 15شباط/ فبراير 1989، وفقاً لاتفاقية 14 نيسان/ إبريل 1988. لم تستطع السلطة الشيوعية تحت قيادة محمد نجيب الله الصمود أكثر من ثمانية وثلاثين شهراً بعد اكتمال الانسحاب السوفياتي، إذ سقطت في 16 نيسان/ إبريل 1992. والسلطة المشار إليها جاءت على ظهور الدبابات السوفياتية يوم 27 كانون أول/ ديسمبر 1979. جاء السوفيات إلى السلطة في كابول بجناح بارشام - الراية الأكثر موالاة للسوفيات منذ انشقاق الحزب الشيوعي الأفغاني عام 1973. كما أسقطوا جناح خلق - الشعب برئاسة حفيظ الله أمين الذي كان قد دخل، بعد تقدّم المعارضة الإسلامية المسلحة في الأرياف وحول المدن، في مفاوضات سرية مع واشنطن ومعارضيه من المسلحين الإسلاميين. الأمر الذي أغضب الكرملين ودفعه إلى التدخل العسكري.

على الأرجح، مصير الرئيس الأفغاني الحالي أشرف غني، لن يكون مختلفاً عن مصير الرئيس الفيتنامي الجنوبي نغوين فان ثيو، ولا عن مصير مواطنه محمد نجيب الله.

ولا شك في أن واشنطن، بحكم انخراطها الكثيف المباشر في تجربتَي الحرب الفيتنامية، ثم في حرب أفغانستان خلال الثمانينيات إذ حوّلتها إلى مستنقع غرق فيه السوفيات، تقدّر المصير المحتوم لأشرف غني وسلطته، وهي رغم ذلك أصرّت على الانسحاب! ما يثير تساؤلات عدة حول انسحاب سيكون مآله المحتوم تسليم السلطة وتسلّمها من قبل طرف حاربه الأميركيون لعقدين من الزمن. ما سبق يدفع إلى التفكير في فترة حكم طالبان الأولى بين عامَي 1996 و2001، عندما كان هناك رضى في إدارة كلينتون عن تسلّم طالبان السلطة في كابول. بل وفكّرت الإدارة الأميركية حينذاك، في مدّ أنبوب غاز من تركمانستان عبر أفغانستان حتى الساحل الباكستاني عبر شركة (يونوكال) الأميركية. لكن تنظيم «القاعدة»، بقيادة أسامة بن لادن، أفسد الطبخة الأميركية مع طالبان، من خلال تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في آب/ أغسطس 1998.

ويمكن للأميركيين أن يفكروا في أن حكم حركة طالبان من جديد سيكون عاملاً سلبياً ومنفّساً للصين وروسيا، خصوصاً مع وجود مشاكل كبرى للبلدين مع أقليات مسلمة، مثل الإيغور والشيشان. كما أن إيران، في التقدير الأميركي، لن تكون مرتاحة لحكم حركة طالبان، علماً أن ظهران، كما هو معروف، نسجت علاقات متينة مع الحركة في العقد الأخير، متجاوزةً مقتل أحد عشر دبلوماسياً في القنصلية الإيرانية في مدينة مزار شريف الأفغانية، عقب استيلاء طالبان على المدينة في آب/ أغسطس 1998. وفي المقابل تناست الحركة دعم طهران لـ «تحالف الشمال»، بقيادة أحمد شاه مسعود، وهو القوة الرئيسية المعارضة لحكم طالبان بين 1996 و2001. وكان تحالفاً يضمّ أقليات الطاجيك والأوزبك والهزارة (شيعة أفغانستان)، فيما كانت حركة طالبان ومازالت تعتمد على قاعدة اجتماعية عند أكثرية الباشتون (60 في المئة من السكان، وفق almanac the world، 1980، p. 513).

هنا، لا يمكن عزل الانسحاب العسكري الأميركي من أفغانستان، عن النزعة المهيمنة على السياسة الخارجية في واشنطن، أي مجابهة الصين. هذه المواجهة التي ستحدّد معالم القرن الحادي والعشرين. هناك عند إدارة جو بايدن، نزعة جديدة، مخالفة لاستراتيجيات كل الإدارات الأميركية السابقة منذ 1971، وكانت قد اتجهت نحو تفريق موسكو وبكين عبر استمالة أحدهما أميركياً (نيكسون وفورد وكارتر وريغان اشتغلوا على استمالة الصين، فيما مال كل من أوباما وترامب إلى استمالة روسيا، ومواجهة الصين. أما بايدن، فنلمس لديه اتجاهاً لمجابهة الصين وروسيا معاً.

يمكن أن يكون كسب حركة طالبان عاملاً مساعداً لواشنطن في هذا المسعى، حتى لو انفردت طالبان بحكم أفغانستان، بعد أشرف غني، أو شاركت أطراف أفغانية أخرى في السلطة. سيشكّل الأمر، في كل الأحوال، عاملاً ضاغطاً على باكستان من أجل إبعادها عن الصين، بحكم العلاقة التاريخية بين طالبان وباكستان، وبحكم التداخل الاجتماعي للباشتون بين أفغانستان وباكستان.

*كاتب سوري

على الغلاف

شاءت إسرائيل أم أبت، أصبحت معادلة «غزة - القدس» أمراً واقعاً، على رغم مكابرة تل أبيب في الاعتراف بها، وإصرارها على المُضيّ في محاولة تقليص مفاعيلها وتداعياتها. تداعيات ليست توصية الشرطة الإسرائيلية بإلغاء ترخيص «مسيرة الأعلام» التي كان ينوي المستوطنون إجراءها الخميس المقبل، إلا الحلقة الأولى منها، والتي يُتوقّع أن تعقبها حلقات أخرى، في ظلّ تأكيد المقاومة نيّتها العودة إلى المواجهة في حال استمرار استفزازات العدو في القدس وغزة خصوصاً. هكذا، وُضعت المقاومة لينة أولى على طريق تثبيت المعادلة التي أفرزتها معركة «سيف القدس». توازياً مع تدشينها مفاجآتها في ملفّ تبادل الأسرى، بينّها مقطعاً صوتياً لأحد الجنود الذين تحتجزهم في غزة، مُبدّدة أوهام العدو بأن أسراه مجرّد جثث. يمكن «تبخيس» الثمن الذي سيُدفع لقاء استردادهم. وفي ذلك تحدٍّ ستكون له بلا شكّ تأثيرات هامّة على ملفّ التبادل، الذي تفيد المعلومات بأن جولة جديدة من المفاوضات حوله ستنطلق الأسبوع المقبل في القاهرة، على الضفّة الإسرائيلية، تتضاءل حظوظ بنيامين نتنياهو في الاحتفاظ بمنصبه، في ظلّ ميل المؤسّستَين الأمنية والعسكرية إلى كبح جماح «جنونه»، بقرارات ارتداع وانكفاء، إنما تُعدّ، في ذاتها، مؤشّراً إلى المسار الانحداري الذي تسلكه التوجّهات الاستراتيجية للدولة العبرية.

المؤسّسة تكبح جماح نتنياهو: معادلة «غـزة - القدس» تتثبّت

علي حيدر

بعدما تبدّت جدّية التهديد الذي قد يطيح بنيامين نتنياهو من منصب رئاسة الحكومة، مع اقتراب موعد منح «الكنيست» الثقة لحكومة برئاسة نفتالي بينت (ضمن اتفاق تناوب على رئاستها مع يائير لابيد)، كثّر التداول باحتمال مبادرة نتنياهو إلى افتعال تصعيد في المنطقة، من أجل التسبّب بحالة طوارئ تقطع الطريق على استكمال مسار تشكيل «حكومة التغيير»، وتُولّد حرجاً للقيادات اليمينية المعارضة لنتنياهو بما يدفعها إلى الانضواء ضمن حكومة برئاسته، أو على الأقلّ تدفع نحو انتخابات مبكرة خامسة. لكن، إلى أيّ مدى تسمح آلية صناعة قرار الحرب في كيان العدو، بتفرّد رئيس الوزراء بخيار بهذا الحجم، مع ما له من تداعيات إقليمية وربّما دولية؟ وهل المعادلات التي تبلورت في أعقاب معركة «سيف القدس» تسمح بخيار كهذا؟ وكيف يمكن التفكير أصلاً بهذه الفرضية في ظلّ معادلات القوة المستجدّة على المستوى الإقليمي؟

ينصّ القانون الأساسي على أن الحكومة الإسرائيلية هي المؤسّسة التي تملك صلاحية اتخاذ قرار الحرب، أو القيام بعمليات عسكرية واسعة قد تقود إلى حرب. وفي عام 2018، تمّ منح هذه الصلاحية أيضاً للمجلس الوزاري المصغّر. وإذ يُشتبه البعض بأنه منذ نهاية نيسان 2018، أُعطيت الصلاحية نفسها لرئيس الوزراء ووزير الأمن، إلا أن الصحيح أنه تمّ حينها إقرار مادة قانونية بهذا المضمون، قبل أن تُعدّل بعد نحو ثلاثة أشهر، وتحديداً في 18 تموز، لتُحصر المسألة بالمجلس الوزاري مجتمعاً. مع ذلك، يتمتّع رئيس الحكومة بصلاحيات مهمّة؛ فهو الذي يرأس جلسات الحكومة ويحدّد جدول أعمالها، كما يرأس المجلس الوزاري المصغر ويحدّد وقت اجتماعه وجدول أعماله، إضافة إلى أنه تتبع له مباشرة «هيئة الأمن القومي» التي تقدّم له أوراق تقدير الموقف وما تتضمّنه من تحليلات وبدائل وتوصيات في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية. على أن ثمّة مجموعة عوامل وجهات مؤثّرة وقد يكون لها دور حاسم، وفي مقدّمة تلك الجهات الجيش.

على رغم أن الجيش تابع للمستوى السياسي بحسب النص القانوني، إلّا أنه يؤثر بنسبة كبيرة في التوجّهات والقرارات. فالمؤسّسة العسكرية بقيادة رئيس الأركان هي المؤسّسة التي أوكلت إليها مهمّة قراءة الواقع وتحذير المستوى السياسي. لذا، ليس صدفة أنه طوال تاريخها، لم يسبق أن شنّت إسرائيل حرباً كان الجيش يعارضها، بل إن الأخير قد يدفع باتجاه خيارات عسكرية، لكن المستوى السياسي يكبحها لأن دائرة اعتباراته أوسع من الأبعاد العسكرية. أيضاً، تؤكد التجارب السابقة كافة أن الجيش والاستخبارات كان لهما دور فاعل ومؤثر جدّاً في بلورة خيارات عملياتية أو الامتناع عن أخرى. والجدير ذكره، في هذا الإطار، أن بإمكان رئيس الأركان رفض أمر من وزير الأمن أو رئيس الحكومة أو كليهما، للقيام بعملية عسكرية كبيرة أو عملية نوعية، أو شنّ حرب، إذا لم يُتّخذ القرار في «الكابينت» السياسي الأمني. وقد سبق لرئيس الأركان السابق، غابي أشكنازي (وزير الخارجية الحالي)، أن رفض، بدعم من وزير الأمن آنذاك إيهود باراك، تعليمات نتنياهو برفع درجة استنفار الجيش إلى الحدود القصوى، طالباً منه أن يستحصل على قرار من الحكومة لخطورة ما قد يترتّب على الأمر من تداعيات.

ما تقدّم لا يعني أنه ليس ثمّة دور رئيس لرئيس الحكومة في اتّخاذ قرار الحرب، لكنه يبقى تحت هذا السقف، فضلاً عن أن هناك مجموعة متغيّرات تساهم في تعزيز دوره أو تحجيمه، وهي تتعلّق بخبرته في قضايا الأمن القومي، وتاريخه، وحضوره السياسي والشعبي، وأيضاً بقوته السياسية داخل حزبه وداخل الحكومة. ويتعزّز حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه المستوى السياسي كلّما كانت الأثمان محدودة، والتداعيات غير مكلفة لإسرائيل، حيث يصبح أقدر على تجاوز العراقيل التي قد تواجهه. كذلك، يتّسع هامش رئيس الحكومة، عندما تتساوق توصيات المؤسّسة العسكرية مع توجّهاته ومصالحه السياسية. في هذه الحالة، قد يتحكّم، إلى حدّ ما، بالتوقيت بما يخدم مصالحه السياسية. كما يمكنه توظيف أيّ مواجهة عسكرية بما يخدم مصالحه. وهو ما ينطبق على القيادات الإسرائيلية كافة، وفي كلّ العمليات والحروب. وإلى جانب ما ذُكر، يأتي دور الولايات المتحدة الأميركية الجوهري في المحطّات الكبرى والمفاصل الرئيسيّة. ولربّما تكفي الإشارة، هنا، إلى أنه في معركة «سيف القدس»، بعدما قدّمت الجهات الأميركية المختصّة في البيت الأبيض تقدير وضع للرئيس جو بايدن، شدّدت فيه على أنه بات بالإمكان الآن المطالبة بوقف إطلاق النار، مستندة إلى معطيات الجيش الأميركي الذي نقل ما أورده الجيش الإسرائيلي من أن العملية العسكرية استنفدت أهدافها، عندها فقط قرّر بايدن الدفع بشكل جدّي نحو التهدئة.

حاول نتنياهو أن يدفع نحو توجيه ضربة عسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي» عشية الانتخابات (أ ف ب)

في ما يتعلّق بمعادلات القوة القائمة، من الواضح أن غزة ما بعد معركة «سيف القدس» باتت أكثر حضوراً وتأثيراً وإرعاباً في وعي قادة العدو العسكريين، بعدما تسوا ما يمكن أن تفعله المقاومة المحاصرة، مع أكثر من مليونين فلسطيني، في بقعة تبلغ مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً، عندما شلّت الكيان الإسرائيلي من شماله إلى جنوبه، وتأكدوا من أنه في أيّ مبارة عدوانية سيعود مشهد الصواريخ ليغطي سماء فلسطين والعمق الإسرائيلي في تل أبيب وغوش دان. وما توصية الشرطة الإسرائيلية بإلغاء «مسيرة الأعلام» إلّا تظهير لهذا الرعب الذي بات يسكن نفوس القادة الإسرائيليين، من دون أن يعني ذلك الاستهانة بالقدرات العسكرية التدميرية للجيش الإسرائيلي، فضلاً عن كون القرار مؤشراً إلى الدور الكابح الذي يمكن أن تقوم به المؤسّسة العسكرية في مواجهة أيّ جنوح لنتنياهو. في أيلول 2019، حاول نتنياهو أن يدفع نحو توجيه ضربة عسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي» عشية الانتخابات، بعد مشاهد هروبه من عسقلان خوفاً من الصواريخ، إلا أن الجيش، بالتعاون مع المستشار القضائي للحكومة، حال دون تحقّق طلب رئيس الحكومة، لمعرفتهم بأن تنفيذه سيؤدّي إلى ردود صاروخية والتدحرج نحو مواجهة عسكرية لحسابات سياسية ومصلحية. فكيف الآن بعد المعادلة التي فرضتها معركة «سيف القدس» في شأن الدور الحمائي لفصائل غزة إزاء مدينة القدس وقضاياها. على رغم ما تقدّم، يبقى ثمّة فرق بين الارتداع المذكور، وتدحرج قد تفرضه مستجدّات ميدانية مفترضة، في هذه الحالة، بإمكان نتنياهو أن يعمل على توظيفها لمصالح سياسية.

أمّا بخصوص التفسيرات التي توالت في أعقاب تلويح نتنياهو بالتفرّد في قراره بشنّ عدوان عسكري ضدّ إيران، حتى لو كان ذلك على حساب علاقاته مع الولايات المتحدة، فقد تمّ تحميله أكثر مما يحتمل، نتيجة الظرف السياسي الداخلي الخاص. إذ إن فرضية أن ينفرّد نتنياهو بقرار بهذا الحجم غير واردة على الإطلاق؛ إذ إن رئيس الحكومة المنتهية ولايته يدرك حجم المخاطر الكامنة في قرار كهذا، ولذا من المشكوك أن يُقدم عليه حتى لو تُرك له الخيار، فضلاً عن أن مسألة كهذه تحتاج إلى قرار كبحها، في موقف سبق أن اتّخذه إزاء احتمالات أثمان أقلّ بكثير، تجنّباً للتدحرج إلى المواجهة. وإلى ما تقدّم، يضاف الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في مواجهة خيار يؤدي إلى إعادة خلط الأوراق الإقليمية، بما يتعارض مع أولوياتها الدولية. والمفهوم نفسه ينسحب على خيارات إسرائيل إزاء «حزب الله» في لبنان، وأيّ خيار عسكري إقليمي يمكن أن تترتّب عليه تداعيات من النوع المذكور. من جهة أخرى، يلاحَظ لدى التدقيق في الموقف الذي أدلى به نتنياهو، أنه غير ذي صلة بالمرحلة الحالية، لأن إيران تشكّل تهديداً وجودياً على مستقبل إسرائيل وليس على حاضرها، فيما تُمثّل راهناً تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي. والتوصيف عينه ينسحب على خيارات إسرائيل العدوانية إزاء القدرات الدقيقة التي زوّدت إيران بها حلفاءها، والتي تصنّفها إسرائيل تهديداً استراتيجياً كبيراً في المرحلة الحالية.

وتباينت ردود الفعل الإسرائيلية على التسجيل الصوتي، في ظلّ ما بدا أنها توجيهات لتقليص تأثير الرسالة على الرأي العام الإسرائيلي، وأيضاً على الجهة التي تفاوض على صفقة التبادل مع حركة «حماس»، عبر وسطاء. إذ إن التسجيل، من وجهة النظر الإسرائيلية المُعلن عنها عبر تسريبات، يشير إلى أن «حماس»، تستهدف من خلال هذه الأساليب، تحسين أوراقها التفاوضية، عبر الضغط على الحكومة الإسرائيلية، وتحصيل ثمن مرتفع منها. وقالت مصادر سياسية إسرائيلية، في حديث إلى صحيفة «معاريف»، إن «حماس» تستخدم «التلاعب الرخيص» عبر تسجيل أصوات لـ«رهائن وهميين»، في محاولة من تلك المصادر لتفريغ التسجيلات من مضمونها أو تقليص أثرها ومنع تحقّق أهدافها، فيما أعربت مصادر أخرى وُصفت بالمسؤولة، لصحيفة «إسرائيل اليوم»، عن اعتقادها بأن التسجيلات تدلّ على «ضائقة حركة حماس». وإذا دلّت هذه القراءات على شيء، فإنما على السعي الواضح جدّاً لقلب التموضعات بين الحركة وإسرائيل، وإظهار تل أبيب غير متأثرة بتداعيات التسجيلات السلبية عليها، خصوصاً مع اعتبار المصادر «التسجيل إشارة إيجابية من حماس، تدلّ على أن الحركة تدرك أنه بدون قضية الأسرى والمفقودين، لن تتقدّم في التفاوض السياسي مع إسرائيل، في مرحلة ما بعد التهدئة وشروط استمرارها».

«حماس» تكسر الجليد مع اليمن: شكراً «أنصار الله»

لقمان عبد الله

تتعمّق، مع مرور الوقت، الروابط بين اليمن والقضية الفلسطينية، بانتقالها من البعدَين المعنوي والإعلامي، إلى السياسي والعسكري. وهو ترابط تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل إلى منعه، أو على الأقلّ تقييده والحدّ من اندفاعته. وفي خطوة مثّلت بُعداً رمزياً ومعنوياً - ومِن المرجَّح أن تعقبها خطوات أخرى في الاتجاه ذاته -، قدَّم ممثّل «حماس» في صنعاء، معاذ أبو شمالة، درع الحركة لعضو «المجلس السياسي» في «أنصار الله»، محمد علي الحوثي، تقديراً لدوره في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها. ونقل أبو شمالة تحيّات قيادة «حماس» إلى قيادة «أنصار الله»، ممثّلة بالسيد عبد الملك الحوثي.

خطوة «حماس» التي تأتي على خلفية العتب الشديد من جانب نُخب وأوساط شعبية يمنية على قيادة الحركة لتجاهلها نصرة الشعب اليمني، ونزوله بالملايين إلى الميادين والساحات تأييداً للمقاومة الفلسطينية، لم تمرّ مرار الكرام في الإعلام العربي، سواء ذلك الموالي من السعودية الذي اعتبر أن «حماس» خاضعة لإيران وخارجة عن الإجماع العربي والإسلامي، أم ذلك الموالي من بعض فروع «الإخوان المسلمين»، الذي اعتبر الخطوة «متسرّعة وغير موفّقة». وناشد ناشطون تابعون لـ«الإخوان» حركة «حماس» بالقول: «يا قوم، اتّقوا الله في حركتكم وقضيّتكم، ولا تُفقدوها حاضنة الأمّة، فهي الأهم والأبقى».

موقف «حماس» الاعتباري تجاه اليمنيين، سبقه، الأسبوع الماضي، موقف بارز للأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، الذي أشاد بمواقف الشعب اليمني المتضامنة والداعمة لفلسطين، مُقدّماً الشكر الكبير للحوثي ولمبادرته بجمع التبرّعات، إذ قال: «لكم يا شعب اليمن العظيم كلّ الحبّ من شعب فلسطين، إنكم تُعلّموننا وتُعلّمون العالم كيف تكون الأخوة الحقيقية». وكان الحوثي، أعلن، الأسبوع الماضي، أن بلاده ستكون «جزءاً لا يتجزّأ من المعادلة التي أعلنها (الأمين العام لحزب الله) حسن نصر الله، والتهديد للقدس يعني حرباً إقليمية في إطار محور المقاومة». وتجدر الإشارة إلى أن صنعاء كانت قد أعلنت، العام الماضي، مبادرةً للإفراج عن أحد الطيّارين السعوديين وأربعة من ضباط القوات السعودية وجنودها المعتقلين لديها، في مقابل الإفراج عن المعتقلين من أعضاء حركة «حماس» في المملكة، إلّا أن الأخيرة رفضت العرض.

حصل محمد علي الحوثي على درع «حماس» تقديرا لدوره في دعم القضية الفلسطينية (أ ف ب)

المقاومة تدشّن مفاجآت «الأسرى»: مكسب تفاوضي أوّل

وقف العمليات لدى المقاومة لم يُحسم قرار إلغاء المسيرات اليهودية بعد (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

من جرّاء تهديدات المقاومة، أعلن زعيم حزب «الصهيونية الدينية» الاستيطاني، بتسلئيل سموتريتش، أهمّ منظّمي «مسيرة الأعلام»، أمس، تبليغه رسمياً من المفتّش العام لشرطة الاحتلال بإلغاء المسيرة وليس تأجيلها، ما فجّر غضباً إسرائيلياً عبّر عنه عضو «الكنيست» عن الحزب نفسه، إيتيمار بن غفير، بقوله: «خضعت الشرطة الإسرائيلية لإملاءات حماس». وجاءت خطوة الاحتلال بعد تهديدات علنية عبر وسائل الإعلام ورسائل شديدة اللهجة أرسلتها «حماس» وفصائل المقاومة الأخرى، خلال الأيام الماضية عبر الوسطاء، بنيّة المقاومة العودة إلى المواجهة في حال إعادة الاحتلال تكرار «مسيرة الأعلام»، وأيضاً استمرار الإجراءات ضدّ قطاع غزة، خاصة إغلاق المعابر ومنع إدخال المنحة القطرية إلى الأسر الفقيرة.

وعلى رغم إعلان «الصهيونية الدينية» إبلاغها بإلغاء المسيرة، لا تزال المقاومة لا تأمن جانب العدو. ولذا، جدّدت «غرفة العمليات المشتركة» تحذيرها ذاته من أنها لن تسمح له بتصدير أزماته الداخلية نحو الشعب الفلسطيني. وبصيغة قريبة من تحذيرها السابق قبل معركة «سيف القدس»، دعت الغرفة الجماهير الفلسطينية في الضفة والقدس والداخل إلى الاستمرار في التصدّي للعدو بشتّى الطرق، ومنعه من تمرير مخطّطاته التهويدية الاستيطانية، مؤكدة أنها ستكون إلى جانبهم «لإسنادهم في اللحظة المناسبة».

وفق المعطيات لدى المقاومة، لم يُحسم قرار إلغاء المسيرات اليهودية بعد، ما يعني أن تهديداتها قائمة وبقوة، وهذا ما تمّ إبلاغه للصهيونية، طبقاً لمصادر مواكبة. وتعقد حكومة الاحتلال اجتماعاً يرأسه بنيامين نتنياهو، بحضور وزير الأمن بيني غانتس، ووزير الأمن الداخلي أمير أوحنا، لحسم القرار، بعد تهديدات جديدة أطلقتها منظّمات إرهابية صهيونية باقتحام كبير للمسجد الأقصى الخميس المقبل في حال إلغاء المسيرة. وجاء هذا التطوّر في أعقاب الجدل الذي أثارته البيانات المتضاربة التي نشرتها قيادة شرطة الاحتلال بشأن السماح بتنظيم المسيرة؛ ففي حين أعلنت الشرطة في البداية أنها ترفض إعطاء الضوء الأخضر للمُنظّمين، عادت وأكدت أنه لم يصدر قرار نهائي.

وثمة ترقّب واسع لنتائج الشدّ والجذب الإسرائيليَين، من جرّاء التقديرات بأن يُقدِم نتنياهو على إشعال الوضع في محاولة أخيرة من أجل البقاء في منصبه، وسدّ الطريق أمام الحكومة الجديدة. لكن «الغرفة المشتركة» للمقاومة قالت إن «العدو أخطأ التقدير، وظنّ أن البيئة مواتية لهذا خطوات رعناء غير محسوبة، ظانّاً أن أمامه فرصة ذهبية للعبث بمقدسات وثوابت شعبنا، ولكن الرد جاء صاعقاً ولم يكن للمقاومة التي راكمت قوتها على مدار أعوام من أجل القدس، وتحمّلت وشعبها الحصار والتجويع في سبيل ذلك أن تقف مكتوفة الأيدي». كذلك، دعا عضو المكتب السياسي في «حماس»، خليل الحية، الوسطاء، «إلى منع الاحتلال من تجسيد وقائع جديدة... وإذا لم يلجم الاحتلال فالصواعق ما زالت قائمة».

بالتوازي، علمت «الأخبار» أن جولة جديدة من مفاوضات الأسرى ستنطلق الأسبوع المقبل في القاهرة، بالتوازي مع حوارات الفصائل الفلسطينية هناك، إذ سيدير وفد منفصل من «حماس» هذا الملفّ، مع المخابرات المصرية التي أبلغت الحركة رغبتها الشديدة في إتمام الصفقة في أقرب وقت، لكن الأخيرة تتمسّك بشروطها والأثمان المناسبة مقابل الجنود. واستباقاً لاستكمال مباحثات الأسرى، بثّت «كتائب القسام» مقطعاً صوتياً لأحد الجنود الذين تحتجزهم في غزة، لنسف الرواية الإسرائيلية التي تدّعي أن ما لدى المقاومة جثثاً فقط، فيما كشف نائب رئيس هيئة أركان «القسام»، مروان عيسى، امتلاك المقاومة «أوراق مساومة قوية ستُفجّر مفاجآت كبيرة في هذا الملف».

وعدت المقاومة بأوراق مساومة ستُفجّر مفاجآت في ملفّ الأسرى

اليمن

يسود صنعاء تفاؤلٌ باحتمال حدوث خرقٍ في جدار الحرب، في ظلّ مواصلة الجانب العُماني مباحثاته مع قيادة «أنصار الله». وفيما يبدو، ووفق المعطيات، أن ثمّة تقدّماً في مسار الملفّ الإنساني، ربّما يمهّد للانتقال إلى الملفَّيْن العسكري والاقتصادي، بدا الحديث يدور عن تنازلات متوقّعة من جانب الرياض، قد تصل إلى حدّ تخلّيها عن دعم عبد ربه منصور هادي وحكومته، في حال التوصُّل إلى اتفاق مع قيادة صنعاء

صنعاء متفائلة بالحراك العُماني نحو تنازلات سعودية «تُكمل» الخرق؟

صنعاء - **رشيد الحداد**

استمرّت المباحثات التي يجريها وفد الديوان السلطاني العُماني، الزائر للعاصمة اليمنية، صنعاء، مع قيادة حركة «أنصار الله»، لليوم الثالث على التوالي. وفي هذا الإطار، تحدّثت مصادر سياسية، إلى «الأخبار»، عن «بوادر إيجابية يُحتمل أن تُفضي إلى إنهاء معاناة الشعب اليمني، وأن تؤسّس لوقف شامل لإطلاق النار». وإذ توقّعت أن يُحدث الوفد العُماني «اختراقاً كبيراً»، أشارت إلى أن «صنعاء تحرص على عدم تفويت أيّ فرصة دولية أو إقليمية من شأنها أن تقود إلى حلّ شامل ينهي العدوان والحصار». ويبدو، بحسب المصادر، أن المباحثات حقّقت تقدُّماً كبيراً في مسار الملفّ الإنساني، فيما تستمرّ النقاشات الهادفة إلى وضع خريطة طريق للانتقال إلى الملفَّيْن العسكري والاقتصادي.

ووفق أكثر من مصدر، فإن الوفد العُماني قد يحمل مقترحات جديدة من طرف صنعاء إلى دول التحالف السعودي - الإماراتي، كون المؤشّرات الأولية تفيد بأن الوفد يحاول إنقاذ المملكة من ورطتها في اليمن، وهو ما كشفته تنازلات من جانب الرياض قد تصل إلى تخلّيها عن دعم الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وحكومته، في حال التوصُّل إلى اتفاق. ولكنها تحاول، في موازاة ذلك، تبرئة نفسها من تبعات العدوان، عبر تقديم أكثر من عرض لصنعاء، من مثل استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية لليمن، وإسهام الفاعل في إعادة الإعمار.

وفي أوّل لقاء رسمي، التقى رئيس «المجلس السياسي» في «أنصار الله»، مهدي المشاط، مساء أمس، وفد الديوان السلطاني العُماني، بحضور كلّ من الناطق باسم الحركة، رئيس وفدها المفاوض محمد عبد السلام، ونائب رئيس الوفد جلال الرويشان، وعضو الوفد عبد الملك العجري، ونائب وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ حسين العزي، ورئيس جهاز الأمن والاستخبارات اللواء عبد الحكيم الخيواني. ورحّب المشاط بالوفد الزائر، مؤكداً أنهم «في بلدهم الثاني وسط إخوانهم من أبناء الشعب اليمني الذي يكنّ للشعب العُماني وقيادته كلّ الاحترام والتقدير». وناقش رئيس «المجلس السياسي» مع زوّار الجهود التي تبذلها مسقط بهدف التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يكابدها أبناء الشعب اليمني، معبّراً عن أمله في أن تُكلَّل تلك الجهود بالنجاح. وكان وفد المكتب السلطاني قد التقى، عبر دائرة تلفزيونية، صباح أمس، زعيم الحركة، عبد الملك الحوثي، الذي رحّب في بداية اللقاء بالوفد، وناقش معه الرسائل المتبادلة المتعلّقة بالقضايا الإنسانية والقضايا الأخرى ذات الصلة. وثمّن الحوثي في ختام اللقاء «المواقف الإنسانية والحكيمة للسلطنة قيادةً وشعباً».

وأرجع مراقبون سرّية المباحثات الجارية بين الوفد العُماني و«أنصار الله» إلى طبيعتها وتوقيتها، اللذين يتطلبان التكتّم على نتائجها، حتى يتم التوصّل إلى اتفاق. وبحسب هؤلاء، سبق للجانب العُماني أن التقى وفد صنعاء المفاوض عدّة مرّات في مسقط الشهر الماضي، ولكن نتائج تلك اللقاءات ظلّت سرية، وهو ما يعكس حرص السلطنة على إنجاح مساعيها. وإزاء الجهود المبذولة، توقّع وزير الخارجية اليمني الأسبق، أبو بكر القربي، نجاح المساعي العُمانية في إحداث اختراق في جدار الأزمة اليمنية، معتبراً، في تغريدة، أن «زيارة الوفد العُماني لصنعاء تحمل ثلاث رسائل: أولاها الاعتراف بدبلوماسية عُمان الرصينة، وثانيتها أن عُمان لا تتحرّك إلّا إذا رأت أن أطراف الصراع جاهزون للحلّ، وثالثتها أن التدخل الأممي جادّ في وقف الحرب ولن يقبل العرقلة».

يبدو أن المباحثات الجارية في العاصمة صنعاء حقّقت تقدّماً كبيراً في مسار الملف الإنساني (أ ف ب)

> التقى الوفد العُماني، عبر دائرة تلفزيونية، زعيم حركة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي

وبالتزامن مع استمرار المباحثات العمانية في صنعاء، واصل وزير خارجية هادي، أحمد عوض بن مبارك، زيارته لسلطنة عمان، التي بدأها مطلع الأسبوع الجاري بضوء أخضر سعودي، حيث التقى، أمس، وزير الديوان السلطاني، وناقش معه جهود الدفع بالتسوية السياسية. وقال بن مبارك إن زيارته تأتي في إطار دعم الجهود العُمانية لإحلال السلام، مشيراً إلى أنه سلّم رسالة خطية من هادي إلى السلطان هيثم بن طارق. من جانبها، توقّعت صحيفة عُمان الرسمية حدوث انفراجه وشيكة في اليمن. وذكرت صحيفة «العمانية»، في مقالتها الافتتاحية، أن الأيام المقبلة حبلى بالكثير من المفاجآت التي قد تنهي معاناة الشعب اليمني. وأوضحت الصحيفة أن الملفّ الإنساني، بما فيه السماح بدخول المساعدات عبر ميناء الحديدة لنحو 80% من السكان المحاصرين، يُعدُّ على رأس أجندة الحراك العُماني، كما أكدت وجود توافق إقليمي ودولي على ضرورة إنهاء الحرب على اليمن ضمن متغيّرات ستشهدها المنطقة خلال الأشهر المقبلة.

وعلى رغم الأجواء الإيجابية، شنّت الطائرات الحربية السعودية، خلال الساعات الـ48 الماضية، سلسلة غارات تجاوزت الـ40، استهدفت خمس محافظات يمنية، هي: مأرب والجوف وحجة والحديدة وصعدة. وكنتيجة لعدم ربط الوفد العُماني الملفّ الإنساني بالملف العسكري، وتركيزه على تفكيك الملفات، كما تراه السلطنة مناسباً، وليس استناداً إلى المطالب الأميركية والسعودية، فإن الوفد لم يلجّ على صنعاء بوقف هجومها على مأرب، لكون تلك الحلول جزئية، وسبق لصنعاء أن رفضتها خلال الزيارة الأخيرة للمبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، الأسبوع الماضي. لذلك، تعمّدت حكومة هادي وميليشيات «الإصلاح» إثارة الرأي العام المحلي والدولي بقضيّة قصف طاول القاعدة الإدارية لقوات هادي وميليشيات «الإصلاح» في حيّ الروضة الواقع في نطاقه عدد من المعسكرات، وأدّى إلى مقتل أكثر من 20 مدنياً.

تقرير

آخر ضحايا «الكاوبوي»... أليكس صعب ينتظر الترحيل

لا يزال الدبلوماسي الفنزويلي، أليكس صعب، الذي اعتُقل على يد سلطات الراس الأخضر، العام الماضي، بتهمة تبييض الأموال لمصلحة الحكومة الفنزويلية، ممتثلاً لدى الارخبيل في ظروف قاسية، تتدهور في ظلّها حالته الصحّية بفعل إصابته بمرض السرطان ورفْض سجّانيه تأمين العلاج له. ويُعتقد أن صعب تعرّض للتعذيب على يد محقّقين اميركيين لإرادتهم انتزاع اعترافات منه، تمهيداً لتسلُّمه من جانب سلطات كابو فيردي ومحاكمته في الولايات المتحدة، فيما يغيب أيّ ذكر للائحة اتّهام ضدّ الرجل - أو القانون الذي سيُحاكم بموجبه -. باستثناء ما يأتي على لسانها بتبييض الأموال وورود اسمه ضمن «أوراق بنما»، وهي حجّة لا صلة لها على ما يظهر برغبة أميركا في استدراجه إلى اراضيها، بالقوّة

لندن - **سعيد محمد**

في 12 حزيران 2020، كان أليكس صعب، الدبلوماسي الفنزويلي وممثّل بلاده لدى «منظّمة الاتحاد الأفريقي»، على متن طائرة توقّفت للتزوّد بالوقود في الرأس الأخضر (كابو فيردي) - جمهورية مكوّنة من عشر جزر بركانية في المحيط الأطلسي قبالة سواحل أفريقيا الغربية (موريتانيا والسنغال)، لا يتجاوز عدد سكّانها نصف مليون نسمة - عندما اقتحمت قوة خاصة تابعة لسلطات الأرخبيل، الطائرة، واعتقلته، غير آبهةٍ بحصانته الدبلوماسية التي يوفّرها القانون الدولي. ومن هناك، جرى نقله إلى مكان مجهول حيث خضع للتحقيق على يد محقّقين لم يُكشف عن هويّاتهم، على رغم الاعتقاد السائد بأنهم أميركيون. وقد عُلم في ما بعد أن صعب اعتُقل من قِبَل سلطات كابو فيردي، بناءً على أمر أميركي، إذ تتّهمه الولايات المتحدة باستغلال منصبه لتسهيل عمليات «تبييض أموال» غير مشروعة.

ولم يسبق لصعب أن عمل أو عاش أو زار الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كما لم يشارك في أيّ صفقات شملت التعامل مع جهات أميركية. ومع ذلك، طاولته العقوبات الأميركية لدوره الدبلوماسي في شراء الإمدادات الأساسية للشعب الفنزويلي المحاصَر، ومشاركته في بناء مساكن داخل بلاده للفنزويليين ذوي الدخول المحدودة، وهو العمل الذي أدرجته واشنطن في إطار «غسيل الأموال». وفي آذار الماضي، وبعد تحقيق دام ثلاث سنوات، لم يعثر المدّعون العامون السويسريون على أيّ دليل يدعم اتهام صعب بغسل الأموال. وهذا يجعل من اختطاف الرجل واحتجازه والإساءة إليه، من قِبَل طرف ثالث قرّر عمداً إهمال حصانته الدبلوماسية وتجاهُل وضعه الصحي المتردّي، فيما امتنع عن التواصل مع الحكومة الفنزويلية، انتهاكاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية المنظّمة لعمل الدبلوماسيين، بما فيها «اتفاقية جنيف».

وإذا تمكّنت الحكومة الأميركية من فرض إرادتها على حكومة كابو فيردي، واستطاعت تسلُّم صعب، سيمثّل ذلك تذكيراً مخيفاً بالبرنامج الأميركي السيّئ السمعة، والمستمرّ منذ عام 2001، والذي يفرض على كثير من الدول الخاضعة لنفوذ واشنطن تسليمَ مطلوبين لم تُوجَّه إليهم أيّ اتهامات قانونية، بل نُقلوا - سواء من بلدهم أو من بلد ثالث - بصفة سرّية، وجرى احتجازهم في معسكرات اعتقال سرّية تديرها الاستخبارات الأميركية في غير بلد (الأردن، بولندا، مصر... إضافة إلى معتقل غوانتنامو)، وتعرّضوا لمعاملة غير لائقة بالبشر بعد إخضاعهم للتعذيب، وهو ما يُعدُّ استخفافاً صلفاً بالقانون الدولي أو بمبادئ حقوق الإنسان. وكان مَن ينجو من هؤلاء المخطوفين من الموت تحت التعذيب، يظلّ عادة محتجزاً لسنوات من دون محاكمة.

> يبدو أن التحضيرات مستمرة في الأرخبيل لاستكمال عملية تسليم صعب إلى الولايات المتحدة

ولا شكّ في أن تواطؤ دول كثيرة مع الولايات المتحدة، بشجّع الأخيرة على الاستمرار في اتباع نهج «الكاوبوي» المتفلّت هذا، واختطاف أيّ كان واتهامه من دون أدلة أو إجراءات قضائية. ولدى اعتقاله، كان صعب ينتقل في إطار مهمّة إنسانية أخذته إلى إيران سعياً إلى ترتيب شحنات طارئة من المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الأساسية للشعب الفنزويلي في ظلّ الحصار الأميركي الذي يقاسيه. وتبذل الولايات المتحدة جهداً استثنائياً لإعاقة التبادل التجاري بين فنزويلا ودول العالم، إذ تستهدف خصوصاً برنامجاً حكومياً لتوصيل الأغذية مباشرة من منزل إلى منزل، يسمّى «برنامج CLAP»، وهو ما تسبّب بحرمان ملايين الفنزويليين من الغذاء.

وبحسب التقارير الصحافية وجهات قانونية وحقوقية محايدة كما مصادر في الحكومة الفنزويلية، فإن صعب محتجز، منذ اعتقاله قبل عام تقريباً، في عزلة تامة وظلام دامس، فيما تمتنع سلطات الراس الأخضر عن تقديم أيّ شكل من أشكال العلاج له، حتى إنها رفضت زيارة طبّية كان يعتزم القيام بها بروفيسور بريطاني مختصّ بالأورام. كما رفضت حكومة كابو فيردي، العضو في «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» (الإيكواس)، حكماً من محكمة العدل التابعة للمجموعة بالإفراج الفوري عنه وإلغاء طلب تسليمه إلى الجانب الأميركي (صدر في 15 آذار الماضي). ويبدو أن التحضيرات مستمرّة في الأرخبيل لاستكمال عملية التسليم، التي إن حصلت، فستكون بمثابة إهانة لدول «الاتحاد الأفريقي»، التي لا يزال صعب مكلّفاً رسمياً بالعلاقات الفنزويلية معها.

مصر

انقلاب جديد يُعلَن تدريجياً في الإعلام المصري، عنوانه محاولة إصلاح الأخطاء التي خلّفتها سياسة الصوت الواحد، بضخّ مزيد من الأموال، ولو من دون عائد. وعلى رغم أن ثمّة بوادر انفراجة تحاول المخابرات إظهارها باحتواء الغاضبين والمنبوذين خلال الأعوام الماضية، لكن سياسة الاحتواء وحدها لم تعد كافية للتعامل مع الكوارث التي خلفتها سنوات الاحتكار الخمس الفائتة، فيما يتواصل نزيف الأموال وتوريث الأبناء

المخابرات تجدّد انقلاباتها الإعلامية: داوِني بالتي كانت هي الداء...

القاهرة - **رمزي باشا**

لم تكن التغييرات المُعلَنة في قيادات «المجموعة المتحدة للخدمات الإعلامية»، التي تمتلكها المخابرات العامة المصرية، سوى جزء من مشهد يجري إعداده للعام المقبل، مرتبط بتصعيد شباب «البرنامج الرئاسي» وغيرهم من القيادات الشابة التي تبنّتها المخابرات وعملت على تصديرها. وتبدو مهمّة القيادات الحالية واضحة ومحدّدة: تصحيح الأوضاع، والاستعداد للموسم الرمضاني المقبل، وتقديم أعمال تتناسب مع طبيعة المرحلة، خاصة في ظلّ ضعف العائدات، فضلاً عن تقييم جميع أوجه الصرف والإنفاق، والتعاون مع قيادات جديدة يجري تعيينها بينها أشخاص تمّ إقصاؤهم منذ سنوات أو عملوا في الظلّ.

وعلى رغم مرور نحو شهرين على زيادة رواتب بعض العاملين، لا تزال هذه الزيادات تثير غضباً لدى كثيرين بسبب تفاوتها، علماً بأن بعض مَن سيجري استبعادهم زادت رواتبهم بنسب تفوق 30%. وعليه، سيُراجع بعض تلك الاختلالات غير المبرّرة المستشار القانوني محمد سمير، الموجود بالفعل في المجموعة منذ سنوات، والمكلّف بمراجعة العقود. ومن خلال المراجعات المالية، برز التفاوت الرهيب في الأجور حتى بين المذيعات أنفسهم؛ فمن بين الملاحظات التي وردت في تقرير أعدّته المراجعة المالية، حصول المذيعة خلود زهران التي سبق أن قدّمت جلسات «اسأل الرئيس» على راتب يزيد على 80 ألف جنيه، وهو أعلى ممّا تناله زملاؤها الذين يعملون ساعات أطول، كما يبلغ راتبها ضعف متوسّط الأجور على رغم عملها ستّ ساعات فقط أسبوعياً في برنامج صباحي محدود المشاهدة، إلى جانب رصد زيادة في رواتب بعض العاملين في إدارات محدّدة دون غيرهم. ويعود التدقيق المالي، في جزء منه، إلى شكاوى متفرّقة وصلت جميع العاملين في المجموعة، بمَن فيهم القيادات، من شخصيات استقالت أو أُجبرت على الاستقالة. ومن المفترض أن تكون هناك مراجعة أيضاً لمواقف الخارجين والوافدين في الأشهر الستّة الأخيرة وزيادات الرواتب، عبر رئيس مجلس الإدارة حسن عبد الله، وعضو المجلس أشرف سالمان، وهما المعنيّان بالجانب المالي.

> آثار الزيادات الأخيرة في الرواتب جدلاً كبيراً بسبب التفاوت الرهيب فيها

(أ ف ب)

وبالعودة إلى المهمّة الانتقالية التي يقودها عبد الله وسالمان مالياً، يبدو أن شباب «الرئاسي» الذين يتلقّون تدريبات مكثّفة حالياً، هم أنفسهم الذين سيتمّ اختيارهم في الصف الثاني، على أن تُستبدل قيادات الإعلام التي عملت مع الأنظمة السابقة بشخصيات أخرى أصغر في العمر وعلى نحو تدريجي، والشرط أن يكون ولاؤها الأساسي للمخابرات. أمّا الموعد المقترح لهذه التغييرات فهو صيف 2022، بعد الانتهاء من إغلاق عدد من الملفّات المفتوحة، مع توقّعات باستعادة أموال أخرى والتدقيق في ملفّات ستضمن ترشيد النفقات والتقليل من الهدر المالي، حتى مع التوسّع المتوقّع في الإنتاج خلال الشهور المقبلة. ووفق المصادر، من المقرّر إعادة هيكلة النفقات لاستيعاب عدد أكبر من العاملين مقابل ميزانيات أقلّ. وما تريده المخابرات من «المتحدة» أن تكون المجموعة بديلاً من مؤسسات الإعلام التقليدي التي بدورها سيجري العمل على التخلّص منها، سواء الإصدارات المطبوعة التي ستتحوّل إلى إلكترونية مع الاستمرار في وقف التعيينات فيها، أو حتى «ماسبيرو» الذي يتواصل التراجع في دوره مع خروج أعداد كبيرة من العاملين فيه من دون تعيين بدلاء لهم. وستكون «المتحدة»، التي أخذت على عاتقها إنشاء صندوق لرعاية العاملين في المجال الإعلامي، الجهة المسؤولة مستقبلاً عن توظيف الصحافيين والإعلاميين في مصر، في احتكار تجري صياغته بصورة مناسبة لتقديمه إلى الرأي العام.

«DMC» تجترّ الفشل

في نهاية حكم محمد حسني مبارك، كانت المخابرات العامة تسعى إلى تثبيت حضورها في الإعلام. وقد تمثّلت بوّابة الدخول آنذاك، عبر التلفزيون الرسمي، بشاشات كبيرة جرى تجهيزها واستوديو عالمي نفّذته المخابرات التي لا يستطيع أحد أن يسأل أو يفتّش وراءها. في ذلك الوقت، أسند رئيس قطاع الأخبار، عبد اللطيف المناوي، تنفيذ الاستوديو ذي المعايير العالمية إلى المخابرات بالأمر المباشر، لتبدأ ما سُمّيت «خطّة تطوير» عرقلتها «ثورة يناير». بعد سنوات قليلة، أعادت المخابرات الكرّة، لكن عن طريق المنافسة بقناة إخبارية جديدة ضمن سلسلة قنواتها «dmc» التي أُنفقت عليها ملايين الجنيهات. استمرّ عمل المحطّة عامَيْن متتاليَيْن من دون أن تخرج للبثّ المباشر، قبل أن يُتّخذ قرار بأن تتحوّل إلى ماضٍ يجب التخلّص منه، وتنتقل معدّاتها إلى قناة «إكسترا نيوز»، من دون أن يُحاسَب أحد على ملايين الجنيهات التي أُنفقت على الرواتب والإيجار والمعدّات، من دون فائدة.

المصير نفسه يبدو أنه يتهدّد القناة الإقليمية الجديدة التي أُعلن الاستعداد لإطلاقها في الربع الأول من 2022، بعد تحضيرات سرّية منذ العام الماضي، وخاصة مع استحالة قدرة الأطقم الحالية، سواء في «إكسترا نيوز» أو في «dmc»، على إخراج القناة الجديدة إلى النور. والمطلوب من هذه القناة أن تكون قادرة على منافسة «الجزيرة» و«العربية»، ما أوجب اتفاقات مبدئية على وجود مكاتب لها في مواقع مهمّة حول العالم بين واشنطن وباريس وبرلين، إضافة إلى عواصم عربية. وقد بدأت عمليات التواصل لاستئجار مكاتب يمكن البثّ منها بإيجارات باهظة لم تعرفها أيّ من المؤسسات المصرية. ويجري التخطيط لإطلاق القناة بسرّية كاملة، كما تنقل مصادر، فيما يشرف على الترتيبات البيرت شفيق، وهو رئيس قناة «أون» والرئيس السابق لقناة «أون لايف» الإخبارية، والذي باتت المخابرات تعتمد عليه. وهو أوكل إلى نجله في باريس، كريم، اختيار بعض الشخصيات، بمَن فيهم زملاؤه في الجامعة أو الخرّيجون في الجامعة الأميركية في القاهرة، من أجل تدريبهم ليقدّموا قناة بمعايير عربية خاصة، ويعوّضوا عنصر نقص اللغة الذي لا يتوافر في معظم العاملين في المحطّات الإخبارية المصرية.

تقرير

بيعث إردوغان برسائل إيجابية إلى البيت الابيض منذ ان تبوأ بايدن منصب الرئيس (أ ف ب)

تعوّل أنقرة على نتائج القمّة المرتقبة بين الرئيسين التركي رجب طيب إردوغان، والاميركي جو بايدن - والتي تسيف قمة تُعقد بين هذا الاخير ونظيره الروسي فلاديمير بوتين -، لكسر الجمود الحاصل في العلاقة بين الطرفين. وازاء الرسائل الايجابية التي سعت تركيا الى إيصالها منذ ان تبوّأ بايدن سُدّة الرئاسة، رفعت الإدارة الوليدة من منسوب التوتّر مع نظيرتها "الاطلسية" باعترافها بالإبادة الارمينية، في موازاة إبدائها رغبةً في عقد لقاء بين زعيمَي البلدين "يفتح الباب امام علاقات جيدة". لكنّ الخلافات الكثيرة، والتي جلّت جانبًا منها زيارة ويندي شيرمان إلى أنقرة، لا تزال تضغط على العلاقات الثنائية، خصوصاً في ظلّ سعي الولايات المتحدة إلى حصر الخلاف بقضية صواريخ "إس-400"، ودعوتها تركيا إلى التخلّي عن الصفقة كونها تتجاوز الخطوط الحمر في العلاقة بين الشرق والغرب

تودّد تركي لإدارة بايدن
من «رابح - رابح» إلى «تنازل - تنازل»

محمد نور الدين

تدخُل السياسة الخارجية التركية، في شهر حزيران الجاري، محطّات مفصلية ستترك أثرها على المسار الذي ستسلكه البلاد لاحقاً. فبعد لقاء وزيري خارجية تركيا واليونان، مولود جاويش أوغلو ونيكوس ديندياس، في أثينا، يلتقي الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، نهاية هذا الشهر، زعماء التكتّل الأوروبي في جلسة "تقييم" لمجمل العلاقة بين الطرفين، والتي تُبدي تركيا إيجابية تجاهها في إطار إعادة رسم سياستها الخارجية. لكنّ الموعد الأهمّ بالنسبة إلى أنقرة، يبقى اللقاء المرتقب بين الرئيس التركي ونظيره الأميركي، جو بايدن، في بروكسل منتصف الشهر الجاري.

إزاء هذه التطورات، يتنفّس حزب "العدالة والتنمية" الصعداء. ذلك أن إردوغان، ومنذ وصول بايدن إلى الرئاسة، يُوجّه رسائل إيجابية إلى البيت الأبيض، لكنّ الرئيس الأميركي، وكما هو معروف، لم يبادر إلى الاتصال بنظيره التركي سوى مرّة واحدة عشية الـ24 من نيسان الماضي، ذكرى الإبادة الأرمينية، ليُبلغه، أولاً، اعترام الولايات المتحدة الاعتراف بحصول الإبادة؛ وليُطلعه، ثانياً، على رغبته في عقد لقاء ثنائي يجمع الزعيمَين في بروكسل لبحث كلّ الموضوعات. وما بين الرفض التركي لقرار الإدارة الأميركية الاعتراف بالإبادة، وعقد القمّة الثنائية، تميل الواقعية السياسية إلى احتضان الخيار الثاني، وتجاوز الأوّل. لذا، أعرب إردوغان عن أمله في أن "تفتح القمّة الباب أمام علاقات جَدِيدة".

مجرّد عقد اللقاء، لا يعني شيئاً لأحد. وعلى رغم أن البعض في تركيا يرى أن إردوغان بحاجة في هذه المرحلة إلى صورة مع بايدن ليقول إن العلاقات على ما يرام، إلّا أن تجاوز الشكليات لم يعد هدفاً في ذاته، خصوصاً أن الخلافات بين الجانبين تضغط على العلاقات الثنائية التي تنتظر حلولاً تُرضي الطرفين. فالغالب على العلاقات، راهناً، هو الشكّ المطلق. وليس أدلّ على ذلك من أن أوّل مَن قام بزيارة رسمية رفيعة المستوى لأنقرة، كانت نائبة وزير الخارجية، ويندي شيرمان، التي عكست تصريحاتها خلافاً عميقاً بين البلدين، إذ قالت إن "مسألة إس-400 خلقت مشكلة داخل حلف شمال الأطلسي. قدّمنا بدائل ويعرفون جيّداً ماذا يمكن أن يفعلوا. نأمل في أن نجد حلاً وسطاً. هذا ليس موضوعاً تقنياً صرفاً، وليس موضوعاً سياسياً صرفاً. تركيا تدرك ذلك، وتعرف الخطوات التي يجب أن تُقدم عليها. وقد تحادثنا كيف يمكن إطلاق هذه الخطوات وهذا سيكون قرار تركيا". مثل هذا التصريح العالي السقف لا يثير ارتياح أنقرة، بل هو يأتي في إطار الضغط عليها عشية قمّة إردوغان - بايدن.

في استعراض عناوين الخلافات بين أنقرة وواشنطن، يمكن، إضافة إلى صفقة "إس-400" الروسية لتركيا، ذكر الوضع في سوريا، الموقف من "وحدات حماية الشعب" الكردية، شرق المتوسط، ليبيا، قضية "بنك خلق"، تسهيل أنقرة تبادل الأموال مع طهران، مسألة فتح الله غولن، والاعتراف الأميركي بالإبادة الأرمينية. أمّا تكرار الحديث عن الحرّيات والديمقراطية والعنف ضدّ المرأة وحقوق الإنسان، فتعرف أميركا أن موقفها أضعف من أن تثيره عملياً في اللقاءات المغلقة. ويبيّن ما سبق أن مسألة صواريخ "إس-400" لا تزال تشكّل نقطة الخلاف الرئيسة، إذ تعتقد واشنطن

> **لا تزال مسألة صواريخ «إس-400» تشكّل نقطة الخلاف الرئيسة بين تركيا والولايات المتحدة**

أن أنقرة، بهذه الصفقة، إنما تتجاوز الخطوط الحمر في العلاقة بين الغرب والشرق، وفي علاقة عضو في "الناتو" مع دولة "معادية" هي روسيا.

على أن شدّ الحبال بين الطرفين تواصل بعد الزيارة التي قامت بها شيرمان. ففي الأوّل من حزيران، انتقد إردوغان، في لقاء تلفزيوني، عدم تسليم الولايات المتحدة تركيا طائرات "إف-35"، على رغم أن بلاده دفعت ثمن حصّتها في المشروع. وقال: "لسنا دولة قروية. نحن جمهورية تركيا. وإن أيّ محاولة لحشر دولة جمهورية تركيا بهذا الشكل، تجعلها تخسر أصدقاء مهمين. نحن معاً في حلف شمال الأطلسي. ونحن إحدى دول الأطلسي الخمس الأوائل". في مقابل هذه اللهجة، خاطب إردوغان بايدن، في اللقاء التلفزيوني نفسه، قائلاً: "لا نريد لهذه العلاقات أن تنتهي". وفي الإطار نفسه، جاء تصريح الناطق باسم "العدالة والتنمية"، عمر تشيليك، الذي قال: "نحن نريد تقييم العلاقات بين البلدين بإيجابية. فإذا وافقت الولايات المتحدة، يصبح حلّ كلّ الأمور سهلاً". في موازة ذلك، كان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، نائب إسطنبول عن حزب "العدالة والتنمية" عاكف تشاغاتاي كيليتش، يوصد أبواب الحوار بقوله: "مسألة إس-400 بالنسبة إلينا انتهت... علاقاتنا مع روسيا ليست بديلاً عن علاقتنا مع الولايات المتحدة، والعكس أيضاً صحيح"، إذ إن تركيا "لن تقوم بالمفاضلة بين خيارين"، على حدّ تعبيره.

في هذا الوقت، كانت وكالة "بلومبرغ" الأميركية "تستنتج" من تصريحات لوزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن أنقرة ستقوم بترحيل الخبراء الروس إلى بلادهم كحلّ لمسألة صواريخ "إس-400"، وأن هذه ستكون "رسالة إيجابية" إلى إدارة بايدن. لكنّ الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، كذّب هذه الأخبار، قائلاً إن "الخبراء الروس في تركيا يعودون إلى بلادهم بصورة منتظمة بعد أن يدرّبوا الأتراك على استخدام الصواريخ". وتتم العودة وفق ما هو مرسوم، ولا صحة قطعاً للكلام عن ترحيل للخبراء وما شابه". تقول صحيفة "جمهورييت" إنه لم يصدر، حتى الآن، أيّ نفي رسمي لما أوردته "بلومبرغ". وكان جاويش أوغلو قال تبعاً للوكالة: "الصواريخ أصبحت تحت إشرافنا مئة في المئة. لذلك، فإننا أرسلنا الكثير من الخبراء والتقنيين والمهندسين إلى روسيا للتدريب، ولن يبقى هنا أيّ خبير روسي". وترى الصحيفة أن الوكالة اختلط عليها الأمر بين ترحيل الخبراء الروس، وبين إرسال مهندسين وتقنيين أتراك إلى روسيا للتدريب. على رغم الرسائل المتناقضة التي تبعث بها تركيا إلى الولايات المتحدة، إلّا أن أنقرة تراهن أيضاً على مواقف من شأنها أن تسهم في تليين الموقف الأميركي، من مثل موقف تركيا المساند لأوكرانيا، والمؤيّد لبيعها، إلى جانب بولندا، طائرات مسيّرة من دون طيّار، وهو ما تعتبره روسيا عملاً عدائياً ضدّها. يضاف إلى ما سبق، أن النقاشات حول مصير "اتفاق مونترو" تصبّ في خدمة السياسات الأميركية.

تتّسع ساحات التقاطع والتعاون بين تركيا وروسيا، مُتجاوزةً مستواها التكتيكي، من البحر الأسود إلى القوقاز، ومن شرق المتوسط إلى الشرق الأوسط. لذا، من الصعوبة أن يعتقد إردوغان بأن تقديمه تنازلات للولايات المتحدة سيبقيه في السلطة من دون تداعيات على موقع تركيا في تلك الساحات. فأردوغان، يقول فهيم طاشتكين في صحيفة "غازيته دوار"، "ليس مفاوضاً جيّداً، لكنه مساوم صلب. ويضيف طاشتكين: "إردوغان الذي يحبّ عبارة رابح-رابح، قد يجد نفسه أمام عبارة تنازل-تنازل، أي أنا سأتنازل فتنازلوا أنتم. لكنّ لتنازل إردوغان حدوداً، فهناك مَن ينتظره على الكوع ليس من جانب المعارضة التركية، بل من شريكه دولت باهتشلي. وسيف ديموقليس ليس واحداً بل أكثر من سيف"، يتابع طاشتكين. وفي جميع الأحوال، فإن قمة "الأطلسي" في بروكسل ستبقى قاعدة وفرصة لتركيا والولايات المتحدة لإنقاذ علاقاتهما المتوتّرة، خصوصاً أنها تسبق بيوم قمة بايدن - فلاديمير بوتين. ونظراً إلى ارتفاع منسوب الخلافات، فإن أوساط إردوغان تعتقد بأن الخلافات لن تذهب أبعد من ذلك، وبالتالي تبقى الفرصة قائمة لبدء تصحيح العلاقات.

أنقرة تراضي باريس أيضاً

في سياق تكثيف تحرُّكاتها تجاه حلفائها الغربيين والإقليميين منذ بداية العام الجاري، تشتغل تركيا، منذ بعض الوقت، على "تطبيع" علاقاتها مع فرنسا بعد أشهر من التوتّر الذي ساد العلاقات بين البلدين. وفي ضوء هذه التحرُّكات، يصل

وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إلى باريس، في أوّل زيارة يقوم بها مسؤول تركي رفيع المستوى إلى فرنسا منذ أشهر. وأعلنت وزارة الخارجية التركية، في بيان، أن جاويش أوغلو سيلتقي، خلال زيارته الأحد والإثنين المقبلَين، نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، لبحث «العلاقات الثنائية، وكذلك بين تركيا والاتحاد الأوروبي» والقضايا «الإقليمية والدولية». وتأتي هذه الزيارة في وقت تسعى فيه أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع باريس بعد أشهر من التوتّر بين البلدين حول عدد من القضايا، من مثل ليبيا وسوريا وشرق المتوسط، ومهاجمة باريس لـ«النفوذ التركي على الإسلام» في فرنسا. وكان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، شكّك، في تشرين الأول الماضي، في «الصحة العقلية» لنظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، متهماً إيّاه بـ«معاداة الإسلام» على خلفية خطابه ضدّ «الانفصالية الإسلامية» في فرنسا.

(الأخبار، أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ينعى إليكم آل مرجان وآل الحسن وآل الجزائري وآل رضا وآل الحسيني وآل خليل وآل البراك وآل الصادق المغفور له بإذن الله

عميد آل مرجان

المرحـــوم

الحاج عبد الجليل عبد الرزاق مرجان

زوجته: الحاجة السيدة هيام محمد الحسن

أولاده: يحي زوجته فرح مرجان، يوسف زوجته دانيا الصادق

بناته: رفيف زوجة الدكتور علي خليل، المرحومة الحاجة زينب زوجة نائل البراك وهالة

انتقل إلى رحمته تعالى يوم الأحد ٢٠٢١/٦/٦ الموافق له ٢٥/ شوال ١٤٤٢ هـ

يُنقل جثمانه الطاهر إلى النجف الأشرف يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٢١/٦/٩ الموافق له ٢٨ شوال ١٤٤٢ هـ

وبسبب الظروف الصحية السائدة حالياً تُقبل التعازي عبر الإتصال بالأرقام التالية:

إبنته رفيق: ٠٣/٣٠٤٧٠٠ - ولده يحي: ٠٣/٠٤١٧٠٠

ولده يوسف: ٠٠٩٧١٥٠٤٤١٢١٧ - ابنته هالة: ٠٠٩٧١٥٠٦٣٦٦٤٠٥

إنا لله وإنا إليه راجعون

www.al-akhbar.com
الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن محكمة النبطية المدنية/ مستعجل

غرفة الرئيس أحمد مزهر

يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليها نظمية مصطفى موسى آخر مقام معروف لها حوميّ التحتا والمجهولة محل الإقامة الحضور اليه لاستلام أوراق الدعوى والمسجلة تحت رقم 2021/597 من المدعي نبيه محمد يحي حمدان بموضوع إزالة تعدي وعليك إتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة ما لم تكوني ممثلة بمحام يُعد مكتبه مقاماً مختاراً وإلا جاز إبلاغك بقية الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونية من تاريخ النشر.

رئيس القلم

محمد عاصي

.....

إعلان تلزيم

تأمين خدمة الوصل اللاسلكي لبعض المكاتب الجمركية

بطريقة استدراج العروض

في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه التاسع والعشرين من شهر حزيران من العام الفين وواحد وعشرين، تُجرى مديرية الجمارك العامة في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح – بناية البنك العربي – الطابق السابع – مكتب المراقب أول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم خدمة الوصل اللاسلكي لبعض المكاتب الجمركية.

قيمة التأمين المؤقت: /3,000,000/ل.ل. (فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية).

تُقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مديرية الجمارك العامة – دائرة الشؤون المالية.

يجب أن تصل العروض إلى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

بيروت في 2021/6/2

مدير الجمارك العام بالإنابة

ريمون الخوري

التكليف 435

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء إطارات بقياسات مختلفة لزوم آليات المؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1171 تاريخ 2021/4/6، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/6/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 30ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض بالبد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/6/2

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 433

.....

إعلان

عن مناقصة عمومية لتلزيم تقديم عبوات حبر خلال العام 2021

يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت شارع بغداد – كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه 2021/07/08 مناقصة عمومية بطريقة الظروف المختوم لتلزيم تقديم عبوات حبر خلال العام 2021.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الادارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.

ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلم باليد الى بريد المديرية الادارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء المناقصة.

بيروت في 1 حزيران 2021

المدير العام

د. محمد كركي

لتبديل المرحلات القديمة نوع Sepam 2000، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/172 تاريخ 2021/1/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/7/2 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/6/2

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 431

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مرحلات حماية لزوم صيانة خلايا التوتر المتوسط في محطات التحويل الرئيسية، وذلك

التكليف 436

.....

إعلان تلزيم

تجري الجامعة اللبنانية اعادة مناقصة عامة لتلزيم اعمال التشغيل والصيانة لزوم مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية – الحدث على اساس سعر يقدمه العارض وذلك في الادارة المركزية – المبنى الزجاجي المتحف.

يوم الخميس بتاريخ 2021/6/17 الساعة 11:00

تقدم العروض للاشتراك في المناقصة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من دائرة اللوازم في الادارة المركزية - المتحف.

تقدم طلبات الاشتراك إلى قلم الدائرة الإدارية المشتركة في الإدارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المناقصة.

بيروت في 3 - حزيران 2021

رئيس الجامعة اللبنانية

فؤاد أيوب

التكليف 440

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلب فادي خليل العزي أحد ورثة خليل مسعود العزي سند ملكية بدل ضائع عن حصة مورثه في العقار 76 الرميلة.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربيه

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت دانيا ابوظهر لمورثها محمد سليم اديب ابوظهر سندات بدل ضائع للأقسام 1 - 6 - 12 و13 للعقار 265 مدينة صيدا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي طلبت المحامية رولا المعلوف سند تمليك بدل ضائع بحصة موكلها «نقولا ميشال فاخوري» في العقار 328 مشغرة.

للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوماً

أمين السجل العقاري

ربى حسن الدغيدي

ستريمينغ

من الفيلم

«أوسلو»: كاريكاتور هوليوودي عن النزوة العرفاتيّة

من الصعب مشاهدة النسخة السينمائية من مسرحيّة «أوسلو» للسيناريست الأميركي جيه تي روجرز من دون الشعور بالسخرية القاتمة من أنّ هذا المعمار الكاريكاتوري لقناة المفاوضات (السريّة) والخطابيّة الهوليوودية الساذجة بشأن تسويق وهم «السّلام»، انتهيا إلى المأساة التاريخيّة المسماة بالسّلطة (الوطنيّة) الفلسطينيّة. لكن مصاعب الفيلم (2021 ـ ساعة و58 دقيقة) لا تتوقف عند الحصاد التاريخيّ المُخجل لكل نهج أوسلو (وأبطاله). فالعمل مهلهل من الناحية الفنيّة المحضة، والمعالجة فيه منحازة سياسياً وشكليّاً، تماماً كما يُتوقّع من كل عمل هوليوودي يتعلّق بالصراع العربي ـ العبري. ويفشل تماماً في الخروج من أجواء الغرفة المسرحيّة الخانقة التي قُدّمت أول مرّة في برودواي عام 2016. هذا ما يجعله في المحصّلة فيلماً عديم القيمة

سعيد محمد

سوّقت ماكينة البروباغندا البرجوازيّة الغربيّة الترتيبات الاستسلاميّة التي قام بها منفرداً ياسر عرفات وأزلامه مع الجانب الإسرائيلي في أوسلو 1993 بوصفها إنجازاً تاريخيّاً للإدارة الأميركيّة وسلاماً للشّجعان. وسارعت الأكاديميّة السويديّة إلى تتويج الموقعين عليه (عرفات ورابين) بجائزتها الشهيرة، «نوبل للسلام» التي مُنحت على سبيل المفارقة الفلسفيّة أيضاً لأمثال أنور السّادات وباراك أوباما. نعرف بالطبع الآن النتائج الكارثيّة لتلك الترتيبات والتشوّهات التي لحقت بقضيّة شعب فلسطين من ورائها. لكن تفاصيل أوسلو بقيّت دائماً مخفية بعناية خلف ستار سميك من السريّة سواء لناحية جذور علاقات عرفات وفريقه بأطراف إسرائيليّة وأميركيّة منذ وقت مبكّر، قبل إطلاق القناة السريّة، أو طبيعة ما تم التوقيع عليه بالفعل في أوسلو بما في ذلك «البنود السريّة». ولغاية اليوم، يظلّلها مناخ أشبه بعلاقة خيانيّة آثمة خارج الزواج، فيما كان الأميركيون يواصلون وقتها مسرحيّة المفاوضات العلنيّة الرسميّة المتعدّدة الأطراف في واشنطن حيث لعب الفريق الفلسطينيّ المفاوض - الآتي من الأرض المحتلة بالتوافق مع منظمة التحرير الفلسطينية - وحده دور الزّوج المخدوع.

هذا التّناقض/ البرادوكس بين الشّهرة الفائقة للحدث الأوسلويّ مقابل سريّته المُطلقة خلقت فضاءً ممكناً للخيال الدرامي بأن يحلّق في أجوائه مع محاذير أبديّة بتهمة الانحياز المسبق ربطاً بخلفيّة صاحب الخيال، يهوديّاً/ إسرائيلياً كان أو فلسطينيّاً/ عربيّاً. روجرز – وهو سيناريست أميركيّ قليل الخبرة عديم الإبداع - اكتشف هذا التّناقض، وقرّر أن يقتحم سوق الدّراما العالميّة بعمل مسرحي يسجّل أوسلو - لا أقل – بكل ما تحمله تلك اللحظة من إمكانات الكوميديا والتّراجيديا معاً. المسرحيّة التي قدّمها بالفعل في 2016 كانت مخيّبة للآمال، رغم حصولها على جائزة لأسباب سياسيّة من دون شك: مجرّد صدى تجاري الطابع للسرديّة الرسميّة التي تمّ تسويقها من قبل الأطراف المتورطة، ورؤية مبسترة لم تخرج قيد أنملة عن الصيغة الهوليووديّة الشديدة التّسطيح لكل ما يتعلّق بصورة الصراع العبري الفلسطيني، وفرصة ضائعة بجدارة لتناول فلسفي معمّق سواء لخلفيّة الحدث أو تناقضه الداخلي أو حتى لنتائجه.

ومع ذلك، فإن HBO التي تحاول مجاراة نتفليكس في إنتاج أعمال تخاطب جمهوراً عالميّاً لا أميركياً فحسب، وقّعت عقداً مع روجرز لتحويل المسرحيّة إلى فيلم سينمائيّ عهدت بإخراجه إلى بارتليت شير. وكلّفت المخرج الصهيونيّ المعروف ستيفن سبيلبيرغ - بحكم معرفته المفترضة بأبعاد الصراع – بأن يشترك في الإشراف على إنتاجه، واستدعت وجوهاً معروفة لتقديم الأدوار الرئيسيّة فيه.

وبحسب الشريط (119 د)، فإن الزّوجين النرويجيين منى جول (روث ويلسون)، الدبلوماسية في وزارة خارجية بلادها، وتيري رود لارسن (أندرو سكوت)، عالم الاجتماع ومدير مركز أبحاث مؤسسة «فافو» . وبعد زيارة عاصفة لهما إلى قطاع غزّة الملتهب ـ أصيبا بما يشبه اللّوثة الدينيّة وقرّرا في كانون الأول (ديسمبر) 1992 إطلاق حملة لفتح الباب أمام محادثات مباشرة إسرائيليّة – فلسطينيّة على أرض محايدة وتحت غطاء من السريّة، بعدما فشلت المفاوضات العلنيّة التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام واستمرّت لعامين (1992 – 1993) في تحقيق أيّ تقدم يذكر. هذه اللّوثة شبه الدينية المزعومة أربكت حبكة الفيلم منذ البداية إلى النهاية، وعجزت عن تقديم تبرير (مقنع) للنضال الذي لا يكل من قبل الزوجين سواء لإطلاق المفاوضات بداية أو لضمان استمراريتها تالياً.

وبعد تمنّع (غير مقنع) من الطرفَين الإسرائيلي والعرفاتي، ومناورات حول الشكليّات ومستوى التمثيل ولقاءات تحضيريّة، متّسمة بكثير من الإسفاف الفني، يلتقي المفاوضون

> حاول السيناريو شخصنة الحدث الأوسلويّ وفصله عن السياق السياسيّ/ التاريخيّ

(عن منظّمة التحرير سليم ضوّ في دور أحمد قريع، مدير ماليّة عرفات، ووليد زعيتر في دور حسن عصفور، ضابط اتصال عرفات) في قصر تاريخيّ على أطراف العاصمة النرويجيّة أوسلو، ويخوضون جولات عدة من الجدل التفاوضي (غير المقنع)، والخطابيّات الفارغة (غير المقنعة) تفصلها محطات من السكر والعربدة وتناول الأطايب وتبادل القفشات، كما الادعاء بإجراء الاتصالات مع تونس (حيث مقر عرفات) وتل أبيب، بغرض التوصّل إلى توافق حول إعلان مبادئ ينظّم شيئاً هلاميّاً يعجز الفيلم عن توصيفه ويسمى اصطلاحاً بعمليّة «السّلام».

الشريط – باستثناء مشاهد نادرة – هو مراوحة مقيتة تثير الملل بين جلسات الجدل (التفاوضي) والسهرات تلك بما تضمنته من خطابات الطرفين العنجهيّة وحبيسين أبداً في الغرف المغلقة الفارغة فكأننا نشاهد عملاً مسرحيّاً حدوده الخشبة، برغم كل وعود المكان الأوسلوي الخلّاب التي لم يستفد منها العمل مطلقاً.

السيناريو المُختَنق انعكس على أداء الممثلين – من دون استثناء - وطريقة تعبيرهم وادعاءاتهم بالظّهور في موقع الحنق أو التوتر، فجاء كثير التصنّع، وفشلوا كليّة في التّواصل مع المتلقي، وظلّوا طوال الساعتين سجناء شخصيّات تتلاقى داخل بُعدَين اثنين من دون أي عمق يذكر. أما النصّ، فمصاب بفقر دمّ ثقافيّ واجتماعيّ حاول روجرز تعويضه من خلال أكوام الكليشيهات والنكات المبتذلة التي أضافت مزيداً من الوهن إلى العمل، فيما لم تساعد الموسيقى التصويريّة الباهتة في إنقاذ الموقف أو حتى ملء الفراغات بين الجلسات.

إخفاق السيناريو الأكبر وافتقاده الفضائحيّ للمسؤوليّة، كان في محاولته شخصنة الحدث الأوسلويّ وفصله عن السياق السياسي/ التاريخي الذي لا يمكن بأي حال إغفاله عن عمل مرتبط بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني حتى النّخاع كهذا، ومن ثمّ ميل الفيلم التلقائيّ – كما المعتاد في الثقافة الأميركية - إلى تلميع الشخصيات الإسرائيليّة وتبييض مواقفها وأنسنتها مقابل انفعاليّة الشخصيّات الفلسطينيّة وسخافتها وفجاجتها، وتقديم الأوروبيّ الأبيض بوصفه العقلاني والمتجرّد والمنقذ للجميع من الضلال في متاهة المواجهة الدائمة في الشرق الأوسط، مع تتفيه القضية الوطنيّة للشعب الفلسطيني إلى مستوى التوصلّ إلى حلّ سحري لـ 100 عام من الصراع واكتشاف المفاوضين الفلسطيني والإسرائيلي أنّ ابنتيهما تحملان ذات الاسم (مايا). ولذلك فإن الصورة التي يطرحها الفيلم تبدو غريبة ومنحازة ومحدودة للغاية ومتخمة بالثقوب والنقاط العمياء وغير قادرة على إرضاء أيّ نوع من المشاهدين. فالملمّون بالقضيّة الفلسطينيّة – عرباً وإسرائيليين – سيجدون سريعاً أن الفيلم كاريكاتور لا يشبه حقيقة أوسلو ورجالها بشيء، والمشاهد المستجدّ على صراعات المنطقة لن يفهم مطلقاً موضع مفاوضات أوسلو من التاريخ أو الحاضر، فيما المهتمّ بكفاءة العمل السينمائي كفنّ محض سيجد أنّه يودّ لو ينتهي الفيلم سريعاً بعد أوّل عشر دقائق.

فيلم «أوسلو» الشديد الانحياز للطرف الإسرائيلي، يقدّم صورة ساذجة طفوليّة عن عمليّة التفاوض، وسرديّته مفتقدة إلى أدنى مكونات التشويق الدرامي، وشخصيّاته مجوّفة مفتقدة للعمق، وأداء ممثليه يراوح بين التصنّع والافتعال، ولغته منقولة حرفيّاً من سجلّ للكليشيهات، وموسيقاه باهتة وغير ذات صلة. مع ذلك كله، تتبقى له فضيلة واحدة وحيدة: توقيته العبقريّ في هذه اللّحظة المفصلية من الصراع. إنّه تذكير سوداوي بجذور الحالة الخيانيّة التي أنتجت سرطان التنسيق الأمنيّ المسمى «السُّلطة» وكبّلت نضال الشعب الفلسطيني. لقد دفعنا غالياً ثمن النزوة العرفاتيّة ذات أوسلو. وسنستمر في الدّفع في المدى المنظور، ولم ينجح روجرز - ولن ينجح غيره - في إصلاح صورة ما قد أفسده «الختيار» (اسم التحبّب الذي كان بعضهم يطلقه على الرّاحل عرفات).

Oslo على HBO

الفلسطينيون يشربون ويدخّنون ... والإسرائيليون من نسل الملائكة!

مصطفى شلش

«أوسلو»، فيلم HBO الجديد حول مفاوضات القناة الخلفية بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أدت إلى توقيع «اتفاقيات أوسلو للسلام» في 13 أيلول (سبتمبر) عام 1993، يُعرض الفيلم في وقت بلغت فيه التوترات ذروتها في الشرق الأوسط، في ظل العدوان الإسرائيلي على غزة منذ أسابيع. يُجادل الفيلم بأن الاختلافات الدينية والثقافية والسياسية لن يتم تجاوزها أبداً إذا لم يتمكن الخصوم من إيجاد طريقة لإجراء حوار بنّاء.

تدور الحبكة الدرامية حول مساواة شاب ببندقية آلية (إسرائيلي) بشاب يحمل حجرة صغيرة (فلسطيني). يُقتل الفلسطيني بسهولة، لكن الرحمة النرويجية تقرر إيقاف هذا الجنون. كيف يتم ضرب جندي مدجج بأحدث الأسلحة بحجر، فهذا قد يجرح مشاعره على أقصى تقدير!

ذكريات الماضي المتقطعة لتجارب مراقبين لدى الأمم المتحدة في غزة التي مزقتها الحرب، تشكّل نقطة محورية. بصرياً، كل شيء بطيء وحالم، بألوان باهتة، مما يدل على صدمة البطلة التي تعيد سرد ما شاهدته في غزة، بينما ألهمها ما رأته من «الصراع» لاستخدام سلطتها في سلك الدبلوماسية النرويجية من أجل استمرار عملية «السلام». تركز ذكريات الماضي بشكل أساسي على وجهها المرعب. يريد الفيلم مِن مشاهديه أن يستثمروا شحنة العواطف في «شفاء» الجراح الشخصية للبطلة من خلال رؤية «السلام في الشرق الأوسط» من دون التركيز على أي حساب: المُحتَل أو الواقع تحت الاحتلال. فلا أحد يتحمل المسؤولية في هذه السردية، نحن أمام حقّين، يمكن التوفيق بينهما عبر وجبة سمك، وبسكويت «وافل»، والكثير من الكحول.

إنّها الاستعارة الطبيعية لقصة مماثلة، حيث يجتمع رجال مخمورون في غرفة واحدة لتبادل النُكات، ويجدون مبدئياً علاقة حميمة مع أعداء محتملين. إننا أمام فلسطينيين لديهم فعلياً رغبة في مقايضة شرعية احتلال مقابل تمويل لدفع فواتير الكهرباء. هذا كافٍ لاجتياز المفاوضات الشاعرية المدججة بخطاب اليسار الإسرائيلي عن السلام وتبادل الورود حفاظاً على «دولة إسرائيل الديمقراطية».

في الزاوية الأخرى، نحن أمام مسؤولين ورجال إسرائيليين، ذوي تعليم عالٍ سياسي ودبلوماسي، يتّحلّون بِضبط نفس استثنائي وطيبة ورغبة مفرطة في الحياة، ونسيان الماضي، أي ماض؟ لا يجيب الفيلم، لكن في حين كان الإسرائيليون يقومون بصياغات قانونية صارمة لاتفاق مُلزم، كان الفلسطينيون، يشربون الخمر ويدخنون السجائر ويقدمون مقترحات اعتباطية سرعان ما يتنازلون عنها بعد مشهد تكرر أكثر مِن مرة لتمزيق المفاوضين الفلسطينيين مسودات التفاوض أو صفعهم الآخرين، سواء النرويجيين أو الإسرائيليين. وكان الطرف الأخير لا ينفعل إطلاقاً، فهم رجال مهذبون في بدلات رسمية، بينما النرويجيون لا يكذبون أبداً. يبدو أنهم مِن نسل ملائكة!

لم يفُت الفيلم التركيز على حُب الفلسطينيين المظاهر، حيث يظهر المسؤول الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) وهو يتساءل مستهجناً لعدم توفير موكب سيارات أثناء استقباله في النرويج للمرة الأولى. ثم في مشهد آخر يظهر استغرابه من تواضع غرفة إقامته، وهذا التركيز على تفاصيل بسيطة تسيء للوفد الفلسطيني، لا تقابله مشاهد تشير إلى أي صفات للوفد الإسرائيلي.

بالمثل، يشير الفيلم إلى دوافع مختلفة للطرفين مِن أجل السلام: يظهر المسؤول الإسرائيلي راغباً في وقف نزيف سمعة إسرائيل

> وصف إدوارد سعيد «أوسلو» بأنها «أداة للاستسلام، فرساي فلسطينية»

التي صارت تُتّهم بالنازية في أوروبا بينما هي تدافع عن أمنها، في حين أن المسؤول الفلسطيني مدفوع للسلام بعدما أدت السياسات الخاطئة التي اتبعتها منظمة التحرير، إبان حرب الخليج، وتأييد العراق في غزو الكويت، إلى هذا السلام.

يأتي توقيت عرض «أوسلو» في أعقاب اتفاقيات إبراهام لتطبيع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل، وبالتزامن مع حرب إسرائيلية على قطاع غزة، الذي كان محور مفاوضات في الفيلم لانسحاب إسرائيلي مقابل الاعتراف بشرعية دول الاحتلال. والفكرة مِن هذا كما يعبّر عنها الفيلم: «إذا كان بإمكاننا جميعاً أن نتواصل مع بعضنا البعض كأشخاص، فربما يمكننا إيجاد حلول لمشاكلنا.

فإذا تعرفت على طفولتك، فسأكون قادراً على رؤيتك كبشر». ربما عشرات الأطفال الفلسطينيين القتلى أخيراً في العدوان الإسرائيلي كان يجب أن يفتحوا مناقشة لتقديم أنفسهم لطيارين إسرائيليين. وقتها كانوا اكتسبوا صك البشرية وسُمح لهم بالحياة!

ربما كانت اتفاقيات أوسلو للسلام تاريخية، لكن ليست بالمعنى الإيجابي للكلمة. ويمكن هنا الاستناد إلى شهادة إدوارد سعيد (1935 ـ 2003)، الذي وصف «أوسلو» بأنها «أداة للاستسلام الفلسطيني، فرساي فلسطينية». يرى سعيد أن القيادة الفلسطينية، وللمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني الحديث، تنازلت لا عن حق تقرير المصير فقط، بل عن القدس وقضية اللاجئين. وقد ارجأت هذه الأمور مجتمعة إلى مفاوضات «المرحلة النهائية» غير محددة الشروط. وقد ظهر شيمون بيريز في لقطة في الفيلم وهو يوافق متكرماً على هذا التنازل مرتدياً روب النوم. والجدير بالذكر أنه كان مِن المُمكن اعتبار بيريز جزءاً مما يمكن تسميته باليسار الإسرائيلي، الذي يشهد رواجاً لسرديته حول السلام هذه الأيام، حيث بدأ بيريز بعضوية حزب «مباي»، ثم حزب «رافي» تحت قيادة دافيد بن غوريون، وأخيراً، حزب العمل الإسرائيلي وهو حزب يساري، تأسس عام 1930 من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي. ونشأت تحت مظلته منظمتا «الهاغاناه» و«البالماخ» اللتان كانتا نواة الجيش الإسرائيلي بعد قيام «دولة إسرائيل».

تضمنت موافقات بيريز بروب النوم، أثناء محادثة هاتفية مِن استوكهولم، قبول تقسيم الشعب الفلسطيني ـ الذي ناضلت قواه منذ عام 1948 من أجل الحفاظ على وحدته ـ إلى سكان الأراضي المحتلة، وهؤلاء يتم التعامل معهم داخل إطار عملية السلام، وإلى آخرين، وهم يمثلون حوالى 55 في المئة من الفلسطينيين آنذاك، تتجاهلهم «عملية السلام» هذه.

وقد دفعت التنازلات بإدوارد سعيد، الذي كتب «لقد كنت دوماً، ولا أزال، من المؤمنين بعدم إمكانية حلّ الصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، والصراع الفلسطيني-الصهيوني خصوصاً، حلاً عسكرياً محضاً. فأنا أؤمن، وبإخلاص، بمستقبل تتصالح فيه الشعوب والثقافات التي تبدو متنافرة الآن. وقد جعلت من هذا الإيمان والعمل على الاقتراب من تحقيقه شغلي الشاغل» إلى تقديم استقالته مِن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1991.

فقد كانت الشروط التي قبلتها القيادة الفلسطينية في أوسلو تقود إلى كارثة لا سلام. وعلى الرغم من أن سعيد قد أعطى صوته في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في الجزائر عام 1988، لصالح حل القضية على أساس وجود دولتين، إلا أنه أيقن أن مفاوضات أوسلو، وإصرار ياسر عرفات وحفنة من مستشاريه على رأسهم أحمد قريع، على قبول أي شيء تلقي به إسرائيل في طريقهم، حتى لا يفوتهم ركب «عملية السلام» أمرٌ سيهدر المكاسب التي حققتها الانتفاضة، آنذاك.

تنازلت قيادة منظمة التحرير عن الأهداف الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني كافة لصالح ما يُعرف بـ «الحل الانتقالي». خرج الفلسطينيون بلا اعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم، وبلا ضمان لسيادة مستقبلية، وبلا حقوق في التمثيل، وبلا ذكر حتى لأي تعويضات لهم من الدولة التي تسبّبت في تشريدهم وضياع حقوقهم، هذا في الوقت الذي حصلت فيه نفس هذه الدولة من ألمانيا على 40 مليار دولار أميركي تعويضاً عما لحق باليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

أخيراً، يُعيب الفيلم سرديته عموماً، ومساواته مظلومية المُستعمِر والمُستعمَر، بل تلميع الجانب الإسرائيلي، لكن لا يمكن إنكار أن الجانب الفلسطيني ذهب للتفاوض على اتفاقية ملزمة دولياً، من دون أن يأخذ معه مستشارين قانونيين أكفاء، وأن المفاوضين الفلسطينيين السريين كانت تنقصهم الدراية والحنكة. فهم في نهاية المطاف مجموعة من «الفدائيين» الذين لم يفوضهم شعبهم للذهاب، كما يصفهم إدوارد سعيد.

أرسلوا إلى أوسلو في مهمة تم بمقتضاها تفكيك بنية المقاومة الفلسطينية بأكملها، من دون أن تكون في حوزتهم خرائط تفصيلية، ومن دون أي معرفة جادة بالحقائق والأرقام، ومن دون أي إلمام حقيقي بطبيعة إسرائيل أو مقتضيات المصلحة القومية للشعب الفلسطيني. لكن تكفي هنا مقولة «إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية».

من الفيلم
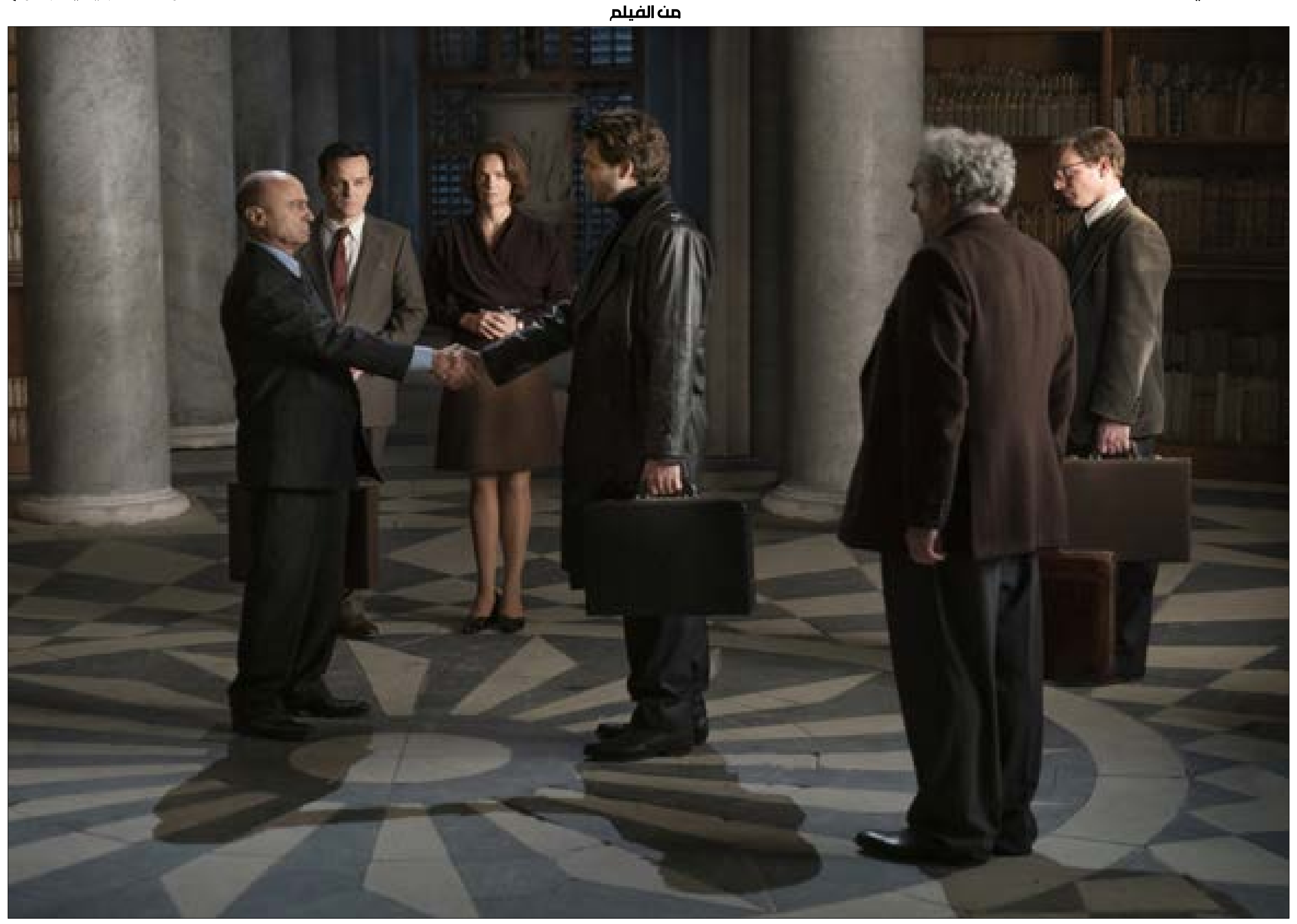

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 8 حزيران 2021 العدد 4359

صورة وخبر

لا يزال كابوس كورونا مستمرّاً في الهند، في وقت يرزح فيه الجسم الطبّي تحت وطأة تحدّيات بالغة. لكن في خطوة بثّت بعض الأمل في نفوس المواطنين، سمحت مدن رئيسية في البلاد، أمس الإثنين، بعودة النشاط إلى بعض مكامن الحياة، فيما استؤنفت حركة المرور في شوارع نيودلهي مثلاً بعد موجة ثانية من الفيروس أودت بحياة مئات الآلاف. يأتي ذلك بعدما سجّلت الهند أدنى عدد من الإصابات منذ السادس من نيسان (أبريل) الماضي، علماً بأنّ الذروة سُجّلت الشهر الماضي وتجاوزت 400 ألف إصابة يومياً! وفي تحية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والموجودين في الصفوف الأمامية لمكافحة الجائحة، ازدانت بعض شوارع نافي مومباي بجداريات لتحيّة هؤلاء وتثمين جهودهم وتضحياتهم. (إندرانيل موخرجي ــ أف ب)

محمد فردوس أتاسي «المحكوم» بالرحيل مع «حبي»!

وسام كنعان

على كتف دمشق، وقريباً من الأحياء التي كانت تسرح فيها المعارضة المسلّحة وتمرح، يقع أحد النوادي التي يغنّي فيها وضّاح إسماعيل! الاسم الذي لم يحالفه الحظ منذ انطلاقته، ليكون نجماً مكرّساً رغم موهبته وحضوره وشهرته الطائلة... ما زال حتى اليوم كلّما اعتلى مسرحاً، يطلب منه الجمهور أن يردّد: «رضينا بحكمك يا زمن ومشينا وعشنا الندم يبكي الأسى فينا وانتهبنا قبل ما نبدا انتهيا». إنها أغنية مسلسل «المحكوم» الذي أغلق الشوارع سنة 1996 في سوريا. يومها، كان جمال سليمان وأماني الحكيم هما ثنائي الحبّ الذي نتلقّفه بلهفة عامرة، بينما كان خالد تاجا وهاني الروماني بمثابة ثقل نوعي يضاف إلى القيمة الفنية لعمل بوليسي مصنوع بعناية وجدّية كتب نصّه الراحل رياض سفلو، وأخرجه الراحل محمد فردوس أتاسي (1942 ـ 2021). المخرج الذي أسهم في وضع المداميك التأسيسية للصناعة الدرامية والتلفزيون السوري، أغمض عينه أول من أمس ومضى إلى غير رجعة. استسلم أمام آلام كورونا التي لا تُحتمل! ولاكتشاف التهميش الذي تعرّض له الراحل مثله مثل غالبية أبناء جيله، كان علينا أن نبدأ من أنفسنا ونبحث في موقعنا لنكتشف بأن «الأخبار» لم تفرد عنه مساحة وافية ولو لمرة واحدة منذ تأسيسها، وهي حال غالبية المنابر الإعلامية! كيف للإعلام أن يفعل ذلك وأصحاب القرار الإنتاجي يغيّبونه تماماً! إذ كان كلّ شيء اشتغله منذ أكثر من عقد مسلسل «وطن حاف» (كتابة كميل نصراوي وإخراجه مع مهند قطيش- العمل 30 حلقة كلّ مخرج أنجز 15 حلقة، باقتراح من مديرة «المؤسسة العامة لمؤسسة الإنتاج التلفزيوني» آنذاك ديانا جبور بغية تنشيط حضور المخرجين المخضرمين الذين غُيّبوا عن المشهد). على أيّ حال، لن يفيد الندم بعد اليوم، فقد طوى ابن عاصمة الفكاهة السورية حمص صفحة كتابه الأخيرة وغادر بصمت يشبه ما كان يفعله في حياته. رغم أنه احترف مهنة الضوء، لكنّ الصمت كان سمة مشواره، بالإضافة إلى كلمته «حبّي» باللهجة الحمصية المحبّبة. الرجل المتخصّص في مجاله، حاصل على ماجستير في الإخراج من أكاديمية الفنون في براغ، وقد التحق بنقابة الفنانين السوريين عام 1971. شغل منصب رئيس دائرة المخرجين في التلفزيون السوري، وأنجز مجموعة أعمال إبداعية غالبيتها مسلسلات تلفزيونية. وقد نُقل جثمانه صباح أمس من «مستشفى الأندلس» في الشام إلى حمص وصُلي عليه في «مسجد الأتاسي» ثم ووري جثمانه في مقبرة العائلة.

الشعر على النت: أمسية شبابية

بدعوة من ملتقى «حبر أبيض»، تُقام أمسية شعرية افتراضية عند السادسة من مساء يوم السبت المقبل الواقع فيه 12 حزيران (يونيو) الحالي. تتخلّل الموعد المرتقب قراءات لمجموعة من الشعراء الشباب، وهم: ملاك لمع، أحمد خالد وفاطمة أيوب.
هذا بالإضافة إلى قراءة نقدية يقدّمها الشاعر فاروق شويخ (الصورة). تتولّى الشاعرة جمانة نجار مهمّة إدارة الأمسية التي يمكن متابعتها عبر تقنية البثّ المباشر عبر صفحة «أخبار ونشاطات ثقافية» ومجموعة «حبر أبيض» على موقع فايسبوك.

أمسية شعرية افتراضية: السبت 12 حزيران ـ الساعة السادسة مساءً ـ صفحة «أخبار ونشاطات ثقافية» ومجموعة «حبر أبيض» على فايسبوك (الرابطان متوافران على موقعنا)

حسن م. يوسف: عن كتابة السيناريو

بالتعاون مع «اتحاد الكتّاب اللبنانيين»، يطلق «الملتقى الثقافي اللبناني» قريباً المرحلة الأولى من دورته التدريبية التي تحمل اسم «السرد والسيناريو وتدوين التاريخ»، مع القاصّ والروائي والسيناريست السوري حسن م. يوسف (الصورة)، والأكاديمي والمتخصّص في التاريخ الشفوي موسى الخوري. كما تستضيف الدورة كلّ شهر وجهاً نقدياً معروفاً من لبنان.
ينطلق الحدث الافتراضي في 14 حزيران (يونيو) الحالي، على أن يستمرّ عبر منصة «زوم» بمعدّل حصّتين أسبوعياً، أيام الاثنين والخميس بين الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر والسابعة والنصف مساءً. تنتهي مهلة تسجيل الأسماء في 12 حزيران 2021. (رابط استمارة التسجيل متوافر على موقعنا)

«ربيع بيروت»: الثقافة في الزمن الصعب

بالتعاون مع «مؤسسة فريدريش ناومان» الألمانيّة، يجمع «مهرجان ربيع بيروت» في دورته الـ 13، يومي 18 و19 حزيران (يونيو) الحالي، باقة من الفاعلين في القطاع الثقافي، بهدف مناقشة «المواجهات والنضالات والطموحات والرؤية التي تخدم مستقبل هذا القطاع في لبنان، بمساندة بعض الخبراء الدوليّيْن»، وفق البيان الصادر عن المنظّمين.
ينطلق الحدث الذي سيُقام عبر البثّ الافتراضي المباشر بعرض موسيقيّ لفرقة «عائلة العود» مع الفنان سعد صعب وأربعة موسيقيين. تحمل الجلسة الأولى عنوان «تأثير الأزمات المتعدّدة والمتراكمة على الواقع الثقافي» (إدارة أنطوان الخوري طوق)، ويفتتحها رئيس «مهرجان أفينيون» المخرج أوليفييه بي، فيما ينضم إليها كلّ من: ميريام شومان، الأب خليل رحمة، عمر أبي عازار وجنى الحسن. يلي الجلسة عرض للسوبرانو لارا جو خدار وعازف البيانو إلياس شحّود. «السياسات الثقافية من الأفكار إلى التطبيق»، هو عنوان الجلسة الثانية (إدارة نور عبيد) التي تجري بمشاركة نيكول حاموش، أريج أبو حرب، هشام زين الدين وليال صقر. أما ختام هذا اليوم، فسيكون مع الفيلم القصير «بيروت بالأسود والأبيض» لماري لويز إيليا.
يُفتتح ثاني أيام الحدث بمقطع مصوّر من العرض الراقص «هكذا روتها أمي» لعلي شحرور. وفي الجلسة الثالثة (إدارة جمانة حداد ـ المشاركون: لميا مبيّض، إيلينا ناصيف وأيمن مهنّا) التي يعقبها منتدى مفتوح، ستُعرض مبادرات بعض المؤسسات الثقافية في لبنان الناشطة في قطاع السياسات الثقافية، وسيتم التطرّق لمسألة كيفيّة دعم صانعي السياسات الثقافية في زمن الأزمات.

«مهرجان ربيع بيروت»: 18 و19 حزيران ـ بدءاً من الساعة السادسة مساءً ـ عبر تقنية البثّ المباشر على صفحتَي Beirut Spring Festival وFriedrich Naumann Foundation على فايسبوك.

يُفتتح اليوم الثاني بمقطع مصوّر من العرض الراقص «هكذا روتها أمي» لعلي شحرور

صور تحتفي ... بزكي ناصيف

في 12 حزيران (يونيو) الحالي، تُقام الدورة الخامسة من «مهرجان صور الموسيقي الدولي»، بعنوان «تحية إلى زكي ناصيف»، بالتعاون مع برنامج زكي ناصيف للموسيقى في «الجامعة الأميركية في بيروت» و«نقابة محترفي الموسيقى». بعد صباح ووديع الصافي وفيروز وملحم بركات ونصري شمس الدين، يُحتفَى هذا العام بزكي ناصيف (1918 ـ 2004/ الصورة)، عبر برنامج يتضمّن عرض شريط وثائقي عن مسيرته المهنية، مع عروض موسيقية وغنائية، يحضر فيها الجمهور إمّا واقعياً أو افتراضياً. ووفق المنظّمين، يهدف الحدث إلى الاحتفاء بالموسيقى العربية والعالمية، والإضاءة على رموز الفن، ودعم الفنانين الشباب، وإقامة جسر للتعاون بين الفرق العربية والأجنبية...